جامعة الجزائر2 – أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

تطور الحركة الوطنية في أنغولا و استرجاع السيادة الوطنية 1926/1975

رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:
مصطفاوي سعاد

إشراف الأستاذ الدكتور :
بكاي منصف

لجنة المناقشة:

1- أ.د : بوضرسايةبوعزة..... رئيسا
2- أ.د : بكاي منصف..... مقررا
3- أ.د : معراف إسماعيل ..... عضوا مناقشا
4- د : ودوع محمد..... عضوا مناقشا
5- د : بن شوش محمد..... عضوا مناقشا
6- د : شعباني نور الدين..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن
الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات ،و من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ الدكتور منصف بكاي الذي مد لي يد العون لإتمام عملي هذا و لم يبخل علينا بأية مدة

إنجازه سواء بالنصح و التوجيه أو بالمادة العلمية

فشكرا له مرة ثانية

إهداء

أهدي عملي هذا إلى الوالدة العزيزة أطال الله في عمرها و إلى أبي العزيز و كل أفراد عائلتي كما أهديه كذلك إلى زوجي العزيز الذي كان سندا لي طيلة انجاز هذا العمل و منه إلى كل أفراد عائلته خاصة الوالد و الوالدة .

كما لا أنسى فلذات اكبادي :إياد عبد الغفور،رفيق، لؤي و الصغيرة ميرال

سعاد مصطفاوي

مقدمة

مقدمة:

يحوي تاريخ البشرية عديد الأحداث التي لاتزال في طي النسيان لسب أو لآخر منها ما هو خارج اهتمام الباحثين و المؤرخين ،ومنها ما لم تبح الأيام بوقائعه و خفاياه ، فغابت عنا حقائقه و تاه المؤرخون و الباحثون عن طريقه ولم يبرز لنا سوى النزر اليسير منها.

ورغم أن تاريخ إفريقيا و شعوبها هو الأقرب إلينا على الأقل من الناحية الجغرافية والمصيرية بحكم الاستعمار ،لكنه لا يزال بعيدا عنا في الجانب الأكاديمي ،فالباحثون في ثنايا تاريخه يُعدون على الأصابع ،لذلك كانت دراستنا له قليلة و معلوماتنا حوله شحيحة.

و إذا كنت شخصيا أعتقد أن هناك الآلاف بل الأطنان من الوثائق التي كتبت و خطّت تاريخ إفريقيا وشعوبها ،إلا أنها لاتزال عرضت لتراكم الغبار .

من هذا المنطلق اخترت في مرحلتي الدراسية هذه، و استمرارا لما بدأته في مرحلة الماجستير أن أواصل في نفض الغبار على القدر الذي أستطيع بما توفر لدي من الوقت و المادة العلمية الغوص في دراسة تاريخ إفريقيا.وبعد استشارة المشرف اخترنا التطرق للاحتلال البرتغالي لأنغولا،هذه المنطقة التي سماها المؤرخون و السياسيون المعاصرون على حد سواء بكويت إفريقيا بالنظر لغناها بالمعادن و البترول .مما جعلها عرضت لاحتلال عسكري مباشر استخدم فيه جميع الوسائل لأجل القضاء على امة وشعب طيلة أربعة قرون .لكن هذا الشعب لم يتوقف يوما في الدفاع عن هويته و تاريخه حتى استرجع استقلاله بعد حركة تحررية طويلة بدأها بالنضال السياسي السلمي ليصل للعمل المسلح في آخر المطاف .

و لم يكن هذا الاختيار عشوائيا أو صدفة أو من أجل ملىء فراغ بل جاء بعد دراسة مستفيضة و متأنية لبعض مصادر تاريخ هذا البلد ، ومن جملة الأسباب التي جعلتني اختر دراسة أنغولا أذكر:

- كونها أقدم مستعمرة إفريقية و دراستها تتيح لنا التعرف على مراحل تطور الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية في مدة زمنية تجاوزت الأربعة قرون.
- دراسة نوع مشابه للاستعمار الفرنسي للجزائر و هو النوع الاستيطاني وهل كان يتسم بنفس صفات الاحتلال الفرنسي للجزائر.
- دراسة المجتمع الأنغولي وعادته و تقاليده، ومن خلاله يُمكن التّعرف على باقي شُعوب القارّة في الجنوب.
- دراسة النّظام الاستعماري البُرتغالي وهو أحد أعمدة الاستعمار الأوروبي الذي كان في مرحلة ما من مراحل التاريخ يحتل رُبع مناطق العالم.
- التطرّق للدّعم الجزائري لحركات التّحرير من خلال دعمها للقضية الأنغولية بالرغم من كونها لا تزال في مرحلة الاستقلال.

وكانت الإشكالية التي طرحتها و حاولت الإجابة عليها هي : ما هي دوافع الاحتلال البرتغالي لأنغولا؟ وما هي المراحل التي مرّت بها الحركة الوطنية في أنغولا حتى وصلت للاستقلال؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ، وحتى أضبط الموضوع من ناحية الخطة المنهجية قسّمت البحث إلى مقدمة، خاتمة و خمسة فصول ،تناولت في الفصل الأول المنطلقات التاريخية للقضية الأنغولية بدء بتعريف المنطقة جغرافيا تاريخيا، ثم الاهتمام الغربي و البرتغالي خصوصا بالمنطقة من خلال الكشوفات الجغرافية ، ودخول البرتغال لأنغولا في القرن الخامس عشر، وصولا للتكالب الأوروبي بعد مؤتمر برلين وحفاظ البرتغال على مستعمرتها القديمة .

وفي الفصل الثاني تطرقت إلى الوضعية السياسية ،الاقتصادية و الاجتماعية لأنغولا تحت حكم البرتغاليين بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا، وتطور النضال السياسي بظهور مختلف الحركات السياسية الأنغولية التي كانت تطالب بالحقوق ومنها الاستقلال.

أما الفصل الثالث فكان الحديث فيه عن اندلاع الكفاح المسلح و مختلف المشاكل التي واجهته و أساب فشل و نجاح المنظمات السياسية مع التطرق للدعم الدولي للقضية الأنغولية بمختلف مكوناتها.

و الفصل الرابع عالج القضية الأنغولية في المحافل الدولية خاصة منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة ،كما تطرقت من خلاله لدعم الجزائر للقضية الأنغولية حتى الاستقلال.

وفي الفصل الأخير تطرقت إلى الطريق نحو الاستقلال و العوائق التي وقفت في طريقه بدء من معاهدة آلفور وصولا لإعلان الاستقلال .

وضمنت الخاتمة خلاصة البحث الذي جاء في شكل نتائج رصدت أهم مراحل الحركة الوطنية الأنغولية من الاحتلال و إلى الاستقلال.

1- واعتمدت على مجموعة من المصادر و الوثائق الأرشيفية من أجل إعطاء الموضوع نوعا من الحقيقة التاريخية و المصداقية تتماشى و مراحل البحث ومن أهم الوثائق الأرشيفية التي اعتمدت عليها أرسيف الخارجية السويسرية ووثائق الأرشيف القومي الكوبي و كذلك وثائق أرشيف الخارجية الفرنسية التي صدرت في شكل كتاب بعنوان:

Ministère des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques, Direction Afrique –levant ,ANGOLA ,1966,T2,JUIN–DEC

إضافة إلى وثائق الأمم المتحدة خاصة بعض القرارات الخاصة بأنغولا ، ووثائق منظمة الوحدة الإفريقية التي أصدرتها وزارة الخارجية المصرية في شكل وثائق أرشيفية، إضافة إلى أرشيف بعض الجرائد كجريدة لوموند الفرنسي، وجريدة المجاهد الجزائرية.

من جهة أخرى اعتمدت على بعض الدراسات المتخصصة كتلك الرسائل الجامعية التي عالجت قضايا التحرر مثل: الفوال نجوى ،في رسالتها القضايا السياسية الإفريقية من خلال جريدة الأهرام، وهي رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، و مثل بعض الدراسات المتخصصة كتلك التي صدرت في مجلة السياسة الدولية مثل مقال الأستاذ أحمد يوسف القرعي بعنوان :حركة التحرير المسلح في أنغولا، ومقال آخر للأستاذة سلوى محمد لبيب بعنوان الاستقلال و الصراع في أنغولا.

إضافة لبعض الكتب التاريخية مثل كتاب :البرتغال في إفريقية، لدافي جيمس ، وكتاب : أنجولا ..الثورة و أبعادها للشعراوي حلمي،وكتاب أنجولا من الثورة إلى الاستقلال : لعوض محسن ،كما كان هناك أيضا نصيب لبعض الكتب الأجنبية مثل كتاب لMessiant, Christine بعنوان l'Angola Colonial, histoire et société وكتاب

Olivera Marques, Histoire du Portugal et de son empire colonial

أما عن صعوبات البحث فهي كأي صعوبات تواجه أي باحث في هذه المرحلة سواء من الناحية العملية أو الناحية الاجتماعية، فمن الناحية الاجتماعية فإن الحالة الاجتماعية لباحث يحمل على عاتقه أعباء عائلية مثل تربية الأطفال حتما ستؤثر على مردوده العلمي ، أما من الناحية العلمية فإن طبيعة الاحتلال البرتغالي يفرض كتابة

تاريخ أنغولا بلغة المحتل و هي اللغة البرتغالية وهذا كان صعبا للغاية في ترجمة الكتب أو المقالات من البرتغالية إلى العربي لذلك حاولت التوجه لما كتب بالفرنسية رغم هو الآخر له مشكل في الترجمة ، كذلك نقص الوثائق الأرشيفية في مكتباتنا حول مثل هذه المواضيع و حتى الدراسات التاريخية لا تكاد تذكر حول تاريخ أنغولا اللهم بعض المقالات المتناثرة في الجرائد ، وهو ما حتّم علىّ التوجه للكتابات التاريخية الأخرى خاصة في جمهورية مصر العربية التي كان لمؤرخيها كتابات بارزة حول الاحتلال البرتغالي و الاحتلال الأوروبي عموما لإفريقيا.

وفي الأخير أتمنى أن أكون قد وفيّت ووُفقت في دراستي المتواضعة هذه ، كما أتمنى أن تكون إضافة للبحث العلمي و إثراء متميزا لمكتباتنا و أن تكون مرجعا لطلابنا و باحثينا خاصة في الدراسات الإفريقية التي تكاد تكون –حسب علمي –منعدمة

الفصل الأول

الخلفيات و المنطلقات التاريخية للقضية الأنغولية

الفصل الأول: الخلفيات و المنطلقات التاريخية للقضية الأنغولية

I- أنغولا التاريخ و الجغرافيا:

1- التعريف بأنغولا:

أنغولا بلد إفريقي يقع جنوب غرب افريقيا يحده غربا ساحل المحيط الأطلسي و ناميبيا من الجنوب، وزامبيا وزائير من الشرق ،والكونغو وزائير من الشمال ، يبلغ طول ساحل انجولا 1600 كيلو متر. تبلغ مساحة أنغولا 1.246.700 كلم مربع ،أما تعداد سكانه فحوالي 24,227,524 مليون نسمة (حسب تقدير البنك الدولي سنة 2015)،عاصمتها لواندا [1] أما بالنسبة للغة فيتكلم شعب أنغولا عدد من اللغات أهمها: البرتغالية (اللغة الرسمية), لغات أفريقية :أومبوندو ، كيمبوندو، كيكونجو ، تشوكويه ، أوفامبو اللغة التشوكويه ،فباستثناء البرتغالية التي لغة البلد المحتل فكل اللغات او اللهجات (البالغة 513 لغة) انتشارا في أنغولا. لهجات لقبائل استوطنت المنطقة [2]

تتميز طبيعة أنغولا بمناخها الاستوائي في الشمال و الذي يميزه أمطار شتوية دافئ يميل إلى البرودة في الجنوب، وحار في الصيف و شبه استوائي في

---

[1] – لواندا Luanda عاصمة جمهورية أنغولا Angola، تقع شمال غربي البلاد على المحيط الأطلسي، وهي المدينة الأكبر في

أنغولا، وميناؤها الرئيس ومركزها الصناعي، قدِّر عدد السكان فيها بنحو 2622976

نسمة عام 2003. ، أنظر الموسوعة العربية https://www.arab-ency.com/ar

[2] – Gérard Sournia (sous la direction de), Atlas de l'Afrique, 2000, Éditions du Jaguar, Paris

الجنوب ،هذا المناخ و نظرا لكثافة تساقطه جعل أنغولا بلد متشبع بالمجاري المائية و من أهمها أنهار كاساي، اوكافانغو، زامبيزي

كما تتميز أنغولا بعديد الموارد الطبيعية من أهمها: نفط، ماس، حديد خام، فوسفات، نحاس، ذهب، بوكسايت، يورانيوم، وهذا ما يفسر الطماع الخارجية عليها .

2- تاريخ أنغولا:

إن علاقة الإنسان بأرض أنغولا ليست وليدة الحركة الاستعمارية أو عصور متأخرة من التاريخ ،فالمنطقة وحسب علماء الآثار تعتبر من المناطق القديمة الآهلة بالعنصر البشري ،فتذكر الحفريات و الكشوفات الجغرافية فى لوندا ، والكونغو ، وصحراء ناميبيا أن المنطقة و منذ عصور ما قبل التاريخ كانت مأهولة بالسكان من أجناس يبدو أنها انقرضت.

وفد الى أنجولا واستوطنها البوشمن Bushmen وهي أقدم السلالات البشرية التي استقرت في المنطقة قبل 44000 سنة يشبهون الأقزام من الناحية البدنية وإن كانت بشرتهم قد تميزت بلونها البنى الفاتح ، ذلك فضلاً عن شهرتهم كصيادين عظماء[3].

[3] – François-Xavier Fauvelle-Aymar, Histoire de l'Afrique du Sud, Paris, ed Seuil, 2006 p. 219

و تعتبر قبائل البانتو من أهم القبائل التي استوطنت المنطقة و التي تشكل أغلبية سكان أنغولا إلى يومنا ،حيث هاجرت هذه القبيلة إلى المنطقة مع بداية القرن 6م قادمين من الشمال .

و استطاع شعب البانتو السيطرة على منطقة أنغولا نظرا لمعرفته لمتطلبات الحياة مثل الصيد و الزراعة و غيرها من الأمور التي تساعد على البقاء، فقامت مواجهة بين البوشمن و البانتو انتهت بانتصار هذه الأخيرة لتفرض سيطرتها على المنطقة في ما تبقى من الحقب التاريخية .

وانتشر البانتو بالمنطقة خلال فترة من الزمن امتدت إلى قرون ، وتكونت منهم جماعات تباينت فى صفاتها العرقية ولكن لا يزال بعضها موجوداً إلى يومنا هذا[4].

قبائل البانتو:

يُعد شعب البانتو من أهم الجماعات البشرية الموجودة في إفريقيا حيث تُقدر الدراسات أن عددهم حوالي 30 مليون نسمة في كامل افريقيا،كما تعد أكثر الجماعات البشرية اختلاطا بالسلالات الإفريقية ، وطبقا لتصنيف علم أصل الإنسان يُعد **البانتو** مصطلح عام يشير إلى حوالي 400 مجموعة عرقية مختلفة من إفريقيا [5] و هي إحدة السلالات الفرعية للسلالة الزنجية التي تنتشر على طول الحدود في كينيا،أوغندا،الكونغو و نيجيريا بدء من السواحل النيجيرية

[4] –جديون .وير:تاريخ جنوب إفريقية، تر عبد الرحمن عبد الله ، دار المريخ للنشر،الرياص،1986،ص 142

[5] – مجلة إفريقيا قارتنا ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر ،العدد السادس ،افريل 2015

المُطلّة على المحيط الأطلسي غربا مرورا بحوض الكونغو فإقليم هضبة البحيرات الاستوائية و كينيا انتهاء بمصب نهر جوبا على المحيط الهندي. [6]

و كلمة البانتو في الاشتقاق اللغوي تعني" الشعب" أو "الناس " و تشير إلى السكان السود الذين كانوا يعيشون في تلك المناطق و كلمة بانتو تشير أيضا إلى اللغات التي يتكلمها هؤلاء الناس ،حيث تتحدث غالبية جامعات البانتو اللغة البانتوية التي تختلف بعض لهاجاتها باستثناء جماعة الخويسانية ، ويُقدّر العلماء أن مجموع الذين يتكلمون باللغة البانتوية يبلغ حوالي 180 مليون إفريقي.[7]

لقبيلة البانتو صفات مميزة فرجالهم متوسطي القامة ذووا رؤوس صلعاء طويلة والأنف الضخم الأفطس قليلاً، والفك العلوي القليل البروز. ويتدرج لون بشرتهم من الأسود الفاحم، في قبائل السوازيSwazi ، إلى اللون البني المائل إلى الاصفرار في القبائل التي اختلطت بجماعات الهوتنتوت، والبوشمن مثل التسوانا Tswana.وتظهر الصفات الإفريقية مثل الأنف الأفطس والشفاه الغليظة المقلوبة عند جماعات البانتو في الأجزاء الغربية من أوطانهم. وتقل نسبة ظهورها عند جماعات البانتو في شرقي إفريقية لانتشار من أطلق عليهم اسم الحاميين هناك واختلاطهم بهم كما هي الحال بين جماعات الكامبا. ويمثل بانتو أوغندة سلالة وسطاً بين الأقزام والجماعات النيلية الموسومة بالزنجية.

---

[6] – مجلة إفريقيا قارتنا ، نفس المرجع

[7] –نفسه

ينقسم البانتو، لغوياً، إلى ثلاثة أقسام هي:

. البانتو الغربيون: ويعيشون إلى الشمال من نهر

كونين. وتمتد منطقتهم داخل أنغولة وجنوبي الكمرون، وفي المناطق الاستوائية في كل من دولتي الكونغو والغابون، حتى إقليم البحيرات شرقاً وكذلك في جنوبي السودان وفي كاتانغة، والحوض الأعلى لنهر كاساي.

. البانتو الجنوبيون: وينتشرون إلى الجنوب من نهر الزمبيزي، ونهر كونين، في منطقة تشمل موزمبيق واتحاد جنوبي إفريقية، وبوتسوانة، وليسوتو، وبعض أنحاء ناميبية ،ومن أهم جماعاتها قبائل النجوني التي ينتشر أفرادها بين سواحل المحيط الهندي، وجبال دراكنزبرغ، وقبيلة الشونا في زمبابوي، وقبائل السوتو في ليسوتو والأقاليم المجاورة، وقبائل الهيريرو ، والآفامبوني في ناميبية[8].

. البانتو الشرقيون: وينتشرون في أوغندة، ورواندة، وبوروندي، وتانزانية، وكينية، وملاوي، وزامبية. ويتألفون من قبائل كثيرة منها قبائل الكيكويا وقبائل الكامبا، التي تحترف الزراعة إلى جانب تربية الماشية، وقد استمر أفراد الكيكويا في هجراتهم حتى القرن التاسع عشر بعد أن طردوا القبائل الأصلية البدائية، التي تعرف باسم نودوروبو Nodorobo ، وهناك بانتو الباغندة Baganda التي يعيش أفرادها في أوغندة، وقبائل الشاغّا ، التي قدمت حديثاً إلى منطقة جبل كلمنجارو في شرقي إفريقية، وأقامت نظاماً زراعياً متطوراً. ثم قبائل الغوغو ،والتورو ،والنياموزي إلى الجنوب من بحيرة فكتورية.

[8] –محمد يسري الجوهري:**السلالات البشرية**، مكتبة دار الطلبة العرب،، ط3 بيروت،1969،ص 256

ويتحدث بلغة شينيانجاChinyanja ، كل من جماعات المارافيMaravi ، حول بحيرة نياسا، والماكوندي، والنجوني. أما في وادي لوانجو،ومستنقعات بنجويلو، في شمالي زامبية، فتعيش قبائل– بامبة وهي أكبر القبائل عدداً وقوة في هذا الإقليم. وتعيش بجوارهم قبائل: بيسا ، واللالا وتعيش جماعات اللوزي في منطقة باروتسيل التي تؤلف الجزء الأوسط من مجرى نهر الزمبيزي. وتتصف جميع هذه القبائل بالقامة الطويلة والشفاه الغليظة، والأنف ذي الشكل الأفطس الواسع، والضيق ذي الأرنبة المرتفعة[9].

ومن أشهر القبائل التي تنحدر من البانتو و التي تشكل أغلبية سكان انغولا نذكر قبيلة **أوفيمبوندو** والتي يشكل عدد أفرادها حوالي 37 % من إجمالي الشعب الأنغولي، وهناك قبيلة الكيمبوند والتي يشكل عدد أفرادها ما نسبته حوالي 25 % من إجمالي عدد سكان أنغولا، أما قبيلة الباكو فنسبة أفرادها وصلت إلى 13 %، وهناك تواجد لقبائل أخرى حيث شكلت نسبتهم حوالي 22 % تقريباً من إجمالي عدد السكان. هناك في أنغولا تواجد لما نسبته تقريباً حوالي 1 % من الأوروبيين، كما أن هناك تواجد يقدر بـ 2 % من الموتسيكو، والموتسيكو هم الخليط ما بين كل من الأفارقة والأوروبيين.

[9] –UNESCO,Cordela R Cavalcanti ,Republic Populair d'Angola,Paris 1979

3- ظهور أول كيان سياسي في المنطقة:

قبل القرن الثالث عشر ميلادي لم تكن تعرف منطقة أنغولا معنى التنظيم و السياسة فكانت تعيش على أراضيها كمجموعة من القبائل تحتكم للعادات و الأعراف القبلية ليس أكثر، لكن ابتداء من هذا التاريخ ظهر في المنطقة أول كيان سياسي عُرف بمملكة الكونغو التي امتدت من الجابون في الشمال إلى نهر كوانزا في الجنوب ، ومن المحيط الأطلسي في الغرب الى نهر كوانجو في الشرق[10].

عرفت هذه المنطقة الزراعة التي كانت تُعتبر المصدر الرئيسي لثرواتهم . وكانت السلطة في أيدي الأرستقراطيين الذين تقلّدوا المناصب الرئيسية في المملكة وخضعوا فقط لملك الكونغو الجبار. وكانت عاصمة هذه المملكة هي " **مبانزا كونغو** " التي بلغ عدد سكانها في القرن السادس عشر ما يزيد عن خمسين الف نسمة.

وكانت مملكة الكونغو مقسمة فى ذلك الوقت الى ست مقاطعات واشتملت على بعض الممالك غير المستقلة مثل) ندونجو(الى الجنوب . وتمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي للإقليم في التجارة التي اعتمدت أساساً على الزراعة المنتجة وعلى الاستغلال المتزايد للثروة المعدنية[11].

---

[10] – http://www.ritimo.org/Chronologie-et-histoire-recente-de-l-Angola

[11] – IBID

وقد ظهر في هذه الفترة مملكتان تحكمان الإقليم وهما:

-1(مملكة باكونجو) في الشمال

-2مملكة كيمبوندس والتي كانت تسمي أيضا (ندونجو) وتبسط نفوذها في المناطق الغربية والوسطى.

وكان يطلق على ملك كيمبوندس اسم "نجولا" ، ومن اسمه أتت تسمية الدولة ب (أنجولا)

و بقيت الأمور على هذا الحال حتى نهاية القرن الخامس عشر و بالضبط سنة 1482م أين بدأت قوافل الأوربيين تصل إلى المنطقة بقيادة مستكشفين برتغال أمثال (ديوجو كاو) ليدشن بذلك عصرا جديدا في تاريخ المنطقة.

فقد كان هدف البرتغال المبدئي إنشاء قاعدة ساحلية لإمداد سفنها التي كانت تبحر حول افريقيا متجهة إلى الشرق الأقصى وتزويدها بالمؤن. تبعت قوافل (ديوجو كاو) حملات استكشافية أخرى وسرعان ما نشأت علاقات وثيقة بين البرتغال والكونغو وفى البداية ، كانت العلاقات مع حكام باكونجو يسودها الود والتفاهم، وبدأ وصول المُنصّرين الكاثوليك ، ليدعوا إلى دين المسيحية، وسرعان ما تحول ملك باكونجو إلى المسيحية، ، وتبنى نظاما سياسيا مماثلاً للنظم الأوروبية، واصبح شخصية معروفة في أوروبا ويستقبل مبعوثين من البابا.

ليبدأ عصرا جديدا في تاريخ المنطقة تميز بالاستعمار و العبودية لمدة تجاوزت الخمسمئة عام سنحاول ان نتطرق إليه بشيء من التفصيل في بحثنا هذا .

4- الاحتلال البرتغالي لإفريقيا:

يُعتبر البرتغال السبّاق لدخول موجة الاستعمار و احتلال قارة إفريقيا قبل غيره من الدول الأوروبية إذ قام سنة 1415 باحتلال مدينة سبتة المغربية ،ولعل للعوامل التاريخية و الدينية دورها في هذا التحول التاريخي فمن الجانب الجغرافي تُعتبر شبه الجزيرة الأيبيرية أقرب الأماكن لشمال القارة ومنه نحو الجنوب أما من الجانب التاريخي فالبرتغال استطاع أن يستقل بكيانه منذ القرن الثالث عشر بعد تفكك الدولة الأموية في الأندلس بقيام ملكية فتية في الوقت الذي كانت شعوب القارة الأوروبية تعاني بعض التخلف،ومن هنا بدأ البرتغال في تعقب المسلمين الذين نزحوا إلى شمال إفريقيا محاولة الأخذ بالثأر من جهة و محاولة نشر المسيحية من جهة أخرى ، حيث أمضى هنري الملاح- وهو أحد المستكشفين ورجال الدين ورئيس جماعة اليسوعيين (الجزويت) المتعصبين للمسيحية في نفس الوقت و الذين سيكون لهم الشأن الكبير في احتلال أنغولا- حوالي أربعين سنة في إعداد الحملات الاستكشافية و إرسالها إلى شواطئ إفريقيا [12]،خاصة بعد أن شاع في أوروبا عن علاقة المسلمين بالممالك الإفريقية وما تدره هذه الممالك على البلاد الإسلامية من مداخيل،في هذا الوقت كانت مملكة الحبشة هي وحدها حاملة لواء المسيحية في القارة فعندما سمعت الملكة هيلينا

[12] – سعيد عبد الفتاح عاشور، **أوروبا العصور الوسطى**،ج1،التاريخ السياسي، مكتبة الأنجلو مصرية،ط1975،2،ص 559

ملكة الحبشة بالنوايا البرتغالية راسلت ملكها عمانويل سنة 1510 [13].ومن هنا بدأت فكرة الكشوفات الجغرافية التي كانت أول الخيط لاحتلال إفريقيا .

فكانت أولى الرّحلات[14] بداية من سنة 1415 باحتلال جزر ماديرا،الكناري الرأس الأبيض وصولا إلى نهر السنغال و الرأس الأخضر،وبدءوا في تشييد الحصون مثل حصن أرجيم ،حصن سانتياغو و حصن ساو تومي التي سيكون لها الدور الأهم في الطرق التجارية و في تجميع الرقيق بعد ذلك،أين تكونت شركات لتجارة الرق و برر البرتغاليون ذلك بأن الرقيق يحولون ليعيشوا حياة أفضل من حياة القبائل الإفريقية.[15]

وعندما ظهرت الأهمية الاقتصادية في البلاد بدأ البرتغاليون يسعون للتوغل داخل الأراضي الإفريقية و عدم الاكتفاء بالسواحل ،ففي 1455 ركّز البرتغاليون- بعد عدة محاولات للاستيطان- تواجدهم في أنغولا و بالضبط في مدينة لواندا التي

---

[13] – شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم،**تاريخ المسلمين في إفريقيا و مشكلاتهم**،دار الثقافة للنشر والتوزيع،القاهرة 1996،ص26

[14] – شهدت مرحلة الكشوفات عدة مراحل ففي الفترة بين 1434 و 1436 كان تقد م البرتغاليين تدريجيا على ساحل إفريقيا فاكتشفوا نهر السنغال ووصلوا إلى الرأس الأخضر،كما أنهم و بعد وفاة هنري الملاح سنة (1460) بسنتين واصلوا مغامرتهم فوصلوا خليج غانة 1462و في سنة 1470 توقفت الحركة الكشفية قليلا إلى تم الاتفاق بين البرتغاليين و بعض القبائل في غرب إفريقيا لتحديد مناطق الكشوفات ،في سنة 1482 استطاع ديغو كام أن يبسط النفوذ البرتغالي في مصب نهر الكونغو وصولا لبنجويلا في أنغولا و بذلك يكون البرتغاليون قد استحوذوا على أكثر من 1450 ميل من السواحل الإفريقية.للمزيد حول الموضوع أنظر: – فرغلي على تسن هريدي،**تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر(الكشوفات،الاستعمار،الاستقلال)**،مكتبة العلم و الإيمان للنشر و التوزيع،ط1ص 77/40

[15] –شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق،ص 72

تُعتبر النواة الأولى للاستعمار البرتغالي في المنطقة، وعاصمة تواجدهم من بعد التي جعلوا منها مركزا لتصدير الرق نحو البرازيل، وكذلك مختلف التعاملات الاقتصادية ،أين أسسوا أول مركزا لهم بالمنطقة سنة 1564 .كما قاموا بإيفاد البعثات التنصيرية إلى المنطقة من أهمها بعثة كابوشينز.[16]

وهكذا قام البرتغاليون بالعديد من المحاولات الاستكشافية طمعا في خيرات المنطقة المنسية خاصة في ظل غياب المنافسين وتذكر المصادر التاريخية أن عدّة محطات كانت في أجندة البرتغاليين حيث وصل مصر ومنها لبعض المناطق الساحلية الرحّالة بيدرودي كوفيلهايم سنة 1487،وتعتبر المعلومات التي ذكرها في رحلته المعلومات الأساسية للرحّالة الشهير فاسكو دي غاما الذي قام سنة 1497 برحلة طويلة عبر 4 سفن وصل خلالها إلى منطقة رأس الرجاء الصالح أين انتهت بعودته للشبونة سنة 1499 بعد أن اكتشف الطريق البحري للهند [17].

ولكن هذا لا يعني أن البرتغاليين وجدوا الطريق معبّد أمامهم و مفروشا بالورود فتذكر المصادر التاريخية أنه في البداية كان الأمر سهلا نوعا ما لكن بعد ذلك و وعندما بدأ البرتغاليون في التغلغل وسط البلاد بدأت القبائل الأنغولية تعترضهم امتدت لسنوات خاصة تلك التي اندلعت 1575 و استمرت لفترات متقطعة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، قابلتها السلطات البرتغالية المحتلة بوحشية لا

---

[16] – فرغلي على تسن هريدي، المرجع السابق، ص54

17 –ظاهر جاسم محمد ، **إفريقيا ما وراء البحار من الاستعمار إلى الاستقلال** ،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2003،ص258

متناهية جعلت من الكثير من الفلاحين يهجرون قراهم ، بسبب عدم قدرتهم على مجابهة العدة و العتاد الحربي الذي كان متوفرا لدى البرتغاليين خاصة المتفجرات و البارود حيث شهدت أنغولا اكبر الهجرات للخارج أين تمركزوا في الكونغو و جنوب إفريقيا.[18]

وقد امتد التوغل البرتغالي في أنغولا على أربعة مراحل :

أ- **المرحلة الأولى** :هي التي امتدت من 1575 إلى غاية 1606 كان الهدف منه خلالها البحث عن مكان أو موضع قدم في هذه البلاد الغريبة من أجل الاستفادة من ثرواتها دون التفكير في الاحتلال النهائي.

ب-المرحلة الثانية :وكانت من سنة 1606 إلى غاية 1641 وهي الفترة التي عرفت تجارة الرقيق و نقلهم للجهة الأخرى من .

ج- المرحلة الثالثة : كانت بين سنوات 1641 و 1884 و اتسمت بمحاولة السيطرة و الاحتلال المباشر على اكبر مساحة جغرافية ممكنة في أنغولا من خلال إخضاع اكبر عدد من القادة القبليين المحليين .

د- المرحلة الرابعة: كانت بين سنة 1885 و امتدت حتى الاستقلال سنة 1975حيث اتسمت بالسيطرة النهائية على كامل التراب الأنغولي خاصة بعد قرارات مؤتمر برلين [19]

18 -ظاهر جاسم محمد ، **إفريقيا ما وراء البحار من الاستعمار إلى الاستقلال** ،نفس المرجع،ص260

19 - ظاهر جاسم محمد ، نفس المرجع،ص287

5-أهمية أنغولا بالنسبة للبر تغال:

رغم أن البرتغال كانت تعتبر مستعمراتها في إفريقيا جزءا لا يتجزأ إلا أن أنغولا كان لها الحظوة الأهم بالنسبة للسياسيين البرتغاليين على مر تواجدهم في المنطقة.

فقد برزت أهميتها بعد تأسيس لواندا سنة 1564 في عصر الغازي بولودياز توفايس [20] الذي حمل في سنة 1560 راية الكشوفات نحو إفريقيا بعد دي غاما، و بولودياز هذا هو حفيد ملك البرتغال باثيلمو حيث مكث في أنغولا مدة خمس سنوات رفقة بعثة من المبشرين اليسوعيين ليعود بعدها إلى البرتغال ومعه كمية قيمة من المعادن كالنحاس و العاج و بعض العبيد ليقنع البلاط بأهمية البلاد ،ليتم منحه لقب حاكم الأراضي الأنغولية (الأمير)،ودخل البلاد على رأس 400 رجل و أحضر معه حوالي مئة عائلة و بنى الحصون واستولى على المساحات الشاسعة من الأراضي و في الفترة التي مكث فيها أنغولا بين 1585 و 1579 بنى مدينة لواندا و عدد من الحصون على طول نهر كرانزا .

في القرن السادس عشر،وبداية من العام 1600 بدأت الأراضي الأنغولية تكتسي طابعا خاصا كمستعمرة برتغالية لذلك نجدها تمارس الاستعمار الاستيطاني المباشر من خلال تعيين ممثليها عكس مستعمراتها الأخرى ،وكانت المناطق الأكثر تواجدا للبرتغاليين القادمين من أوروبا هي موانئ لواندانو كوانزا

[20] -فرغلي على تسن هريدي، المرجع السابق،ص54

وبعض المواقع المتناثرة في الداخل عدها المؤرخون بحوالي 12 موقعا معظمها في الأراضي الخصبة.[21]

ورغم المشاكل التي واجهها المحتلون الأوائل بقيادة بولودياز حيث فقد أكثر من ألفين برتغالي ،إضافة إلى الأمراض التي واجهتهم نتيجة صعوبة التأقلم مع البيئة ،و رفض السكان الأصليين لهذا الكائن الأبيض ،إلا أن هذه المرحلة تُعتبر فترة تثبيت الدّعائم الاستعمارية البرتغالية في المنطقة، و التي استمرت طيلة أربعة قرون كاملة،فأصبحت أنغولا بمثابة البقرة الحلوب للبرتغال من خلال ما كانت تجود به من معادن ثمينة و تجارة رائجة للرقيق، حيث كانت مداخيل البرتغال من الرق أكثر من 80 %[22] ،حتى أن لواندا وحدها كانت تصدر أكثر من ألفين و خمس مئة من الرقيق سنويا بين الفترة 1575 و 1587 . وفي هذه الفترة أُطلق على أنغولا ملكة الرّق أو الأم السوداء .[23]

ونظرا لازدياد أطماع المحتلين و المستوطنين الجدد في أنغولا الذين كانوا غالبيتهم في أول الأمر من المحكوم عليهم في البرتغال و المجرمين ،فقد بدأ التفكير في التوسع شرقا و غربا في المنطقة بحثا عن الثروة حيث امتدت السيطرة البرتغالية سنة 1616 حتى نهر لوكالا وبناء حصن أمباكا حوله .

---

[21] –جيمس دافي ،**البرتغال في إفريقية**، سلسلة كتب سياسية،ترجمة جاد طه ،الدار القومية للطباعة و النشر، د ت ،ص 41

[22] – جيمس دافي ،نفس المرجع، ص44

[23] – فرغلي على تسن هريدي، نفس المرجع ،ص54

وتكمن كذلك أهمية المنطقة من خلال الصراع القوي الذي نشب حول المنطقة بين القوى الأوروبية نفسها ممثلة في هولندا و اسبانيا منذ مطلع القرن السابع عشر أين قامت هولندا باحتلال الميناءين الاستراتيجيين في أنغولا و منه لاستيلاء على مدينتي لواند و ساو تومي في أوت من سنة 1641 ،لتبقى المنطقة تحت السيطرة الهولندية طيلة سبع سنوات .

ونظرا لعدم السيطرة الكلّية على أنغولا التي كانت بمثابة صمّام الأمان للاقتصاد البرتغالي فقد طلب المحامي البرتغالي دومنجو بريتو من البلاط الملكي سنة 1591 ضرورة استعمال القوة لإتمام احتلال أنغولا وحث على إنشاء 12 قلعة و تكوين اتصال بري بين أنغولا و الموزمبيق و تأسيس وكالة تجارية في بنجويلا إحدى كبريات المدن الأنغولية وتشجيع استغلال المعادن و التنقيب عنها مع احتكار تجارة الملح ،حيث أصبح هذا التقرير مرجعا للأبحاث التي تناولت هذا الموضوع كما كان سببا مباشرا في تأسيس أول إدارة استعمارية برتغالية في أنغولا مع تعيين الحاكم العام فرانسيسكو دالميدا ،وهذا بناء على توصيات المحامي دومونجو[24].

لكن البرتغال لم تتقبل هذا الوضع أين قامت سنة 1647 بتعيين سيلفادور كوريا و هو رجل ثري و قائد برازيلي من طرف السلطات البرتغالية حاكما عاما على أنغولا ،وتكليفه باسترجاعها من الهولنديين الذي أرسل أسطولا قوامه 15 سفينة تحمل أكثر من 1500 رجل استطاعوا استرجاع لواندا في شهر أوت من

[24] – نفس المرجع،ص54

سنة 1648[25]،و الذي أعاد تفعيل السياسة البرتغالية في المنطقة و تنشيط تجارة الرقيق واستغلال الثروات المعدنية.ومنذ دلك التاريخ أصبحت الإدارة السياسية و العسكرية في يد الحاكم العام الذي تمتع بصلاحيات واسعة يساعده مجلس مكون من ضباط و بعض السكان المحليين الموالين له ومهامهم لا تعدو الاستشارة فقط.

وما يمكن قوله أن أنغولا قد بدأت تشهد عصر الذل و التخلف و الاستعباد منذ ولوج البرتغاليين إليها خاصة مع مطلع القرن السابع عشر ،فالبرتغال لم تقم بوضع برامج لتطوير هذا البلد اللهم إلا من خلال ما كان يعود عليها و على ممثليها بالنفع،فكان البرتغاليون يرون في الأنغوليين سلعة آدمية رخيسة سواء للاستعباد كالرّق أو في العمل ،كما أصبحت البلاد محل صراع عرقي و قبلي بسبب سياسة التفرقة التي كانت تتبعها سلطات الاحتلال ، وباستثناء تسلطها في بسط نفوذها لم تقم بأي دور في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للأنغوليين و استمر هذا الحال طيلة فترة الاستعمار البرتغالي لأنغولا.حيث لم يأبه الحكّام القائمين على شؤون المستعمرة سوى لأمورهم الخاصة فاستأثروا بالأموال و التجارة و شكلوا طبقات إقطاعية زادت من محنة الأنغوليين و بؤسهم،حيث تلقوا انتقادات شديدة من طرف بعض المثقفين البرتغاليين أمثال كانو مانويل و سيفري مدي فيريرا و اللذان طالبا بتنظيم التجارة و العمل على استقرا الأحوال وتنمية الاقتصاد و العمران .[26]

---

[25] – جيمس دافي ،نفس المرجع، ص 48

[26] – فرغلي على تسن هريدي، نفس المرجع، ص57

ويحاول البرتغاليون أن يرجعوا السبب في ذلك لكثرة الثورات التي أثّرت على استقرارهم و بالتالي تطوير المجتمع،لكن المؤرخين يذكروا أن حقوق المواطنة لم يكن يتمتع بها سوى البرتغاليين أو الخلاسين (وهم الطبقة الناتجة عن التزاوج بين البيض و السود).لكن التاريخ الاستعماري للبرتغال في أنغولا وهو أقدم استعمار في القارة لم يسجل يوما صفحة بيضاء ،بل بالعكس كل مراحله كانت تتسم بالهمجية و العبودية ، فمنذ دخوله في بداية القرن الخامس عشر و حتى نهاية القرن العشرين مرّ الاستعمار البرتغالي في أنغولا بمراحل مختلفة كل مرحلة أسوء من الأخرى ،فالمرحلة الأولى و التي شهدت هيمنة الشركات التجارية اتّسمت بتجارة الرقيق و استعباد أفراد الشعب الأنغولي،حيث كانت تنقل عشرات الآلاف من الأنغوليين وبيعهم لمختلف الدول الأوروبية خاصة بعد اكتشاف أمريكا واستمرّت هذه التجارة عدة قرون إلى أن تم إلغاء الرّق.

لكن رغم ذلك فإن البرتغال واصلت العمل به لسنوات إضافية خارج القوانين الدولية ،وبعد ضغوط كبيرة تم استبدال هذا النظام بنظام أكثر وحشية وقساوة ، تمثل في بيع اليد العاملة أو ما يسمى بالسخرة حيث يُجبر العامل الأنغولي على العمل دون أدنى حقوق و لساعات طويلة لا يعرف الرّاحة وكذلك بيعه إلى الشركات الأوروبية في البلاد المجاورة كجنوب إفريقيا و روديسيا لاستغلالهم أبشع استغلال ،حيث يذكر الصحفيان الفرنسيان بيار و روني قوسي أن البرتغاليين يبيعون كل عام ما يقارب ال100 ألف عامل إلى الشركات الأوروبية استخراج الذهب و 40 ألف عامل إلى روديسيا ، ويتقاضى البرتغاليون مقابل ذلك مقابل كل رجل يبيعونه ثمنا يُقدر بأجرة عمله مدّة خمس سنوات، أما بقية

الأنغوليين فيفرض عليهم العمل الإجباري في مزارع المستعمرين ومصانعهم و مناجمهم تحت أبشع أنواع القهر.[27]

ويمكن الرّد على هذه الإدّعاءات بالسؤال التالي:لماذا اهتم البرتغاليون بالتبشير و تعليم اللغة البرتغالية أكثر من اهتمامهم بالجوانب الاجتماعية الأخرى للفرد الأنغولي؟

ونجد الجواب في السياسة الاستعمارية المُتّبعة منذ ولوج البرتغاليين إلى أنغولا ،حيث تذكر المصادر التاريخية أن البلاد الإفريقية عموما باستثناء بعض المنارات الإسلامية في كالأزهر أو الزيتونة ،خاصة جنوب القارة و منها أنغولا لم تكن تُوجد بها أي مؤسسة تعليمية قبل الاحتلال ترمي لتثقيف الشعب و تعليمه ،ولكن مع قدوم المبشرين وبداية استقرارهم بين شعوب المنطقة لأهداف استعمارية بحتة بدأت ببعض المهام التعليمية سواء لنشر المسيحية أو تمهيدا للتعامل مع الغُزاة الجُدد .

حيث كانت كل غزوة عسكرية تسبقها بعثة تبشيرية مهمتها الدعوة و التعليم لتسهيل الاحتلال.فوصلت غرب إفريقيا عدة بعثات ، وكما سبق الذكر عن احتلال أنغولا عندما كانت جماعة اليسوعيين هم أول من دخل البلاد ،واصلت بعد ذلك عدة جمعيات مسيحية نشاطها أهمها جمعية الحضارة الإفريقية و الجمعية و الجمعية الكنسية التبشيرية [28]، وكان من بين أسباب تعليم الزنوج هو

---

[27] – المجاهد ،**أنغولا تزعزع آخر أركان الاستعمار في إفريقيا**، العدد 27،100مارس1961

[28] – زاهر رياض،**استعمار إفريقية**،الدار القومية للطباعة و النشر،القاهرة 1965،ص 435

مساعدتهم في التغلغل وسط المجتمع الأنغولي ،وحتى هؤلاء الزنوج المنوط بهم مهمة التواصل لم يكونوا يُدرّسون داخل البلاد بل كانا يُنقلون خارج أنغولا للدراسة ثم العودة بهم بعد الانتهاء منها. ووصل عدد الجمعيات التي مارست مهمة التعليم حوالي ستين جمعية في مختلف بلاد جنوب غرب إفريقيا.[29] فكان هؤلاء المبشرين يسعون لحشو أدمغة الأطفال بالاكاذيب عن فضائل الاستعمار البرتغالي و مدنيته من خلال برامج تعليمية خاصة.[30]

فهذه الجهود المبذولة كانت ستعود بالفائدة لو عُمّمت على جميع الجوانب الإجتماعية و الاقتصادية و السياسية من أجل النهوض بالفرد الإفريقي ،لكن لأن سياسة البرتغال كانت تهدف للسيطرة على البلاد و ثرواتها فإنه من غير المعقول العمل على رفاهية شعبها،فكان شعار البرتغاليين أنفسهم حسب الصحافي السويسري فافرو في كتابه "وزن إفريقيا" أن فتح مدرسة تعليمية يعني إثارة مطالب وطنية جديدة.[31]

---

[29] – زاهر رياض، **استعمار إفريقية** ، نفس المرجع،ص 435

30 – المجاهد ، نفس المرجع

[31] – نفسه

6- قضية المستعمرات البرتغالية في إفريقيا و مؤتمر برلين 1881:

اتّخذت الدول الأوروبية سياسات معيّنة تجاه البرتغال ،وكانت المعاهدة التي أبرمتها البرتغال مع بريطانيا سنة 1884و الخاصة باقتسام حوض الكونغو كافية لأن تتجنّد الدول الأخرى لأخذ حصّتها من الدول الإفريقية التي باتت معظمها أو الهامة منها في يد البرتغال ،فذلك التقارب بين بريطانيا والبرتغال أدى إلى قيام تقارب مضاد ألماني –فرنسي والذي سينتج بروز محاور مختلفة داخل القارة الأوربية ومن الطبيعي أن لا تكون هذه المحاور ساكنة بل أخذت تتصارع حول المصالح الاستعمارية المختلفة في القارة الإفريقية ،هذا الصدام أجبر الدول الأوروبية على التفاهم حول قضية المستعمرات من خلال بنود مؤتمر برلين السالف الذكر، و الذي كانت البرتغال ورغم تاريخها الاستعماري الحافل هي الخاسر الأكبر فيه لذلك نجدها تبحث عن حلفاء من أجل الإبقاء على مصالحها ،فكانت بريطانيا و رغم الخلافات السابقة هي الحليف [32]،رغم أنها كانت قد طلبت من البرتغال سابقا –و نظرا للتقارير السوداء التي وصلت مختلف الدول – عن الكشف عن تعاملها مع الشعوب المُحتلة وحقيقة مواصلتها بالعمل بالسخرة (العبودية) و إلزامية العمل الإجباري في عصر التحرر ،بل أكثر من ذلك ،أن تعهد بمستعمراتها لدول أكثر تقدما في مساسا خطير بكرامة البرتغاليين ،كما أنها رفضت الاعتراف بالسيادة البرتغالية على أنغولا .

لكن هذه الملاحظات على السياسة البرتغالية لم تمنع هذه الأخيرة من التوجّه للتحالف مع انجلترا باعتبارها الحليف الأمثل للوقوف في وجه الأطماع الفرنسية

[32] – فرغلي على تسن هريدي، نفس المرجع، ص 114

الألمانية في غرب و جنوب القارة السمراء خاصة بعد المناورات الفرنسية في حوض الكونغو سنة 1882[33] .

فكانت بالتالي المعاهدة البرتغالية الإنجليزية والتي اعترفت بموجبها هذه الأخيرة بسيادة البرتغال على مستعمراتها و حرية استغلال المنافذ البحرية للتجارة الانجليزية لمسافة 50ميلا تكون تحت سلطتها من نهر الكونغو حتى نوكي، وقبلت البرتغال بمبدأ حرية التجارة في النهر و تكوين هيئة أنجلو برتغالية لتنظيم الملاحة و أن لا تزيد الضرائب عن البضائع الواردة على 10% ويكون لبريطانيا حقوق الدولة الأكثر رعاية .[34]

هذه المعاهدة لاقت معارضة شديدة خاصة من أعضاء البريطانيين أنفسهم اللذين رفضوا و ضع يدهم في دولة لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تفرض أو تضع شروط بالنظر لتاريخها و سياستها في مستعمراتها.

وبالتالي يمكن القول أن بريطانيا قد استغلت ضعف البرتغال و موقفه من أجل الضغط عليه لتوقيع الاتفاقية خاصة بعد بروز عدّة محاولات للدول الأوروبية الأخرى في حوض الكونغو و باقي المستعمرات الإفريقية ،فملك بلجيكا ليوبولد الأول أظهر نواياه الحقيقية عندما أرسلت المستكشف الشهير دي برازا للمنطقة ،كما قامت فرنسا بعدة مناورات وهو ما أثار خوف البريطانيين من سيطرة فرنسا

---

[33] – فرغلي على تسن هريدي، نفس ،ص 114

34 – نفسه،ص114

على الطرق التجارية البحرية خاصة بعد احتلالها لتونس سنة 1881 و المغرب سنة ثم النيجر و الغابون 1912.

7- مؤتمر برلين 1885/1884 و الأطماع الأوروبية في القارة الإفريقية:

في هذا الجو المكهرب بين الدول الأوروبية نتيجة ازدياد الطماع الغربية في الدول الإفريقية خاصة بعد الحركة الاستعمارية الجديدة التي قادتها فرنسا مع مطلع القرن التاسع عشر ،و انفراد البرتغال بمعظم المستعمرات في إفريقيا و خاصة في المنطقة الجنوبية منها كأنغولا و الموزمبيق ،حيث كانت القارة الإفريقية هي الحلم والمجال الحيوي الخصب أمام طموح الأوربيين خصوصا بعد أن عاد الرّحالة المكتشفون ونشروا رحلاتهم في مجلدات ضخمة كشفت الكثير من كنوز القارة ومواردها، فلم يكن أمامهم سوى التحرك السريع لأخذ نصيبها من خيرات هذه البلاد ،وبذلك تزايد التنافس هذه الدول فيما بينها نتيجة لاعتبارات عديدة منها[35]:

1-بروز نهضة تكنولوجية حولت معظم الدول الأوروبية إلى دول صناعية عملية حيث توجهت هذه القوة العملاقة نحو الصناعة والتجارة و الرّغبة المُلحّة التي تولّدت عند هذه الدول و شعوبها جعلتها تسعى لتحسين صناعتها وتطوير تجارتها من اجل القدرة على المنافسة الدولية.

[35] – خلف الله عبد الغني ، نفس المرجع ، ص25

2-حاجة هذه الدول للمواد الخام الأولية جعلتها تفكر بالبحث خارج القارة عن طريق الاستعمار لإيجاد الأراضي الغنية بالمواد الأولية من أجل تطوير صناعتها .

من جهة أخرى كانت هناك اعتبارات خاصة ففرنسا مثلا ولكي تؤكد على أنها امة قوية في جانبها المعنوي والمادي عليها أبراز مظاهر القوة فوجدت ذلك بالتوسع والاستعمار .

3-هذا إضافة للسبب السابق الذكر و المتمثل في للمعاهدة التي تمت بين بريطانيا و البرتغال في16 فيفري 1884 بخصوص السيادة على حوض الكونغو ،حافزا لدخول المجال التنافسي الاستعماري للفرنسيين و الألمان وحتى البلجيكيين و الإيطاليين الذين كانوا يتطلعون إلى دور استعماري توسعي في قارة إفريقيا[36] .

ولكن يبقى العامل الموّحِد لجميع هذه الدول هو ويمكن أن نقول أن رفض القوى الأوروبية للسيطرة البرتغالية الأحادية على ثروات القارة و التي كانت قد ابتدأتها منذ مطلع القرن الخامس عشر كما سبق الذكر ،إضافة إلى مناخ كان يسيطر عليه الشك والخوف والريبة بين القوى المتصارعة،كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الدول الأوروبية تدرك من خلالها أنه لا مجال ولا مناص من التفاهم حول الإستراتيجية الجديدة الواجب اتباعها في المسألة الاستعمارية بخصوص الدول الإفريقية من أجل تفادي المزيد من الانقسام أو

[36] – خلف الله عبد الغني ، نفس المرجع ، ص25

الدخول في حروب تزيد من تفرقتها و ضعفها وهي التي لم تُضمِّد جراح الحروب السابقة خاصة بين فرنسا و ألمانيا و فرنسا و بريطانيا .

لذلك كانت الدعوة لعقد مؤتمر برلين في سنة 1884/ 1885 و الذي سيكون له الأثر البارز في السياسة الاستعمارية الجديدة .

وفي جو مليء بالخديعة و المؤامرات سواء بين الدول المشاركة أو من خلال الفكرة العامة التي ستكون الشعوب الإفريقية ضحيتها الأولى، انطلقت أشغال المؤتمر بالتقاء المصالح رغم اختلاف المصالح و التاريخ قبل كل شيء، و إلاّ كيف نُفسّر أن فرنسا هي التي تسعى الآن لإقناع المؤتمرين بحضور المؤتمر و بورقة العمل التي قدّمها بيسمارك قائد الدولة الألمانية عدوّة الأمس.

وبعد موافقة الدول الأوروبية على ورقة العمل التي كانت ألمانيا(الدولة المستضيفة) قد قدّمتها بتاريخ 17 أوت 1884و التي تضمنت البنود التالية[37] :

1- اعتماد مبادئ مؤتمر فيينا(1884) من خلال تطبيق الذي تضمّن النقاط التالية :

أ- تسوية الوضع في فرنسا من ناحية الأقاليم وتوزيعها ووضع رقابة داخلية

ب- وخارجية عليها .

---

[37] – ألبرت فيشر، **تاريخ أوربا في العصر الحديث**، تعريب احمد نجيب وهاشم وديع الضبع، دار المعارف ،القاهرة، 1984، ص667

ج- أقرار النظام الإقليمي للعالم .

2- حرية الملاحة في حوض الكونغو .

انطلقت أشغال المؤتمر بتاريخ 15ديسمبر1884،واستمرت به الأشغال حتى تاريخ 26فيفري 1885 أين وافق الحضور[38] (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) بعد جلسات مراطونية استمرت حوالي عشر جلسات ناقش خلالها المؤتمرون المسائل التالية:

1- حرية التجارة في حوض الكونغو والتي استغرق بحثها بين وفد الدول والمشاركة في المؤتمر ما يقارب الأسبوعين .

2- حرية الملاحة في حوض الكونغو وكذلك في حوض نهر الكونغو استمر النقاش في المؤتمر شهرا كاملا .

3- بحث شروط الاحتلال والنفوذ وتقاسم المناطق الأفريقية في المستقبل[39].

ليتفقوا في الأخير على قرارات المؤتمر و التي صدرت في شكل ميثاق كانت شعوب القارة السمراء هي ضحيتها الأولى وسيتجسّد ذلك في القريب العاجل ويمكن أن نلحظ ذلك جليا في ميثاق المؤتمر الذي

---

[38] – حضر المؤتمر من الدول الأوربية إضافة إلى ألمانيا البلد المضيف : النمسا ،المجر ،بلجيكا ،ايطاليا ،هولندا ،البرتغال ،روسيا ،بريطانيا ،اسبانيا ،السويد والنرويج ، ومن خارج مجموعة الدول الأوربية حضرت الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية .

[39] ألبرت فيشر،تاريخ **أوربا في العصر الحديث** ،ص675

صدر ووافقت عليه الدول المشاركة وتضمنت 38 مادة[40] يمكن أن نلخصها حسب الأهمية .

البند الأول: قيام دولة حرة كبرى وسط القارة الأفريقية في جزئها الاستوائي تكون من الناحية الاسمية مفتوحة لكل الشعوب سواء كانت داخل القارة أو خارجها ، ويجب أن تكون بعيدة عن المنافسات الدولية .

البند الثاني : وضع أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية داخل القارة ، من خلال مبدأ الحرية الاقتصادية والمنافسة الشريفة ، بنظرة استعمارية جديدة تختلف عن النظم الاستعمارية كما يزعمون ، ولكن حقيقة الأمر أي أسس جديدة يضعها هؤلاء بل هو الاستعمار لا غير .

البند الثالث: قرّر المؤتمر تقسيم القارة الإفريقية إلى شمال خط الاستواء وجنوب خط الاستواء ، وذلك لكي لا تعاد التجربة الاستعمارية وخلافاتها الاستعمارية كما حدث لهم عند استعمار الأمريكيتين ، أي الاستفادة من التجربة الاستعمارية لمعالجة الظواهر آو الأخطاء التي وقعت فيها الدول الاستعمارية الأوربية .

وبهذه القرارات أصبحت إفريقيا ككعكة تُقسّم بين الأوروبيين و أصبح شعبها يُساق كقطعان أغنام لا حول و لا قوة له ولا يملك لنفسه ضرا و لا نفعا ،حيث كل أموره أصبحت بيد أسياده الجدد القدامى.

---

[40] – ألبرت فيشر، نفس المرجع، ص671

8- انعكاس قرارات المؤتمر على المستعمرات البرتغالية.

لقد كانت البرتغال ترى أن قرارات مؤتمر برلين مُجحفة في حقها ،حيث أنها قد قسّمت مناطق النفوذ الإفريقية بين الدول الأوروبية بالتساوي[41] ما عدا البرتغال و بدرجة أقل اسبانيا ،حيث كان المؤتمرون يرون أن هاتين الدولتين قد أخذت حقها من المستعمرات في الحركة الاستعمارية القديمة ليس في إفريقيا فحسب و لكن في أمريكا كذلك .[42]

وقفت البرتغال موقفا حازما في الدفاع عن مطامع من قرارات المؤتمر في الأسابيع الأولى من للجلسات ،لكن التحالف الدولي بقيادة ألمانيا و فرنسا عرف كيف يتعامل مع موقف البرتغال تدريجيا .ففقدت في أول الأمر السيطرة على النهر و ما تبعه من امتيازات ثم أحقية الرسو على الضفة الشمالية من كبيندا (الأنغولية) ،كما فقدت بعض حقوقها في الحدود بين أنغولا و الكونغو

---

[41] -توزعت مناطق النفوذ الأوروبي في إفريقيا بعد قرارات مؤتمر برلين كما يلي:

أ- مناطق النفوذ الفرنسي:وتشمل بلدان شمال إفريقيا،إفريقيا الغربية،الوسطى و الاستوائية.

ب- مناطق النفوذ الإنجليزي:غامبيا،سيراليون،ساحل الذهب،نيجيريا،غرب إفريقيا،جنوب إفريقيا،و شرق و الشمال الشرقي للقارة

ج- منطقة النفوذ البلجيكي:حوض الكونغو بأكمله

د- منطقة النفوذ الألماني:الطوغو،الكاميرون ،جنوب غرب إفريقيا،ناميبيا،تنزانيا. المرجع: يحى بوعزيز،الاستعمار الحديث في إفريقيا،مجلة المؤرخ العربي،العدد31، المغرب 1987،ص 21

[42] -يحى بوعزيز،**الاستعمار الحديث في إفريقيا**،مجلة المؤرخ العربي،العدد31، المغرب 1987 ،ص 21

بعد رسم المعاهدة سنة 1891فلم تحافظ على إرثها التاريخي في مستعمراتها بعد أن فقدت أحد أهم ممرات القارة.[43]

لذلك نجد البرتغال تسعى لتنفيذ سياسة جديدة في المنطقة من خلال مشروع احتلال بعض الموانئ في نهر الكونغو في فيفري 1885،مما جعل فرنسا و بريطانيا تطلبان من البرتغال التراجع عن القرار أو سحب الاعتراف من جميع حقوق البرتغال في المناطق التي تحتلها كأنغولا،وبدأت في لشبونة بعض أصوات الاستعلاء تطالب بضرورة الرد على قرارات المؤتمر لأنهم ببساطة تساهلت و أن البرتغال ليست كما يصفونها بأنها مستعمرة صغيرة فهي إمبراطورية و بالتالي وجب عليها الرّد ،فبدأت و بجرأة تخطط لابتلاع مناطق جديدة من القارة الإفريقية وقدم هنريك جومز وزير خارجية البرتغال سنة 1886 خريطة لبرلمان لشبونة ملونة باللون الوردي تُعبّر عن المناطق التي تحتلها البرتغال و تمتد بين خطي عرض 12و 18 درجة جنوب خط الاستواء أي كل جنوب القارة من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ،وهذا ما دفع ببريطانيا من أن ترفض الاعتراف بهذه الخريطة [44] ،وما كان على البرتغال سوى الاكتفاء بتحديد أطماعها و الاكتفاء بأنغولا و الموزمبيق سنة 1894 خوفا من ضياعهما خاصة بعد لأزمة المالية الخانقة التي مرّت بها البرتغال مما دفع ألمانيا بإعطائها قرضا بضمان مستعمراتها لكن البرتغال رفضت هذا العرض خوفا من ضياع المستعمرات،وكذلك عندما بالاتفاق الذي تم بين ألمانيا و بريطانيا تعقدان

43 – جيمس دافي ،نفس المرجع،ص125

44 –– فرغلي على تسن هريدي، نفس المرجع، ص 125

بموجبه سرّية تتعهدان فيه بتقسيم الأملاك البرتغالية بين بريطانيا و ألمانيا في حال انهيار حكومة لشبونة يكون بموجبها شمال الموزمبيق وجنوب أنغولا في عهدة ألمانيا و مقابل ضم بريطانيا لنصف الباقي للدولتين [45].وهكذا بدأت البرتغال تواجه لاعبين جدد و تخسر كل يوم معركة،خاصة بعد أن دخلت ألمانيا المنافسة عندما بدأت تسعى للسيطرة على أنغولا و موزمبيق و هما أحد أهم المستعمرات و الشريان الرئيسي لاقتصاد البرتغال وهذا ابتداء من سنة 1914 حيث طلبت ألمانيا من بريطانيا اقتسام هاتين المستعمرتين لكن اندلاع الحرب العلمية الأولى حال دون تجسيد هذه الفكرة.لكن الفكرة سرعان ما اشتعلت بعد نهاية الحرب بسبب التحالفات الإستراتيجية الجديدة للقوى الاستعمارية فيما بينها خاصة ألمانيا ،بريطانيا،جنوب إفريقيا و البرتغال بسبب تداخل المصالح خاصة في استغلال السكك الحديدة و التجارة ، ثم كان للقومية الإفريقية المتنامي بين شعوب المنطقة وظهور حركات التحرر فيها مع مطلع سنوات الخمسينيات عامل آخر في توحيد القوى الاستعمارية نفسها ضد هذا التيار الجارف .[46]

45- زاهر رياض،نفس المرجع،ص 180

46 -سعد زغلول عبد ربه،**الاستعمار البرتغالي في أنجولا**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 22 1975،ص 300

الفصل الثاني

مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية التحررية في أنغولا بين 1926-1961

الفصل الثاني: مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية التحررية في أنغولا بين 1956-1961

I- الأوضاع السياسية ،الاقتصادية و الاجتماعية في أنغولا مع مطلع القرن العشرين :

1-الأوضاع السياسية

لم تكن أنغولا تحت الحكم البرتغالي بمعزل عن الأحداث السياسية و المعطيات و المتغيرات الجديدة على الساحة الإقليمية و الدولية ،خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث شهدت صحوة وتطور في النضال السياسي قاده في أول الأمر المستوطنين الأوربيين عموما و البرتغاليين خصوصا من خلال سعيهم لتأسيس أحزاب و جمعيات متنوعة البرامج خاصة بالمعمرين ،خاصة و أن نظام الحكم كان يتميز بليبرالية وديمقراطية على غرار الأنظمة الغربية التي بدأت تمارس بعض الحُرّيات مما خلق جوا مناسبا لنشاط جمعيات حقوق الإنسان في مجتمعاتها ،و هو ما جعل الفكرة العامة لهذه البرامج مُنصبّة حول الثقافية و الاجتماعية مع إعطاء قدر أكبر للحقوق السياسية .

ففي سنة 1920 تأسس" **حزب المناصرين لأنغولا**"[1]وكان من المدافعين عن الحكم الذاتي لأنغولا.

في سنة 1929 أسس بعض المستوطنين البيض " **العُصبة الوطنية الأنغولية** " وكانت اهتماماتها موجهة لإصلاح المنظومة القانونية التي كانت ترى فيها

[1] – أحمد يوسف القرعي،**حركة التحرير المسلح في أنغولا** ، مجلة السياسة الدولية،عدد 20،أفريل 197،ص130

اختلالات كثيرة خاصة ما تعلق منها بحقوق الإنسان و قوانين العقوبات و غيرها من القوانين التي لها علاقة مباشرة بالفرد الأنغولي .

في نفس العام من سنة 1929 تأسست " **الجمعية الإقليمية للوطنيين المحليين لأنغولا**" وكانت هذه الجمعية تطالب بإشراك المواطنين الإفريقيين أي ذوي الأصول الإفريقية في تسيير أنفسهم ،مستغلة المنابر الإعلامية للتعريف بنفسها و ببرامجها ،اعترفت بها السلطات البرتغالية بعد طول نضال في سنة 1940[2] ، ولكنها عندما بدأت تشكل بعض الخطر للسلطات من خلال العمل التوعوي بالمواطنة الذي كانت تقوم به، شدّد الاحتلال البرتغالي الحصار عليها، مما جعلها تنشط سرا ، وانتقل نضالها لغرس فكرة محاربة تسلط و تعسف الاستعمار .وكان من بين نشاطها مقاومة بعض القرارات التعسفية خاصة سنة 1956 عندما أرسلت البرتغال طلبا للأمم المتحدة تُطالب فيها بإلحاق أنغولا بالوطن الأم البرتغال ، وهو ما أدى بالحاكم العام لحلّها في نفس السنة.

ولم يقتصر النشاط في أنغولا على الجانب السياسي فقط لكن امتد للجانب الثقافي الذي شهد حراكا كانت الهُوّية هي محوره، مما أدى لظهور وعي كبير بين طبقات الشعب الأنغولي حيث تأسست سنة 1948 جمعية ثقافية باسم " **دعنا نكتشف أنغولا**" ، وفي سنة 1950 قام بعض الشعراء الأنغوليين بإنشاء " **حركة شعراء أنغولا الجديدة** "[3] كانت تسعى لنشر الثقافة و الدفاع عن الهوية

---

[2] – أحمد يوسف القرعي،**حركة التحرير المسلح في أنغولا**، نفس المرجع، ص130

[3] – نفس المرجع،ص 131

خاصة في القرى و المداشر التي كانت خزّان المجتمع الأنغولي بعد استحواذ البيض على المدن و المناطق الحضرية عموما.و لم تكتف بالنشاط الثقافي فقد كان لها نشاط سياسي سرّي خاصة في مجال استطلاع الرأي حول الحياة السياسية في البلاد.ومما يُلاحظ أن نشاط هذه الحركة كان له دور كبير في نشر الوعي الثقافي و الحس السياسي للأنغوليين سوف يكون له الأثر الكبير في اندلاع الكفاح المسلّح من خلال الشخصيات المنتمية أليها و التي قادة الكفاح ضد الاحتلال البرتغالي.

و في المجال الديني برزت جمعية تحت اسم" الحركة التوكوية" نسبة لمؤسسها سيماو توكو استعملت الدين في فرض فكرتها و الرّامية لطرد الأوروبيين خارج البلاد.[4]

وبعد الحرب العالمية الثانية برز للوجود عدد من التنظيمات التي أخذت الطابع الثوري، وكان لها نشاط بارز في الحياة السياسية الأنغولية ، ومن هذه الحركات نذكر:

- **اتحاد شعب أنغولا** : بدأت هذه الحركة في أول الأمر كحركة دينية أسستها جماعة بروتستانتية سنة 1954 من قبيلة موتشيكونجو و البادومبو الذين هاجروا إلى الكونغون وفي سنة 1958 تحولت لحزب سياسي بقيادة هولدن روبيتو في الخارج. [5]

[4] – أحمد يوسف القرعي ، نفسه،ص131

[5] – أحمد يوسف القرعي،نفس المرجع،ص 132

- **الحزب الديمقراطي الأنغولي:** ويعرف باسم "اليازو" بدأ نشاطه في بداية الخمسينيات كجمعية خيرية بقيادة إيمانويل كونزيكا ، وكانت تنشط بين المهاجرين الأنغوليين من شعب الباذومبو في الشمال الأنغولي من منطقة ماكويلا ثم انظم إليه عدة قبائل أخرى ، ثم بدأ في النشاط السياسي للنضال من أجل الاستقلال مطالبا في برنامجه السياسي بسلطة فيدرالية لا مركزية [6]
- **الجبهة الوطنية لاستقلال أنغولا:**
- تأسست سنة 1965 أثناء حرب التحرير مشكلة من قبائل الباكونجو في الشمال وبعض الأسر الملكية القديمة مثل قبيلة ساو سلفادور،نتورباكو،جماعة أباكو في الكونغو،جمعية رؤساء الكونغو البرتغالي ،الاتحاد القومي لقبائل سوسو في أنغولا ولكنها كانت ضد الحرب كوسيلة للتحرير، في المقابل كانت تسعى لإرغام سلطات الاحتلال لإعادة الاعتبار لهذه المملكة القديمة و أفرادها . [7]
- **مجلس القوة الأنغولية:**

تأسست هي الأخرى سنة 1965بقيادة أندري كاسيندا، وكانت تتكون من مجموعة بعض الأحزاب الصغيرة و في المنفى كالاتحاد الوطني الأنغولي

---

[6] – أحمد يوسف القرعي،نفس المرجع ،ص 132

[7] – نفسه ،ص 132

الفصل الثاني: مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية التحررية في أنغولا بين 1956-1961

الحزب الوطني ،اللجنة الوطنية المتحدة الأنغولية ،الحركة الوطنية الأنغولية و اتحاد العمال. [8]

فكانت هذه الحركية السياسية و الدينية و الثقافية في هذه المرحلة هي التي فتّحت أعين الأنغوليين على استغلال كل المنابر في الفترة المقبلة في ما يسمى بفترة النضال السياسي وجعلتهم أكثر حرصا على الاستقلال أكثر من أي وقت مضى محاولين استغلال كل الظروف الداخلية و الخارجية و جميع العوامل المساعدة على العمل التحرري كما يحدث في معظم البلاد الإفريقية التي تجاهد من أجل استقلالها.

1-مرحلة النضال السياسي سنوات الخمسينات و الستينات في أنغولا :

1-1 ارهاصات المقاومة السياسية في هذه الفترة:

رغم أن مرحلة سنوات الخمسينيات و الستينيات كانت العصر المتوهج للحركات التحررية في العالم ضد الاحتلال الأوروبي من خلال العمل المسلح بعد أن يئسوا من العمل السياسي سواء في شمال إفريقيا كالجزائر،المغرب و تونس أو أمريكا اللاتينية وحتى آسيا،إلا أنه كان بداية النضال السياسي في دول جنوب القارة الإفريقية مثلما هو عليه الحال في أنغولا ،ولعل ارتفاع نسق العمل السياسي في أنغولا في نهاية الخمسينيات مردّه للسبب السالف الذكر أي الانتصار الذي حققته حركات التحرر في العالم ،إضافة إلى بروز

[8] – أحمد يوسف القرعي،نفس المرجع،ص 132

الهيئات الدولية المنادية بالحرية و المساواة وكذا الصراع في إطار الحرب الباردة بين الشرق الاشتراكي و الغرب الرأسمالي.

هذا على الصعيد الخارجي ،أما داخليا فإن البرتغال لم تتخل عن عقليتها الاستعمارية تجاه الأنغوليين ،كما أنها ورغم إلغاء قانون الرّق و التمييز العنصري في قوانينها ،إلاّ أنها لم تتوقف عن العمل بهما على أرض الواقع ،فلا ساعات العمل الرسمية تُحترم و لا القوانين العادلة تُطبق على العمال كما لم يتم إلغاء إجبارية العمل إلّا في حدود 1963،فاستأثر البرتغاليون و البيض عموما على كل وسائل الرّاحة و الإنتاج من أراضي و مصانع و حتى مسؤوليات إدارية والتعليم و الصحة ، فكانت الوضعية الاقتصادية – ورغم أن أنغولا كانت تزخر بالمعادن و المواد الأولية و البترول–مترديةبالنسبة للشعب الأنغولي الذي كان في ذيل ترتيب الشعوب الإفريقية دخلا و مستوى معيشي، ورغم بعض الإصلاحات التي حاولت البرتغال التخفي خلفها مثل الخطة الخماسية الثالثة (1967–1973) جرّاء المطالب الدولية و المحلية إلا أن نسبة استيعاب الأنغوليين في المجتمع البرتغالي لم تتجاوز ال 1%[9]،أما الحقوق السياسية فكانت مختصرة على البرتغاليين دون غيرهم من خلال تشكيل الجمعيات و الأحزاب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.[10]في المقابل كانت كل محاولة للعمل السياسي من المواطنين السود تُجابه و تواجه باستعمال القوة .

---

[9] – محسن عوض، **أنجولا من الثورة إلى الاستقلال**، مجموعة كتب أفريقية،الجمعية الأفريقية،القاهرة 1979،ص25/21

[10] –محسن عوض، **أنجولا من الثورة إلى الاستقلال**، نفس المرجع،ص34

الفصل الثاني: مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية التحررية في أنغولا بين 1956-1961

هذا التقهقر الحضاري و القهر السياسي و التخلف الاقتصادي جعل الأنغوليين يتأكدون بأنهم مُستعبدين في بلادهم ولابد لهم من العمل على تغيير هذه الأوضاع ،فكانت سببا مباشرا وعاملا مهما في انفجار الحركة التحررية في أنغولا ، واختارت في بادئ الأمر العمل السياسي من خلال المطالبة السلمية بحقوقهم التي سلبها الاحتلال البرتغالي الذي يُعتبر من أقدم الأنظمة الاستعمارية التسلطية التي عاشها الشعب الافريقي ،بل يُعتبر هو الكشّاف الذي فتح طريق الاحتلال الغربي للقارة، وقد تغيّرت سياستها تجاه مستعمراتها مع تغير الأزمنة و الظروف ،ولكن المرحلة الأخيرة التي تلت مؤتمر برلين كانت الأشد قسوة على الشعب الأنغولي ،لكن الأنغوليون لم يخنعوا لسلطانه رغم سياسة البطش و الإرهاب التي جاء بها حيث وجد في طريقه الطويلة للسيطرة على أنغولا الكثير من المواجهات و الصعوبات عبّر خلالها السكان الأصليين عن رفضهم للاحتلال، و إذا كانت المقاومة في السنوات الأولى قد فشلت فإنها لم تتوقف واختارت شكلا آخر من أشكال المقاومة سُمي بالمقاومة الصامتة اعتمدت على دور العبادة لمواجهة المسيحية حيث كانت الديانات التي يتّبعونها كلّها تُبشر بالخلاص من هذا المعتدي الجديد و الغريب ومن ديانته، ففي 1917 قامت ثورة سُميت بثورة المافلو و التي اعتبرت أول احتجاج أنغولي على الطريقة الجديدة ، واستمرت هذه الثورات الدينية بشكل متقطع حتى أواخر الثلاثينيات ورغم عدم فاعليتها إلا أن السلطات البرتغالية كانت تقابلها الحديد و النار. [11]

11 –ظاهر جاسم محمد ، **إفريقيا ما وراء البحار من الاستعمار إلى الاستقلال** ،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2003،ص258

ولكن رغم ذلك حاول الأنغوليون أن يجددوا طريقة مطالبتهم مع تطور النضال السياسي في العالم و ظهور حركات التّحرر عموما و أنغولا خصوصا ،و انتقال النضال لأروقة المنظمات الدولية كالأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و صدور العديد من اللوائح و النصوص و القرارات التي تدين الاستعمار و تدعوا لحق الشعوب في تقرير مصيرها ،و خوفا من أن تضيع أنغولا منها قررت السلطة الاستعمارية البرتغالية و بجرّة قلم أن تُلحق أنغولا لتصبح إقليم برتغالي فيما وراء البحار و يُرفع عنها اسم مستعمرة وذلك سنة 1951 لتتفادى المسائلة و التبعات القانونية ،في المقابل عملت على أن تجعل من أنغولا برازيل جديدة من خلال الخطة الخماسية لسنة1953 ،حيث بدأت الحياة الاقتصادية تنتعش ببناء السدود و شق الطرقات و ازدهار التجارة من و إلى أنغولا في دعوة لجلب السكان من أوروبا و استوطناهم البلاد الإفريقية، في المقابل كانت القومية الإفريقية تتوسع بشكل سريع بين المستعمرات و الدعوة إلى التحرر و الاستقلال هو الشغل الشاغل في القارة.

الفصل الثاني: مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية التحررية في أنغولا بين 1956-1961

2-1 : الظروف و العوامل التي أدت إلى تصاعد العمل السياسي :

أ- التمييز العنصري:

إن سعي البرتغاليين للسيطرة على الشعب الأنغولي ظهرت جليا بعد مؤتمر برلين ، حيث حاولت الحكومة الدفع بحركة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي في مستعمراتها لكن بالنسبة لمواطنيها المهاجرين لا غير ،ففي سنة 1899 أصدرت قرارا ينص على " **أن جميع الرعايا البرتغاليين فيما وراء البحار خاضعون للإرغام الأدبي و المادي من أجل الحصول على ما ينقصهم من وسائل الحصول على مستوى معيشي أفضل .ولهم الحرية التامة في اختيار الوسيلة للوفاء بهذا الإرغام...**" [12] وفي هذا دعوة صريحة لتطبيق إجبارية العمل على المواطنين الأنغوليين، وصدر بعد ذلك عدة قوانين مكملة لهذا القرار بين سنوات 1900 و 1913 ،فمثلا كان البرتغاليون يشحنون العمال الأنغوليين لدول أخرى للعمل في مزارعها ،حيث يذكر الكاتب جون هاريس في كتابه "**العبودية البرتغالية**" أنه في سنة 1914 كان يرى بعينيه قرابة العشرين ألف عامل أنغولي يباعون كل عام على الحدود مع الكونغو ،كما كانت مدة العقد لا تقل عن خمس سنوات لا يعود فيها لأهله ، وكان أي شخص يرفض هذا الإرغام يتعرض لعقوبات مختلفة بين السجن و الغرامات.[13] وكان هؤلاء العمال يُرحّلون حسب احتياج رب العمل دون طلب موافقتهم خاصة بعد سنة 1928 أين بدأت

---

[12] – زاهر رياض، **استعمار إفريقية**، نفس المرجع، ص 309

[13] – نفسه،ص 309

الشركات الأجنبية تعمل في التعدين و المناجم بشكل ملحوظ مقابل أجور زهيدة، بل أن الحكومة البرتغالية أقرّت قانون تدفع الشركات الأجنبية في الخارج بموجبه دفع 40 % من الأجر للعامل الأنغولي أما الباقي فيتم دفعه للحكومة البرتغالية[14]

ورغم محاولة البرتغاليون الظهور بمظهر الوحدة و الانتماء للوطن الأنغولي أمام الرأي العام ،إلا أن الواقع كان غير ذلك حيث مجرد أن تزور شخصية رفيعة البلاد إلا و يلاحظ استقباله بنوع من مظاهر الخمّاسة مع التدليل على الارتباط الوثيق بالبرتغال في صورة معاكسة للواقع و للمطالبة السياسية التي بدأ نسقها يرتفع تدريجيا،وفي هذا الخصوص يقول عالم الاجتماع البرازيلي جلبرتو فيريري :" **أنه كلما زار كاردينال تلك المستعمرات التابعة للسلطة البرتغالية فإنه يُقابل بالطريقة الطبيعية العنصرية التي درج عليها أناس يسمون أنفسهم بالبرتغاليين ،وكان كل موظف كبير يُقابل بمظاهر الخماسة...**"[15]، وحتى المبشرين الذين يعتمدون المبادئ الدينية و القيّم الإنسانية في نشرهم للمسيحية لم يُطبقوا هذه المبادئ حيث أنهم لا يريدون زنجيا متساويا معهم في المنزلة ،ولكنهم يريدون أشخاصا يتّبعونهم و يساعدونهم في احتلال البلاد فعندما يعتنق الأسود المسيحية فإنه لا يجد قد ارتقى في المنزلة و العلاقة كما هو عليه الحال لو اعتنق الإسلام[16].

---

[14] – زاهر رياض، **استعمار إفريقية**، نفس المرجع،ص 309

[15] –جيمس دافي ،نفس المرجع ،ص 171

[16] –فرغلي على تسن هريدي، نفس المرجع ، ص 11

كما أن شعارات التعليم و الصحة و المساواة التي كانت نادى بها البرتغاليون كانت جوفاء لا تعكس الواقع البئيس ،إذ كيف يُمكن للمواطن الأنغولي البسيط أن يثق في الوعود البرتغالية بخصوص التطور الاقتصادي و هي نفسها لم تتعد نسبة نموها ال 4.4% في الفترة بين 1960/1950،[17] فكان المواطنون الأنغوليون يرون أن عملهم وشقائهم و إنتاجهم ،لا يستفيدون منه في شيئ، حيث يذهب كله ليُغطي اقتصاد البرتغال المنهار .

هذا الوضع الاقتصادي المتردي جعل من حكومة سالازار و لأول مرة تسمح بقدوم رأس مال أجنبي للتملّك في أنغولا و هو ما يزيد من بؤس و عناء الأنغوليين .حيث تم منح حق التنقيب عن البترول للشركة بلجيكية التي بلغت استثماراتها سنة 1959 حوالي 16 مليون جنيه ،كما كان الأمان يمولون مشروع الحديد و المنغنيز برأس مال يفوق 12مليون جنيه،كما سمح لشركات أوروبية بإقامة المنشئات الصناعية على أرض أنغولا.كما أن ميزانية المشاريع التنموية قد ارتفعت بكل محسوس في البلاد فقدر بلغت حوالي 60مليون جنيه سنة 1959.[18]

لكن الملاحظ أن هذه الميزانية موجهة للتقدم الاقتصادي و ليس الاجتماعي بمعنى أن الهدف الحقيقي لهذا النشاط هو دعم اقتصاد البرتغال بينما كل ما له علاقة بالمواطن الأنغولي يبقى بعيدا عن طموحاته.فمثلا مقارنة بسيطة

---

[17] –جيمس دافي ،نفس المرجع، ص 173

[18] – نفسه،ص 175

بين ميزانية التعليم فهي لا تتعدى 15000جنيه بينما ميزانية التوطين تفوق 80ألف جنيه وميزانية النقل(الموانئ و سكك الحديد لنقل البضائع و تصديرها) 250ألف جنيه.[19]

هذا كله رغم أن أنغولا كانت في هذه السنوات اكبر منتج للمعادن الثمينة مثل الماس الذي تم استخراج ما قيمته 6ملايين جنيه سنة 1959 وحدها و هو يمثل 10% من صادرات البلاد العامة.أما الحديد وصل إنتاجه في نفس السنة إلى 350ألف طن و المنغنيز حوالي 200ألف طن .

لكن كل هذه الأرقام لم تعد بالإيجاب على السكان الأصليين الذين كانوا يعانون البؤس و الشقاء مقابل ازدياد الدخل القومي للفرد البرتغالي في نفس الفترة.أي أن الرجل الأبيض هو المستفيد الأول من كل الأرقام السابقة الذكر،حيث أصبح البرتغاليون يهاجرون لأنغولا طمعا في توفير المال الذي افتقدوه في بلادهم ،و فعلا شهدت الفترة التي تلت وصول سالازار إلى الحكم هجرات جماعية للبرتغاليين للعيش في أنغولا و باقي المستعمرات البرتغالية، ولعل طابع العمران و الحياة الاجتماعية التي بدأت تظهر للعيان بنسقها الأوروبي و حدائقها الجميلة مع تلون الشوارع باللون الأبيض الذي بدأ ينافس اللون الأسود خاصة في المدن الكبيرة خير دليل على ذلك، وهذا في نفسه مشكل بدا يظهر للوجود من خلال الاستعلاء الذي أظهره العنصر الأبيض على السكان الأصليين

[19] – جيمس دافي ،**البرتغال في إفريقية**، نفس المرجع، ص 175

،فاللون كان مفتحا للوصول للمناصب و للعلاقات و للثراء مما خلق هوّة كبيرة كانت سببا مباشرا في الدفع نحو التخلص من هذا الكائن الغريب المستبد.

ومن غريب الصدف أن يكون الأوربيون خاصة الإنكليز هم من أثاروا حفيظة السكان الأصليين ضد البرتغاليين من خلال الحملة التي شنوها على الحكومة البرتغالية بسبب سياستها التمييزية ضد السكان السود حيث بلغ الاستنكار ذروته بين سنة 1955 و 1960 عندما أثارت بعض الصحف سياسة العمل الإجباري أو السخرة أثناء قيام الصحفي البريطاني بازيل دافيدسون بزيارة للمستعمرات البرتغالية و على رأسها أنغولا ،حيث صرّح أنه لم يلحظ أي تغير في على الأحوال التي كانت سائدة في أوائل القرن في إشارة إلى الاستعباد و الرق و عمل إجباري و الضرائب الباهظة ..... [20]

كما وضعت صحيفتا الاوبسيرفر و الجارديان صور البؤس كما صرّح عالم البحوث التبشيرية مارفن هاريس في كتابه" **معازل الإفريقيين في مستعمرات البرتغال سنة 1958**" حيث قدّم أول نقد حقيقي لأحوال المواطنين الإفريقيين في المستعمرات البرتغالية

[20] – جيمس دافي ،البرتغال في إفريقية، سلسلة كتب سياسية،ترجمة جاد طه ،الدار القومية للطباعة و النشر، د ت،ص 186

ب- الأوضاع الاقتصادية:

لقد كان تعامل البرتغال مع أنغولا كمستعمرة بطريقة تختلف عن باقي المستعمرات الأخرى مثلما كانت تتعامل فرنسا مع الجزائر مقارنة مع تونس و المغرب ،و اتضح هذا جليا ابتداء من سنة 1974 –وهي سنوات الذروة في كفاح الشعب الأنغولي في سبيل حريتهّ–عندما منحت أنغولا الاستقلال للمستعمرات الأخرى كغينيا بيساو سنة1974 و الموزمبيق و الرأس الأخضر و ساو تومي سنة1975 مقابل الإبقاء عل مستعمرة أنغولا،هذا التحول في السياسة البرتغالية لم يكن ليحصل لولا قوة الضربات التي كانت تتلقاها من طرف حركات التحرير الأنغولية، فحاولت البرتغال أن توجه قوتها العسكرية لمعركة واحدة بدل تشتيتها على عدة جبهات، وهذا الكلام يأخذنا للحديث عن الأسباب الحقيقية التي جعلت البرتغال تضحي بباقي المستعمرات في سبيل الإبقاء على أنغولا ، والقرائن التي تثبت هذا الطرح كثيرة ومن أهمها العمل على مختلف الأصعدة السياسية ،الديموغرافية و الاقتصادية للحفاظ على أنغولا كقطعة تابعة للوطن الأم،لكن في الأول سنلقي الضوء على الأهمية الاقتصادية التي تحتلها أنغولا مقارنة بالمستعمرات الأخرى حيث أطلق عليها بعض السياسيين "**كويت إفريقيا**" بالنظر للثروات الهائلة التي تحويها ،خاصة بعد اكتشاف بحر من البترول في منطقة كابيندا، وليس البترول إلا رقما جديدا في خزائن الثروات العديدة التي تتمتع بها أنجولا والتي بدأت قيمتها الاقتصادية ترتفع بعد الحرب العالمية الثانية مما جعل كُبريات الشركات العالمية تتكالب على الاستحواذ على هذا الكنز ،ففي مدة

قصيرة قامت شركة "GOLF OIL" باستثمار حوالي 150 مليون دولار أين وصل الإنتاج سنة 1974(ذروة المعركة) إلى حوالي 500مليون دولار.[21]

إضافة إلى البترول فإن أنغولا كانت تنفرد بكثافة في الإنتاج من الذهب ،حيث تشير الدراسات أن السلطات البرتغالية قد استخرجت أكثر من 354345.47 قيراط من الذهب وحده سنة 1968 فقط [22]،بل أكثر من ذلك فإن أرباح شركات الاستثمار الدولية في أنغولا البرتغالية تفوقت على نظيرتها في الدول الأخرى لتصل حدود16%،بينما لم تتجاوز أرباح الشركات الأمريكية حدود11% سنة1971،حيث تشير الدراسات المتخصصة إلى أن أرباح الشركات الاقتصادية في أنغولا وهي شركة التعدين (أوبنهايمر الأمريكية،ريو تنتوزك للصناعات الكيماوية و شركة ليلاند البريطانية قد بلغت أرباحها وجدها سنة1971 حوالي 150مليون دولار، وقد استفادة هذه الشركات إضافة إلى المادة الأولية و المعادن الثمينة ،اليد العاملة الرخيسة مقارنة بمناطق أخرى من العالم[23]

ورغم هذا الوضع الاقتصادي المزدهر داخل أنغولا فإن حكومة سالازار و لأول مرة تسمح بقدوم رأس مال أجنبي للتملك في أنغولا من أجل تغطية نفقات الاستعمار و التدهور الاقتصادي المتردي في لشبونة من جهة أخرى و هو ما يزيد من بؤس و عناء الأنغوليين من خلال الاستغلال اللاإنساني و الهمجي لليد

---

[21] –حلمي الشعراوي:**أنجولا ..الثورة و أبعادها**،منشورات وزارة الثقافة و الفنون،العراق1978،ص 7

[22] –Marchés Tropicaux et miditérranées.VOL 26.p2253

[23] – حلمي الشعراوي:**أنجولا ..الثورة و أبعادها**،نفس المرجع،ص9

العاملة الأنغولية من طرف الشركات الأجنبية و أرباب العمل الذين لا هم لهم سوى التربح على جثث البسطاء ،حيث تم منح حق التنقيب عن البترول للشركة بلجيكية التي بلغت استثماراتها سنة 1959 حوالي 16 مليون جنيه ،كما كان الألمان يُمولون مشروع الحديد و المنغنيز برأس مال يفوق 12مليون جنيه،كما سمح لشركات أوروبية بإقامة المنشئات الصناعية على أرض أنغولا.كما أن ميزانية المشاريع التنموية قد ارتفعت بكل محسوس في البلاد فقدر بلغت حوالي 60مليون جنيه سنة 1959.

لكن الملاحظ أن هذه الميزانية موجهة للتقدم الاقتصادي و ليس الاجتماعي بمعنى أن الهدف الحقيقي لهذا النشاط هو دعم اقتصاد البرتغال بينما كل ما له علاقة بالمواطن الأنغولي يبقى بعيدا عن طموحاته،فمثلا مقارنة بسيطة بين ميزانية التعليم فهي لا تتعدى 15000جنيه بينما ميزانية التوطين تفوق 80ألف جنيه وميزانية النقل(الموانئ و سكك الحديد لنقل البضائع و تصديرها) 250ألف جنيه.[24]

هذا كله رغم أن أنغولا كانت في هذه السنوات أكبر مُنتج للمعادن الثمينة مثل الماس الذي تم استخراج ما قيمته 6ملايين جنيه سنة 1959 وحدها و هو يمثل 10% من صادرات البلاد العامة.أما الحديد وصل إنتاجه في نفس السنة إلى 350ألف طن و المنغنيز حوالي 200ألف طن .

[24] – جيمس دافي ،نفس المرجع،ص 175

لكن كل هذه الأرقام لم تعد بالإيجاب على السكان الأصليين الذين كانوا يعانون البؤس و الشقاء مقابل ازدياد الدخل القومي للفرد البرتغالي في نفس الفترة.أي أن الرجل الأبيض هو المستفيد الأول من كل الأرقام السابقة الذكر،حيث أصبح البرتغاليون يهاجرون لأنغولا طمعا في توفير المال الذي افتقدوه في بلادهم نو فعلا شهدت الفترة التي تلت وصول سالازار إلى الحكم هجرات جماعية للبرتغاليين للعيش في أنغولا و باقي المستعمرات البرتغالية، ولعل طابع العمران و الحياة الاجتماعية التي بدأت تظهر للعيان بنسقها الأوروبي و حدائقها الجميلة مع تلون الشوارع باللون الأبيض الذي بدأ ينافس اللون الأسود خاصة في المدن الكبيرة خير دليل على ذلك، وهذا في نفسه مشكل بدا يظهر للوجود من خلال الاستعلاء الذي أظهره العنصر الأبيض على السكان الأصليين ،فاللون كان مفتحا للوصول للمناصب و للعلاقات و للثراء مما خلق هوّة كبيرة كانت سببا مباشرا في الدفع نحو التخلص من هذا الكائن الغريب المستبد. [25]

ومن غريب الصدف أن يكون الأوربيون خاصة الإنكليز هم من أثاروا حفيظة السكان الأصليين ضد البرتغاليين من خلال الحملة التي شنوها على الحكومة البرتغالية بسبب سياستها التمييزية ضد السكان السود حيث بلغ الاستنكار ذروته بين سنة 1955 و 1960 عندما أثارت بعض الصحف سياسة العمل الإجباري أو السخرة أثناء قيام الصحفي البريطاني بازيل دافيدسون بزيارة للمستعمرات البرتغالية و على رأسها أنغولا ،حيث صرّح أنه لم يلحظ أي تغير في

[25] – جيمس دافي ،نفس المرجع، ص 175

على الأحوال التي كانت سائدة في أوائل القرن في إشارة إلى الاستعباد و الرق و عمل إجباري و الضرائب الباهظة ..... [26]

كما وضعت صحيفتا الاوبسيرفر و الجارديان صور البؤس كما صرّح عالم البحوث التبشيرية مارفن هاريس في كتابه" **معازل الإفريقيين في مستعمرات البرتغال سنة 1958**" حيث قدّم أول نقد حقيقي لأحوال المواطنين الإفريقيين في المستعمرات البرتغالية .

ج- الوضع الاجتماعي

ج-1 الجانب الديمغرافي:

كانت السياسة البرتغالية تسعى لتوطين اكبر عدد من البرتغاليين و الأوربيين (البيض) حتى يتسنى لها البقاء أطول مدة ممكنة تُسند لهم المهام السياسية ، الإدارية و الاقتصادية ،وقد جهّزت لهذا العُدّة و العتاد من تسليح جيّد للجيش و المستوطنين و حمايتهم بترسانة قانونية تمنعهم من الملاحقة القضائية خاصة في مجال حقوق الإنسان و حقوق العمل و غيرها من القوانين التي كانت تنادي بها مختلف الهيئات الدولية و القارية و الإقليمية في تلك المرحلة .كما كانت السلطات الاستعمارية توفر لهم الشروط الضرورية للبقاء و التي لن يجدوا حتما في أوربا كما كان الحال مع المعمرين الفرنسيين في الجزائر،هذا تزامنا مع الطفرة الاقتصادية التي كانت تمر بها أنغولا خاصة في الفترة بين 1960 و 1970

[26] – جيمس دافي ،نفس المرجع،ص 186

وهي المرحلة التي شهدت اكبر العمليات العسكرية قامت بها الحركة الوطنية الأنغولية لطرد المحتلين الأوروبيين.

لكن المفارقة انه ورغم هذه الظروف إلا أن عدد السكان البرتغاليين و البيض عموما كان يتزايد بشكل ملفت للانتباه وهو ما يدل على أن الحكومة البرتغالية كانت ترفض رفضا مطلقا الأصوات التي تنادي بتخليها عن هذه المستعمرة الجوهرة.

وإذا عدنا للإحصائيات فإنه بين 1960 و 1970 تضاعف عدد الأوربيين مقارنة بسنوات الثلاثينيات، فمن 30 ألف نسمة سنة 1930انتقل العدد إلى 172 ألف نسمة سنة 1960،أي بزيادة حوالي 142 ألف نسمة في حوالي 30سنة ، لكن في ظرف 10سنين بين 1960 و1970 (و هي سنوات الكفاح المسلح) ارتفع العدد بحوالي 50% لينتقل إلى حدود 350 ألف نسمة. [27]

في جانب آخر قامت الحكومة البرتغالية بالوقوف في وجه الزواج المختلط الذي نشأت عنه فئة الخلاسين ،في محاولة لرفض رفع مستوى الفرد الإفريقي إلى منزلة الأوروبي حيث كانوا ينادونهم بالزنوج أو الكفرة ،وكان سكان أنغولا من مستوطنين و أنغوليين يُصنّفون إلى قسمين ،الأول هم الوطنيون و يقصد بهم البرتغاليون أو الأوروبيين عموما ، والثاني هم الإفريقيين أو الأنديجينا ،فالطبقة الأولى كانت تعامل وفق القوانين الأوروبية وتتمتع بما كان يتمتع به المواطنون

[27] –Christine Messiant, **l'Angola Colonial, histoire et socité**,ED SCHWABE AG BALE , SUISSE .2006 P169

في البرتغال في مجال حقوق الإنسان و القوانين العادلة ،بينما الثانية كانت لها قوانين خاصة .و الغريب أن الحكومة أقرت بعض القوانين العنصرية مثل أن الشخص الأنغولي الذي يريد أن يتمتع بالجنسية البرتغالية عليه بلوغ سن الثامنة عشرة و أن يتقن اللغة البرتغالية كما يجب أن يكون له دخل كافي أي من الطبقة الثرية، و أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية في الجيش البرتغالي. [28] في جانب آخر فإن المواطنين الأنغوليين لا يستطيعون التنقل من مكان لآخر دون أن يستظهر كتيب فيه قائمة باسمه و أسماء عائلته يعوض جواز السفر الذي هو من حق البرتغاليين فقط . [29]

مظهر آخر من مظاهر التفرقة بين مكونات المجتمع الأنغولي يبرز التمييز العنصري وهو قوانين القضاء التي كانت تُطبق في أنغولا حيث أن القانون الوحيد المعترف به هو القانون البرتغالي الذي يعتبر "**أن الفرد الزنجي غير متعلم بما فيه الكفاية ولا يملك العادات الفردية أو الاجتماعية التي تسمح له بمزاولة الحقوق العامة أو الخاصة للمواطن البرتغالي**"[30]، لذلك لم توجد المحاكم الوطنية التي يمكن لها الفصل في مختلف القضايا، حيث أن كل الأمور المتعلقة بالقضاء هي في يد الحكام العسكريين أو المسئولين السياسيين وهو من شأنه أن يضفي مزيدا من العنصرية و التفرقة خاصة في قضايا التخاصم بين المواطنين.

---

[28] – زاهر رياض،استعمار نفس المرجع ،ص 309

[29] – نفسه،ص 309

[30] – نفسه،ص 309

مؤشر آخر يدل على رفض البرتغاليين مغادرة أنغولا وفي المقابل توفير ظروف الراحة للمستوطنين، وهو المناقصة التي أطلقتها السلطات المحلية لبلدية لواندا بخصوص توسعة وتجديد الشبكة الخاصة بالماء الشّروب سنة 1966،حيث يذكر تقرير الخارجية الفرنسي أرشيف دول أفريقيا (AFRIQUE– LEVANT) في مراسلة بعنوان " **المتمردون في أنغولا**" تحت رقم 204/ AL"**أن المشروع الذي أطلقته السلطات البرتغالية في أنغولا بخصوص توسعة شبكة الماء الصالح للشرب يدل على نية البرتغاليين البقاء أطول مدة ممكنة،فاحتياجات المواطنين الحالية هي70ألف متر مكعب،بينما المشروع الجديد يهدف لتوسعته لحدود220ألف متر مكعب و هو رقم يكفي مدينة لواندا إلى غاية سنة 1991** ".[31]

أما عن التموقع الجغرافي للسكان فإن السكان من أصل برتغالي و أوروبي عموما فقد استحوذوا على المناطق الحضرية بسبب الأمن المتوفر فيها مقارنة بالريف من جهة، و للاستحواذ على رأس المال بتسيير الشركات الاقتصادية و المعامل و التجارة حيث كان يقطن لواندا وحدها حوالي 55000 نسمة سنة 1960،وتقدر الإحصائيات أن أكثر من 60% من السكان البيض كانوا يقطنون اكبر سبعة مدن أنغولية وهي نوفا ليسبوا–لوبيرو–بانغيلا–ساباندريا–مالانج–موساميد–سيلفا بورو– في الفترة بين1960 و 1970،أما باقي السكان

[31] – Ministère des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques, Direction Afrique –levant ,ANGOLA ,1966,T2,JUIN–DEC

الأصليين فكانوا إما عاملين بالأجر اليومي وهم قلة و الباقي يشتغلون بالفلاحة و يقطنون الهضاب و الريف عموما .[32]

[32] –Christine Messiant, op cit, P178

II-عوامل يقظة الحركة الوطنية الأنغولية:

لم يكن الرّفض الأنغولي للبرتغاليين جديدا أو وليد الصدفة أو مرحلي فسجّل التاريخ أن الأنغوليين لم يقبلوا هذا الكائن الدّخيل منذ اللحظة الأولى التي حاول فيها استيطان المنطقة (كما تحدثنا عند بداية الكشوفات)، ولم يكن مكوث المحتلين طيلة هذه الفترة التي تجاوزت الخمسة قرون كافيا ليتخلى الأنغوليون عن هويتهم ووطنيتهم،أو ليستكينوا و يخضعوا للبرتغاليين،لكن الظروف الدولية لم تكن لتساعد على التحرر مثلما أصبح عليه الحال مع مطلع القرن العشرين،فهذه المعطيات الجديدة ضاعفت من الرّفض بل و دعت للمطالبة بالاستقلال تزايدت معها اليقظة القومية الإفريقية و الشعور بالانتماء ،كما كان نفس الأمر بالنسبة لباقي الشعوب المستعمرة في باقي أنحاء العالم.

الفصل الثاني: مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية التحررية في أنغولا بين 1956-1961

1- مبادئ ولسن [33] و الدعوة للتحرر الوطني:

كان لنهاية الحرب العالمية الأولى التأثير الإيجابي على السياسة الدولية خاصة بعد دعوة الرئيس الأمريكي ولسن لتأسيس عصبة الأمم والتي صادق عليه رؤساء الدول المشاركة في مؤتمر السلام بفرساي ،وذلك لبحث السبل في كيفية حل المشاكل بين الدول دون اللجوء إلى الحرب حتى لا يتكرر سيناريو الحرب العالمية الأولى، حيث جاء في ديباجة ميثاقها:" **أن الحضارة الحالية قد فشلت لعدم وجود نظام تخضع له الشعوب جميعا و لأن الرأي العام في العالم قد وافق على كثير من المسائل غير الأخلاقية ،و لذا فغاية الشعوب التي توافق على هذا الميثاق تكوين عصبة أمم في العالم مرماها السلام و الطمأنينة و التقدم وعلى ممثلي الدول من رجال السياسة ألا يقوموا بعمل سياسي يخالف الصدق و الشرف و ألا يؤدوا من أعمال الماضي ما خلا من الأخلاق الفاضلة** "

---

[33] – ولسن: توماس وودرو ويلسون (28 ديسمبر 1856 – 3 فبراير 1924) هو سياسي وأكاديمي أميركي شغل منصب الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة من عام 1913 إلى 1921. ولد ويلسون في مدينة ستونتون في فرجينيا، وقضى سنواته الأولى في أوغستا، جورجيا وكولومبيا، ساوث كارولينا. حصل ويلسون على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة جونز هوبكنز، وشغل منصب أستاذ وباحث في مختلف المؤسسات قبل اختياره رئيسا لجامعة برنستون، وهو المنصب الذي شغله في الفترة من عام 1902 إلى 1910. وفي عام 1910، ترشح عن الحزب الديمقراطي في انتخابات حكومة ولاية نيو جيرسي وانتخب ليكون الحاكم الرابع والثلاثين للولاية من عام 1911 إلى 1913. ترشح ويلسون في انتخابات الرئاسة عام 1912 واستفاد من انقسام الحزب الجمهوري ليفوز بالمنصب، وحصل على أغلبية كبيرة في المجمع الانتخابي و42٪ من عدد الأصوات الشعبية في السباق الذي جمع أربعة مرشحين. وكان أول جنوبي ينتخب رئيسا منذ انتخاب زاكاري تايلور في عام 1848، من موسوعة wikipedia.com

وكان هدف الرئيس الأمريكي من هذه الفكرة هو نشر السلام(وبغض النظر عن سياسته الخارجية) هو بعث ثقافة الحوار بدل الدخول في حروب تكون الشعوب الضعيفة هي الخاسر الأكبر فيها تجسيد ميثاقها على أرض الواقع بسبب سيطرة الدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب،

لذلك كان حريصا على تمرير وصاياه العشرة في مؤتمر السلام بفرساي – الذي جاء كنتيجة حتمية لنهاية الحرب و إيجاد أرضية اتفاق بين الدول المنتصرة و المنهزمة في الحرب–وخاصة ما تعلق منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها .ورغم عدم إيجاد آذانا صاغية لمبادئه هذه بل وجد تهكما عندما رد عليه الرئيس الفرنسي لويد جورج "**إن الله الذي بعث موسى نبيا لم يبعث معه سوى عشر وصايا،أما أنت فقد جئتنا ب أربعة عشر وصية**"

ورغم أن هذه التوصيات بقيت حبرا على ورق بسبب أن الدول المنتصرة في الحرب هي نفسها الدول المستعمرة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تترك مستعمراتها التي تُدرّ عليها أموالا طائلة و تطبق مبادئ ولسن، إلّا أنها كانت كافية لتُبصّر الشعوب المغلوبة بأحقيتها في تسيير شؤونها بنفسها ،من خلال الدعوة التي أطلقها الرئيس ولسن بخصوص ما تعلق بأحقية الشعوب في تقرير مصيرها .[34]

[34] –عمر عبد العزيز عمر،**تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر (1914/1815)**،دار المعرفة الجامعية،القاهرة 2000،ص 279

فكانت هذه الدعوة عاملا مهما في بروز النهضة القومية، ولم تكن الشعوب الإفريقية بمعزل عن هذه الأحداث خاصة وأنها كانت ترزح تحت نير استعمار هذه الدول الأوروبية ،ولعل الملاحظة التي يمكن أن نستنتجها أن معظم الحركات المطلبية لحركات التحرر في العالم قد زادت حدّتها بعد مؤتمر الصلح فنجد الأمير خالد يذهب بوفد للقاء القادة الأوروبيين وطرح المشكلة الجزائرية استنادا لنفس المبدأ،كما برزت في مصر نفس المطالب بقيادة سعد زغلول و السودان بقيادة عبد اللطيف على و المغرب مع عبد الكريم الخطابي وهكذا[35] .

هذه الأحداث لم تكن لشعوب جنوب القارة السمراء بمعزل عنها، فأثّرت هي الأخرى في نشطائها و سياسييها فظهرت فيها هي الأخرى العديد من الحركات القومية المطالبة بخروج الرّجل الأبيض من بلادهم.وتعتبر أنغولا نموذجا لهذه الدول فظهرت فيها الأحزاب و الجمعيات كما سيأتي لاحقا ذكره في الباب المخصص لها .

ومن عوامل النهضة الأخرى نتائج الحرب العالمية الثانية التي أظهرت للعالم كيف قام الأوروبيون خاصة فرنسا بريطانيا و البرتغال وباقي الدول الاستعمارية وتحالفوا ضد ألمانيا وكيف أشعلوا أوروبا نارا بسبب رفضهم الاستعمار و هم يمارسونه في أبشع صوره على الشعوب الأخرى،فكانت الشعوب الإفريقية تصغي باهتمام لدعوة الشعوب الأوروبية و هي تصف هتلر بالطاغية و الديكتاتوري و المتسلط و القاتل و المستعبد وهي نفس الصفات و نفس

[35] – زاهر رياض،نفس المرجع ،ص429

الممارسات التي يتميز ويقوم بها المحتل الأوروبي في شعوب إفريقيا[36]، فتأكد – و هو الذي كان يعرف هذا جيدا بالأمس– أن فرض السلطان شيء مكروه،هذا بالإضافة إلى الوعود التي أطلقتها الحكومات الأوروبية بخصوص التسليم باستقلال المستعمرات حال انتهاء الحرب ،حيث قبلها الفرد الإفريقي بنوع من الثقة خاصة و أنها كانت تستند لميثاق الحلف الأطلسي ،لكن التي سرعان ما تأكد من عدم جدّيتها بل ومن نكرانها و أنها ذر للرماد في العيون حتى لا تثور هذه الشعوب و تزيد من تكلفة و معاناة الدول المتصارعة في القارة الأوروبية ،فهي تمثل لها صمّام الأمان من خلال ما كانت تدرّه على خزائنها من أموال تساعد في الحرب وفي السلم .كما كان لنتائج هذه الحرب و انعكاسها على السياسة الدولية بظهور المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي دعما إضافيا للبروز فكرة التحرر الوطني .[37]

2– ظهور النقابات العمالية:

أدّى تطور الثورة الصناعية في أوروبا و تطور المصانع و انتشارها في المستعمرات الإفريقية إلى ظهور حركة عُمّالية نشيطة في أوروبا كانت في بداية الأمر خاصة بالأوروبيين وفق قوانين واضحة تسمح بحرية ممارسة العمل النقابي

فأمام جشع البرجوازية على حساب الطبقة العاملة ، نشأت الحركات العمالية التي تطالب بحقوقها ، ومن صلب هذه الحركات العمالية ظهرت التنظيمات النقابية

---

[36] – نفسه ،ص430

[37] – زاهر رياض، نفس المرجع ،ص431

التي كانت تسعى لاستصدار قوانين عادلة للعمال ،ومن هنا بدأ النضال ضد البرجوازية والرأسمالية ، فكانت العهود الأولى لظهور النقابات العمالية مرحلة صراع مرير ومعاداة بين العمال و الأنظمة البرجوازية فلم تتقبل هذه الأخيرة أن يحدد غيرهم ساعات و شروط العمل ، وتحديد الأجور ....، وكنتيجة لذلك قام أرباب العمل بدعم من الأنظمة الحاكمة بإصدار مجموعة من القوانين الجائرة في حق العمال تقيد حريتهم وتجبرهم للخضوع لشروط العمل التي يضعها رب العمل ، ومن تلك القوانين قانون لوشابلي[38] الذي صدر في فرنسا سنة1791الذي يمنع أي تجمع عمالي مهني ونقابي ، وفي نفس السياق ذهبت جل الدول الأوربية الاستعمارية الرأسمالية في سن مثل القانون الصناعي البروسي سنة1845،وقد استمر الصراع و النضال في الدول التي عرفت الثورة الصناعية من أجل نيل الاعتراف الرسمي بالنقابات عقودا من الزمن فتم الاعتراف بها في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1842، وفي ألمانيا سنة 1869، وفي بريطانيا سنة 1860 وفي فرنسا عام1848[39].

هذه الممارسات النقابية وهذه المطالب انتقلت أولا للعمال الأوروبيين في المستعمرات الإفريقية ومنها أنغولا خاصة في المناجم و سكك الحديد ،أين بدأ العمّال الإفريقيين يندمجون و يتكونون في هذه النقابات حيث بدءوا في تحقيق بعض المكاسب منها تخفيض ساعات العمل و الأجر المضمون و التأمين ...ثم

---

[38] – عيسى بوزغينة ،**النقابية في الجزائر** ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع نوقشت سنة1993، ،إشراف الأستاذ علي الكنز

[39] – عيسى بوزغينة ،النقابية في الجزائر ، نفس المرجع

ما لبث أن بدأ هؤلاء العمال أنفسهم في الانتقال من المطالب المهنية إلى المطالب السياسية لذلك نجد أن معظم القيادات من الحركة الوطنية في أنغولا كانوا من العمال و المثقفين.[40]

ومن بين المعطيات التي كان لها الأثر البارز في الدعوة للكفاح التحرري نذكر تلك الاجتماعات الدولية والإقليمية التي كانت تعقد تباعا لتدارس قضية الاستعمار في البلاد الإفريقية، ومن بين هذه اللقاءات نذكر مؤتمر باندونغ الذي انعقد بتاريخ 24/18أفريل بمدينة باندونغ الاندونيسية 1955[41] ،شاركت فيه حوالي 24 دولة و 4 دول مراقبة ،وكان بادرة لتوحيد كفاح شعوب الدولتين الإفريقية و الآسيوية حيث حدد عددا من أهداف تصب كلها في صالح التحرر القومي ومنها تشجيع التعاون فيما بين شعوب القارتين، ودراسة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية لها، وبحث المشاكل المتعلقة بكفاح الشعوب من أجل الاستقلال ،كما أكّدت الدول المشاركة في هذا اللقاء على حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وفق المواثيق الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة.ثم جاء بعد ذلك مؤتمر أكرا في غانا سنة 1958، والذي بحث و بعمق مشكلة الشعوب الإفريقية غير المستقلة و الخطوات اللازمة لتأمين استقلالها .[42]

---

[40] – زاهر رياض،استعمار إفريقية ،نفس المرجع ،ص432

[41] – شوقي الجمل ،**التضامن الإفريقي و أثره على القضايا العربية**،الدار المصرية للتأليف و الترجمة،القاهرة 1964،ص 44

[42] – زاهر رياض، نفسه ،ص419

كذلك يمكن الإشارة إلى مؤتمر بريوني الذي انعقد في يوغسلافيا في جويلية 1956بحضور كل من الزعماء :تيتو،عبد الناصر و نهرو و اللذين أكدوا دعمهم لقرارات باندونغ .[43]

هذا و دون أن ننسى تحرك الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز و الكتلة الآفرو آسيوية في هيئة الأمم المتحدة من اجل العمل على تغيير الأوضاع الاستعمارية في الدول الإفريقية والتي كان لها صدى كبير في الشارع الإفريقي استغله للضغط على الحكومات الاستعمارية و تنظيم نفسه للدفاع عن حقه في الاستقلال.

كل هذه العوامل كانت سببا مباشرا في يقظة القومية الإفريقية و دفعها نحو التحرر ،لكن الجدير بالذكر أن هذه العوامل مجتمعة لا يمكن لها أن تؤدي الغرض ما لم تجد أرضا خصبة و ظروفا مهيأة بدأ باقتناع الفرد الإفريقي نفسه بحريته و العمل لتجسيدها وهذا له طريق واحد و النضج الفكري للقادة و للأفراد و هو ما تجسّد في الحركة القومية الأنغولية إذ نلاحظ ذلك الكم الكبير من المثقفين الذين كان لهم شرف قيادة العمل المسلح و السياسي في نفس الوقت . وسوف نرى هذا يتجسّد جليا في مراحل تشكل الحركة الوطنية لاحقا.

[43] –سامي منصور ،**المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز**،مجلة السياسة الدولية،عدد6،القاهرة أكتوبر 1966،ص14

الفصل الثاني: مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية التحررية في أنغولا بين 1956-1961

3-الشخصيات و الحركات السياسية المؤطّرة للعمل التحرري في أنغولا

لا بد لأي عمل تحرري أن تتوفر عدة عوامل حتى يُصبح قادرا على شق طريقه نحو النجاح ، أولها حركة سياسية ببرنامج و أهداف و مبادئ تقودها شخصيات ذات حنكة و تجربة سياسية، و الثانية وجود بيئة تُساعد على العمل و الأخرى دعم دولي من خلال منظمات حقوقية ومنظومات إعلامية ،إضافة لوجود غطاء قانوني كفيل بحماية العملية داخل الأطر و الهيئات الدولية .و الملاحظ أن هذه العوامل كلّها توفّرت في حركة التحرير الأنغولية بمكوناتها الثالثة النى قادة الكفاح السياسي و المسلح من أجل الاستقلال فبالنسبة للقيادة المثالية فالحركات السياسية الأنغولية كانت حُبلى بالشخصيات الكاريزماتية بفضل تمتعها بالشّخصية القوية للوقوف في وجه مثل هذه القوة الاستعمارية العاتية و قادرة على التعبئة الفعّالة للشعب، خاصة و أن الفئة المُثقفة الأنغولية أخذت على عاتقها قيادة هذه المعركة حيث عكفوا على تشكيل الأحزاب السياسية كان لها الدور البارز في قيادة الكفاح المسلح ضد البرتغاليين فيما بعد.[44]

ومن أهم الشخصيات الأنغولية التي خطّت تاريخ أنغولا بالذهب و عبّدت طريق الاستقلال نذكر:

أ- **روبير هولدن (Roberto Holden)**:رجل سياسي أنغولي ولد بتاريخ12جانفي1923 بدينة ساو سلفادور التي ستصبح امبانزا كزنغو فيما بعد ،يعتبر احدة أعمدة النضال السياسي و التحرري في انغولا خلال

---

[44] -فيرونيك دودوي،**من الحرب إلى السياسة: حركات التحرير و المقاومة في طور الانتقال**_،مركز برغهوف للأبحاث ،أفريل 2009،ص26

فترة الاستعمار البرتغالي حيث أسس في سنة 1950اتحاد شعب الشمال الانغولي UPNA،ذي الأصول الباكونغوية ليتحول فيما بعد الى UPA ثم أصبحت سنة 1961الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA إحدى أهم الحركات التحريرية في تلك الفترة و التي كانت من بين الحركات الثلاثة التي أمضت على استقلال أنغولا في 1975، توفي في 02 اوت سنة 2007[45]

ب- **جوناس سافيمبي (Jonas Savimbi)**: ولد جوناس مالهير سافيمبي بتاريخ 3 اوت 1934 في منطقة مونهانغو من قبيلة اومفيبندو ،من عائلة متوسطة كان والد يعمل في سكك الحديد في بنغويلا كما كان رجل دين بروتسانتي

من زعماء حركة التحرر في أنغولا ،أسس سنة 1966رفقة بعض الزعماء الحركة الكفاحية و التحررية ال UNITA وهي الحركة الثانية بعد ال MPLA

بعد نهاية الحرب التحررية في أنغولا تحولت ال UNITAالى ألد خصوم ال MPLAحيث حارب سافيمبي وحركته ضد إمبلا في الحرب الأهلية الأنغولية مستفيدا من دعم كبير من طرف حكومات الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية وجنوب أفريقيا و الصهاينة ومن عدة قادة أفارقة

[45] – التعريف من موقع www.wikipedia.com

(فلكس أوفوت بواني من ساحل العاج، موبوتو سيسيسيكو رئيس زائير، الملك حسن الثاني من المغربن كنث كاوندا من زامبيا (ومن المنتفعين الأجانب كالبرتغال وجنوب أفريقيا وفرنسا، قضى سافيمبي معظم حياته يقاتل حكومات أنغولا الماركسية التي تتلقى دعم الأسلحة والمستشارين العسكريين من الاتحاد السوفيتي وكوبا ونيكاراجوا (برئاسة ساندنستساس). حتى أصبحت الحرب إحدى أبرز صراعات العالم الثالث من الحرب الباردة. كلا والديه من أفراد قبيلة أفمبوندو التي عملت لاحقا كقاعدة أساسية لسياسته. توفي في احدى المعارك في انغولا بتاريخ 22 فيفري 2002[46]

أوجستينو نيتو(Ogostino Nito): (17 سبتمبر 1922 - 10 سبتمبر 1979)، الرئيس الأول لأنغولا

قائد الحركة الشعبية لتحرير انغولا (MPLA) في حرب الاستقلال (1961–1974) ضد البرتغال، والحرب الأهلية (1975–2002) ضد حركتي الاتحاد الوطني (UNITA) والحركة الوطنية .(FNLA) يحتفل بيوم ميلاده كيوم وطني.

يعتبر أب الحركة الوطنية في أنغولا من عائلة محافظة و مثقفة حيث كان والده

رجل دين شغل منصب قسا ومدرسا في كنيسة بروتستنتية ووالدته مدرسة ابتدائية، درس مراحله التعليمية حتى الثانوية في لوندا. أين انتهل من الثقافة و الفنون و العلوم المختلفة مزج بين الثقافة الغربية و الثقافة الإفريقية ،و رغم دراسته للطب في المرحلة الجامعية إلا أن هذا لم يمنعه في الانخراط في الحياة الثقافية حيث كانت سنوات الأربعينيات سنوات النضج

---

[46] – للمزيد حول حياة سافيمبي يرجى الاطلاع على كتاب:

Jean–Marc Kalflèche , **Jonas Savimbi: une autre voie pour l'Afrique**,ed Critérion, 1992

الفصل الثاني: مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية التحررية في أنغولا بين 1956-1961

بالنسبة لنيتو ،فكان ممن رفعوا شعار "دعونا ندرس أنغولا". في 1947 بعمر الخامسة والعشرين أبحر إلى البرتغال وانتسب إلى كلية الطب في الجامعة القديمة لكويمبرا عندما خسر المنحة الدراسية التي كانت تقدمها حكومة أنغولا للمتفوقين حيث استفاد منها

طالب هجين هكذا الدين والسلالة دائما تفاضل بين الشباب في افريقيا ،هذه القضية أثرت في نيتو كثيرا و التي سعى إلى محاربتها من خلال نضاله السياسي مما جعله عرضة للمضايقات و الاعتقالات و كانت أول مرة في 1951 لثلاثة أشهر حين جمع توقيعات لمؤتمر العالم للسلام في استوكهولم لأن دعم السلام العالمي كان جريمة تحت الفاشستية البرتغالية لنظام الاستعمار بعلاقاته الوثيقة بالولايات المتحدة وبريطانيا

بعد إطلاق سراحه عاد فورا إلى النشاط السياسي ،عمل على إنشاء معاهد لملتقى الأشخاص الأفارقة في البرتغال مثل النادي الأفريقي البحري والبيت البرتغالي لأفريقيا ومركز الدراسات الأفريقية، مما جعله يتعرف على شخصيات إفريقية ستصبح ذائعة الصيت مثل أميلكار كابرال

و لم يلبث طويلا لتعيد السلطات البرتغالية اعتقاله في 9 فبراير 1955 و سيجن اكثر من سنتين.

تزوج ماريا إجنيا بعد انتهائه من الدراسة في جامعة لشبونة أكتوبر 1958 و التي عاشت معه حتى موته و انجبت منه ثلاثة أطفال

عاد إلى أنغولا في 1959 بعد أن عمل كطبيب نسائي في مستشفى لشبونة ، ليستقر و يمارس مهنة الطب بين فقراء أنغولا .

اما عن نشاطه السياسي الرسمي فقد بدأ بداية مع نهاية 1956 بعد ان أعلن رفقة مجموعة من السياسيين عن تأسيس ال MPLA و هي حركة سياسية جمعت عدد من الأحزاب السياسية التي تشترك في نفس التوجه ،حيث تم تعيين أوغوستينو نيتو رئيسا لهذه الحركة و داكروز امينا عاما لها

اعتقلت المؤسسة الاستعمارية البرتغالية نيتو في يونيو 1960وتم نفيه إلى كاب فردي ثم سجنته في لشبونة. لكن بسبب تظاهر أنصاره و ضغط دولي تم إطلاق سراحه. ووضعته تحت حبس منزلي.ليستطيع الهروب إلى المغرب ثم انتقل إلى زائير.

في 1962 زار نيتو واشنطن دي سي وطلب المساعدة من إدارة كيندي في حربه مع البرتغال، خذلته الحكومة الأمريكية واختارت بدلا دعم هولدن روبرتو معادي الشيوعية.قابل نيتو غيفارا في 1965 وبدأ تلقي الدعم من كوبا. زار هافانا عدة مرات وتشارك هو وكاسترو آراء إيدولوجية متشابهة[47].

هذه الشخصيات ساهمت بشكل كبير في تكوين الحركات السياسية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية و كان لها الدور الفعّال في قيادة المقاومة الوطنية ضد الاستعمار البرتغالي ،ولكن الشيء الملاحظ هو أن هذه الحركات كانت مختلفة التوجه على اختلاف زعمائها بين اليميني و اليساري،مما كان سببا مباشرا في عدم توحيد جهود نضالها رغم وحدة الفكرة التي يحملونها.

أما عن الحركات السياسية فهي الأخرى تأسست بغرض تحقيق الاستقلال ويظهر ذلك جليا في تسمياتها المختلفة و التي تحمل جميعها مصطلح الاستقلال في تسمياتها، كما كانت حاضنة لمختلف الإيديولوجيات مما جعلها تستحوذ على أكبر عدد من التمثيل و الانتماء الشعبي وهو ما ساعدها على التغلغل بين مختلف فئات الشعب التي كانت تمثل رافدها و قاعدتها الحقيقية في التصدي للاستعمار[48]،مما يدل دلالة واضحة على الغاية من إنشائها .

---

[47] – للمزيد حول حياة اوغستينو نيتو يرجى الاطرلاع على كتاب :

– Fondation Agostinho neto , **Agostinho neto** ,éditions Alexandrines,paris,2016

[48] – فيرونيك دودوي، نفس المرجع ،ص26

4- أهم الحركات السياسية المؤطرة للعمل السياسي و الثوري في أنغولا

4-1 الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا(FNLA)

تأسست سنة 1962 بعد موافقة كل من "**اتحاد شعب أنغولا**" (UPO) و "**الحزب الديمقراطي الأنغولي**"(PDO) الاندماج فيما بينهم،ورغم أن أصل قيام هذه الحركة كان على أساس جهوي أو عرقي من خلال الدعوة على استقلال قبائل الباكونغو إلا أنها ما لبثت أن أخذت بمطالب كل الأنغوليين في أدبياتها وذلك بعد أن عملت على توسيع رقعة القتال ليشمل معظم المناطق الأنغولية،بل أصبحت ممثلهم الشرعي على المستوى الدولي خاصة ونالت اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية (OUA) و"لجنة تحرير إفريقيا" المنبثقة عنها في الفترة بين 1961-1964،بعد تشكيل الحكومة المؤقتة الأنغولية في المنفى برئاسة قائد الجبهة **أولدن روبيرتو**[49] ،وتمثل الجبهة الوطنية امتدادا للرأسمالية الغربية حيث يُعتبر قائدها من كبار رجال المال كما أنها لقيت دعما كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية ،سوف ندرسها لاحقا.

4-2 الاتحاد الوطني لاستقلال كامل أنغولا:(UNITA)

تشكل هذا الاتحاد نتيجة للانشقاق الذي حصل داخل الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا ،قاد هذا الانشقاق جوناس سافيمبي في مارس سنة1966- معتمدا على قبيلته "**الأوفيمبوندو**" التي تشكل حوالي 33% من سكان أنغولا- إلى تشكيل حركته السياسية ، تلقت في أول الأمر الدعم من الصين لفترة قليلة قبل أن تمتثل الصين لقرار منظمة الوحدة الإفريقية التي طالبت بعدم تقديم

[49] – محسن عوض، نفس المرجع،ص60

الدعم لأي فصيل في أنغولا[50]،كان مقرها في لوزاكا(زامبيا) ،وتشكلت أساسا من المنشقين عن حكومة المنفى و الطلبة الأنجوليون بالخارج من الذين شكلوا الاتحاد القومي للطلبة بالخارج ، وبعض الشخصيات المحلية المنتمين لقبائل مختلفة من الذين هاجروا إلى زامبيا مع اللاجئين.[51] لكن علامات استفهام كبيرة كانت تثار حول علاقة هذه الحركة بالاستعمار البرتغالي لعدة أسباب منها توقيع اتفاق سلام و وقف إطلاق النار سنة 1974[52]،وكذا عودته للاتفاق مع الجبهة الوطنية في الوقت الذي كانت فيه المقاومة بقيادة الحركة الشعبية تحرز انتصارات كبيرة.

4-3 الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA):

تُعتبر هذه الحركة ذراع المعسكر الشيوعي في قيادة العمل المسلح داخل أنغولا تأسست سنة 1956 بقيادة معظمها من أعضاء الحزب الشيوعي الأنغولي ممن يملكون مستوى لابأس به من التعليم و التكوين،حيث جاءت نتيجة" اندماج عدد من التنظيمات اليسارية التي يرجع أول ظهور لها سنة 1948 عندما تكونت اللجنة الاتحادية الأنغولية للحزب الشيوعي البرتغالي سنة،ثم تأسس حزب النضال المتحد لإفريقي أنغولا سنة 1953 برئاسة فيراتو داكروز، وفي 1955 بدأ حزب صغير تحت مسمى الحزب الشيوعي

---

[50] –سنتناول موقف منظمة الوحدة الإفريقية من القضية الأنغولية بشيء من التفصيل في الفصل الرابع

[51] –أحمد يوسف القرعي، حركة التحرير المسلح في أنغولا، السياسة الدولية،عدد20 ،أفريل 1970،ص 134

[52] – محسن عوض، نفس المرجع،ص66

الأنغولي يمارس بعض النشاط السري يهدف للاستقلال" [53]، وهكذا بدأت ال MPLA في أول الأمر نضالها داخل أنغولا من خلال قيادات شابة من الذين تسنى لهم التعليم في المدارس البرتغالية بفضل نشأتهم المختلطة من فئة الخلاسين و هم الذين يكونون نتيجة التزاوج بين السود و البيض، ثم اتسعت رقعة انضمام الشعب لهذه الحركة لتشمل الفلاحين و العمال و الطلبة و التُجّار و الحرفيين و موظفي الإدارات ، أين بدأت الحركة بإصدار بعض النّشريات تُحدد خلالها سياستها و أهدافها، فأسّست مدارس سرّية لمحو الأمية فكان بيانها الأول الذي أصدرته يدعو الشعب الأنغولي "إلى تنظيم نفسه و إلى الكفاح في جميع الجبهات من أجل تصفية الامبريالية و الاستعمار البرتغالي حتى يمكن جعل أنغولا دولة مستقلة بإقامة حكومة ديمقراطية تظم جميع القوى التي حاربت الاستعمار"[54]،وبعد المضايقات من طرف الاحتلال قرّرت الانتقال للخارج[55] وبالتحديد إلى كوناكري(غانا) حتى سنة 1661، ثم كينشاسا(الزائير)لتستقر في برازافيل (الكونغو)سنة1963، عاودت قيادتها نقل مقرها لداخل البلاد ابتداء من سنة 1967.[56]

كانت الحركة تتلقى دعما من الاتحاد السوفياتي، ويُعتبر **أوجيستينو نيتو** أبرز قياديها،عاد لتولى الزعامة بعد فراره من سجن في البرتغال

---

[53] – أحمد يوسف القرعي، نفس المرجع ،ص 131

[54] – أحمد يوسف القرعي ،نفس المرجع ،ص 131

[55] – نفس المرجع،ص 131

[56] – سلوى محمد لبيب ،الاستقلال و الصراع في أنغولا، نفس المرجع،ص189

سنة1962.وضعت الحركة الشعبية برنامجا متكاملا يسعى لتحرير البلاد يعكس المطالب المختلفة لفئات الشعب الأنغولي في مختلف الجوانب السياسية ،الاقتصادية و الاجتماعية،ففي الشق السياسي كان المطلب واحدا يهدف للاستقلال الفوري بإنشاء نظام جمهوري يتساوى فيه جميع أفراد الشعب مع دعوة النظام البرتغالي لترك العنف و اتباع الأسلوب السياسي و ترك الشعب الأنغولي يختار بحرية تقرير مصيره ، كما اقترحت الحركة بتنظيم مؤتمر لجميع الحركات السياسية في أنغولا مع ممثل الحكومة المركزية في لسبونة قبل نهاية 1960 ليناقش و يحل المشكلة الأنغولية[57]،و في الجانب الاجتماعي الدعوة لإلغاء الطبقية و التقسيم المتساوي للثروات وعدم استغلال الإنسان للإنسان،أما اقتصاديا فطالبت الحركة بإلغاء النظام الجائر للسخرة و تحديد أوقات العمل ب 7ساعات .

5-البرنامج السياسي:

الآن وبعد أن قدّمنا عرضا موجزا لأهم الحركات التي تشكّلت بعد الحرب العالمية الثانية وحاولت قيّادة المقاومة بشقّيها السّياسية و المسلّحة ضد الاحتلال البرتغالي، سنتطرق لمرحلة التكوين و النّضال السّياسي لهذه الحركات.

فالعامل المشترك بين هذه الحركات هو الاحتلال البرتغالي و الهدف هو الاستقلال.

[57] – أحمد يوسف القرعي، حركة التحرير المسلح في أنغولا، السياسة الدولية،عدد20 ،أفريل 1970،ص 131

أما عن عوامل تشكل هذه الكيانات السياسية فكان الاستعمار و سياسته العنصرية القمعية سببا مباشرا في ذلك ، حيث نلاحظ أن الاتفاق على كلمة "استقلال أنغولا" كانت عنصرا مشتركا بين هذه الحركات.

حيث نجد أن هذه الكلمة تتكرر في اسم و شعار كل حركة من هذه الحركات بدءا بالحركة الشعبية لتحرير أنغولا فالجبهة الوطنية لتحرير أنغولا وصولا للاتحاد الوطني لاستقلال كامل أنغولا ،كما أن برامجها و إعلامها كان مركزا على الاستقلال ،فنجد في برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية و الذي تقدّمت به الحركة للشعب الأنغولي و للمجتمع الدولي جاء في مادته الأولى "...**القضاء في أنغولا وبكل الوسائل المتاحة على السيطرة البرتغالية وعلى كل بقايا الاستعمار و الامبريالية**" كما نص أيضا على "...**الكفاح المشترك مع كل القوى الوطنية الأنغولية في حركة شعبية عريضة بهدف استيلاء شعب أنغولا على السلطة و إقامة نظام جمهوري ديمقراطي يستند إلى الاستقلال التام**"[58]

6- المرجعية و الإيديولوجية

أما عن اديولوجية هذه الحركات فيُمكن القول أن الصّراع في إطار الحرب الباردة بين المُعسكرين كان له دوره في ذلك ،فنجد أن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا كانت ذات مرجعية اشتراكية بحتة، ويظهر ذلك جليا من خلال

[58] – أنظر البيان كاملا في الملحق رقم 1 بعنوان: "برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنغولا"

الأحزاب التي تشكلت منها هذه الجبهة وكلها يسارية التوجه[59]،وكذلك في برنامجها السّياسي الذي ركّز على مُحاربة "**الامبريالية**" و "**إلغاء الطبقية**" و "**ملكية الدولة لوسائل الإنتاج**" إضافة إلى " **تأميم الأراضي و المصانع**"[60] وكلها شعارات رفعها الشيوعيون عشية الثورة البلشفية [61]سنة 1917.

أما الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا فكانت يمينية تقدمية أو رأسمالية بالأصح ،لذلك لم تكن من أنصار الكفاح المسلح ضد البرتغال في أول الأمر ،ولعل السبب في ذلك مونها تتشكل من مجموعة من القبائل على رأسهم قبيلة "نجويزاكو" وهي أسرة ملكية ،و بعض القبائل التي تمتلك رأسمال كبير فهي من كبار العائلات البرجوازية مثل قبيلة "نتورباكو" و كذلك بعض رجال المال و الأعمال على رأسهم مؤسس الحركة روبيرتو هولدن ،وكذلك من أعضاء "الحزب التقدمي الإفريقي" و " الحزب الديمقراطي الأنجولي" [62]، فهذه العناصر كانت لا تؤمن بالفكر التحرري على الشكل الذي كانت تُنادي به ال(MPLA)بحكم ارتباطها بالمصالح الغربية و بحركة رؤوس الأموال و

---

[59] – نجوى الفوال، القضايا السياسية الإفريقية من خلال جريدة الأهرام،رسالة ماجستير،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ،القاهرة 1984،ص 131

[60] –أنظر البيان في الملحق رقم 1

[61] – الثورة البلشفية أو ثورة أكتوبر كانت المرحلة الثانية من الثورة الروسية عام 1917 قادها البلاشفة تحت إمرة فلاديمير لينين ويده اليمنى جوزيف ستالين وكامل الحزب البلشفي والجماهير العمالية بناءً على أفكار كارل ماركس وتطوير فلاديمير لينين؛ لإقامة دولة اشتراكية وإسقاط الحكومة المؤقتة.وتعد الثورة البلشفية أول ثورة شيوعية في القرن العشرين الميلادي

[62] – محسن عوض، المرجع السابق،ص60

بالطبقة الأكثر ثراء في المجتمع الأنغولي .ونفس الشيء يُمكن أن نقوله على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأنه غربي التوجه، كونه انشقّ عن الجبهة الوطنية لاستقلال أنغولا و علاقتها بالسلطات البرتغالية توحي بأنها لا تؤمن بالاستقلال مثلما تدّعيه. [63]

هذا عن البرامج السياسية لهذه الحركات التحررية التي قامت في أنغولا، أما عن نشاطها على أرض الميدان فيمكن القول أن أول عمل قامت هذه الحركات هو البحث عن مقر لقيادتها و قاعدة لنشاطاتها(الكلام عن مقر قيادات و عمليات هذه الحركات و التي كانت خارج أنغولا)

[63] – سلوى محمد لبيب ، **الاستقلال و الصراع في أنغولا** ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة ،عدد يناير 1976 ،ص189

الفصل الثالث

اندلاع الكفاح المسلح في أنغولا

I- الأسباب التي أدت للقيام العمل المسلّح في أنغولا

1-الأسباب غير المباشرة:

ذكرنا سابقا بعض العوامل التي جعلت الأنغوليين يسعون للتوجه نحو الاستقلال ،خاصة فترة تطور الحركة الوطنية بين 1960/1926 لكن هناك عوامل أخرى ساهمت بشكل غير مباشر في اقتناع الأنغوليين بأن هذا الاستقلال لا يمر إلا عن طريق العمل المسلح ،و لعل الظروف الدولية كانت لها الدور الكبير في ذلك ، و إذا كان لتطور النّضال السّياسي في العالم و ظُهور حركات التحرّر عموما في البلدان المُستَمعرة مستندة في ذلك إلى قرارات الهيئات الدولية كالأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و صدور العديد من اللوائح و النصوص و القرارات التي تدين الاستعمار، و تدعوا لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، فإن النّضال و التّوجه الثوري في أنغولا خصوصا انتقل للسرعة القصوى بعد إقدام البرتغال – و خوفا من أن تضيع أنغولا – و بجرّة قلم على إلحاق أنغولا بها، لتصبح إقليم برتغالي فيما وراء البحار و يُرفع عنها اسم مستعمرة وذلك سنة 1951 لتتفادى المسائلة و التبعات القانونية ،في المقابل عملت البرتغال على أن تجعل من أنغولا برازيل جديدة من خلال الخطة الخماسية لسنة1953 حيث بدأت الحياة الاقتصادية تنتعش ببناء السدود و شق الطرقات و ازدهار التجارة من و إلى أنغولا في دعوة لجلب السكان من أوروبا و استوطناهم البلاد الإفريقية، في هذه الظروف كانت

القومية الإفريقية تتوسع و تنتشر بشكل سريع بين المستعمرات كما كانت الدعوة إلى التحرر و الاستقلال هو الشغل الشاغل في القارة . هذه العوامل جعلت الأنغوليين يقتنعون أنه لا مفر من التوجه للعمل الثوري من خلال الكفاح المسلح وزاد من هذا تأكيد السياسية القمعية لهذه السلطة.

2- الأسباب المباشرة

2-1 السياسة القمعية لحكومة سالازار بين 1961/1950

تُعتبر فترة تولي سالازار الحكم في البرتغال من أشد السنوات محنة على المقاومة السياسية الأنغولية ،لكنها أبانت عن الوجه الحقيقي للاستعمار مما أدى لتوحيد الفكرة بين مختلف التنظيمات السياسية في أنغولا على ضرورة محاربته، فلم تتوان سلطة الاحتلال في قهر كل أشكال الديمقراطية التي ظهرت في البرتغال نفسها ،حتى أصبح البرتغاليون أنفسهم يسعون للإطاحة بهذا النظام ،أين انتظموا – خاصة الاشتراكيين- في حركات معارضة سواء داخل البرتغال أو في المستعمرات التابعة لها، هذا النوع من المواجهة زاد من إيمان الأنغوليين بالنصر ، فلم يتأخروا في الاستفادة من نشاط البرتغاليين المعتدلين و التنسيق معهم من أجل إسماع صوتهم ،ومن غرائب الصدف أن نجد أن البرتغاليين هم الذين استفادوا في الأخير من الثورة الأنغولية للإطاحة بنظام سالازار سنة 1974 . [1]

[1]-Muriel Gomez-Perez ,**l'Afrique des Générations**, Édition Karthala 2012,p 320

وبالعودة للنظام البرتغالي الديكتاتوري فيُمكننا القول أنه وفي الفترة بين 1926 و 1974 ذاق الشعب الأنغولي كل أنواع الديكتاتورية ،فلا حرّية صحافة و لا تجمعات أو مشاركة سياسية في المقابل تعرض زعماء الحركات السياسية للقهر و السجن و التعذيب من خلال الشرطة التي أنشئهاPIDE سالازار خصيصا لهذا الشيء و هي الشرطة الدولية للدفاع عن الدولة حيث كانت تراقب كل كبيرة و صغيرة خاصة التي تصدر من طرف المعارضين و على رأسهم قادة المقاومة السياسية و العسكرية الأنغولية ،كما عمل على تغيير القوانين التي كانت وضعتها الحكومة من قبل بخصوص العمل ،حيث أضاف المادة 20 من قانون العمل تقضي" **باحتفاظ الدولة بأحقيتها في إرغام الأهالي العمل بالقوة في مجالات الأشغال العمومية و المؤسسات التي تعمل للمنفعة العامة**"، كما أعطت المادة 22 حق إصدار القوانين الخاصة بالأهالي[2]،هذا دون أن نُهمل قوانين العمل الإجباري وضعف الرّعاية الصحية للسكان الأصليين و منعهم من التعليم،وفي الوقت الذي كانت المستعمرات الأخرى في الدول الإفريقية تستفيد من الانفتاح السياسي و الإعلامي كان الأنغوليون[3] يعانون المزيد من التسلط و الديكتاتورية، حيث نجحت حكومة سالازار في تحطيم أي تجمع للنشاط الوطني بأسلوب بوليسي عسكري بمنتهى العنف و القسوة ،هذا القهر جعل فئة عريضة من الشعب الأنغولي التّواق للحرّية تقوده فئة مثقفة أدركت معنى الحرّية و الاستقلال من خلال اتصالها و علاقتها بالعالم الخارجي خاصة الفلاسفة و

[2] –Olivera Marques, **Histoire du Portugal et de son empire colonial**, Edition Karthala, p 551

[3] – نجوى الفوال، المرجع السابق،ص 154.

الأدباء و الشعراء و أخرى عُمّالية خالطت الحركات العُمّالية في مختلف الدول الإفريقية التي كان لها الدور في قيادة النضال السياسي المسلح في بلدانها ،هذا التزاوج بين فئات الشعب ولّد طموح متصاعد و أمل جاد و أعطى قوة استثنائية للخروج من العبودية الاستعمار إلى الحرية و الاستقلال.

وقد وصل الأمر بالبرتغاليين في هذه الفترة التي سبقت الحرب بالاعتقاد أن الأنغوليين غير قادرين على إعلان الحرب ضد المحتل لعدة اعتبارات بسبب سياسة الحديد و النار التي كان يُطبقها البرتغاليون على الأنغوليين، و طول الحقبة الاستعمارية في البلاد ،فالبرتغاليون كانوا يعتقدون أن الأنغوليين سوف لن يقوموا بأي ثورة مثل تلك التي قامت في العديد من الدول المُستعمرة في القارة ، فكانت أوصافا كثيرة تُطلق على العمال و الفلاحين حيث يقول أحد البرتغاليين " **إنهم (أي الأنغوليين) جُبِلوا على الكسل و الجبن ،إن أحدا منهم لا يستطيع الهروب بسبب سوء المعاملة أو لأي سبب آخر و أن كل ما في الأمر هو نفورهم من العمل**" [4]

لكن التطور في أساليب النضال السياسي لدى الأنغوليين –كما سبق ذكره – جعل الحكومة البرتغالية تلجأ للمضايقات ضد المناضلين و القياديين في مختلف الحركات السياسية ، خاصة الحركة الشعبية بعد ما لاحظت عليها دقة في تنظيم هياكلها و تعاظم قوة مناضليها و تزايد نفوذها، مما جعل الاحتلال يُقدِم سنة 1959 بحركة اعتقالات واسعة بين مناضليها و قياداتها ومنهم جميع

[4] – اليونيسكو، **تاريخ إفريقيا العام**، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام،المجلد السابع، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية، (1880/1935)، 1990،ص1941

أعضاء المكتب الوطني السياسي بزعامة أوغوستينو نيتو، فتولى القيادة بعده ماريو أندورادي، ثم بعد ذلك سنة 1960 وبعد دعوة الحركة الشعبية لعقد مؤتمر جامع لكل الحركات السياسية الأنغولية من أجل حل مشكلة الاستعمار،قامت السلطات الاستعمارية بحركة اعتقالات واسعة و اغتيالات ،حيث عندما كان سكان قرية "إيكو لوبينجو" وعددهم بالآلاف في طريقهم إلى وسط إقليم "كاتيت" للمطالبة بإطلاق سراح زعيم الحركة نيتو الذي اعتقل سنة 1959،فتحت فرقتان من الجيش البرتغالي النار على المتظاهرين و قتلت و جرحت العشرات منهم .[5]

هذه الممارسات ولّدت فكرت الكفاح المسلح الذي بدأ مطلب الشعوب الحرّة و المناضلين التّواقين للاستقلال و العيش بكرامة.

فكل هذه العوامل كانت كافية لإعلان الكفاح المسلح سنة 1961، الذي لم يكن اعتباطيا أو عفويا بقدر ما كان نتيجة عوامل مختلفة تظافرت فما بينها أبرزها الهبّة الجماهيرية بين مختلف فئات الشعب .

[5] – أحمد يوسف القرعي، نفس المرجع ،ص 131

II- اندلاع الكفاح المسلح في أنغولا

كان الرابع من فيفري سنة 1961 يوما مشهودا في تاريخ الحركة الوطنية الأنغولية حيث تم الإعلان عن ميلاد الكفاح المسلح الذي سوف يجعل الشعب الأنغولي يتخلص من أقدم احتلال عرفته القارة الإفريقية، أو بالأحرى عرفته البشرية. ففي هذا اليوم شنّت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا عددا من الهجمات المُنظّمة و الجريئة على مراكز مختلفة للجيش البرتغالي ، فقد هاجم الثوّار عدة مناطق متباعدة وصلت المسافة في بعض الأماكن إلى حدود 500 كلم أو أكثر ،وكانت الأهداف مختلفة ما بين السجون و الإدارات و المصانع و المراكز الأمنية ، فقد تم قتل عدد من الجنود البرتغاليين مع الاستيلاء على أسلحتهم و تذكر المصادر التاريخية أن حوالي ثلاثة سجون تمت مهاجمتها بها آلاف المساجين و المعتقلين السياسيين ،حيث تم تحريرهم و التحاق هؤلاء المساجين بجبهة القتال،فحسب برقية صادرة من السفارة السويسرية في لشبونة بتاريخ 25 مارس 1961 أي بعد حوالي شهر من اندلاع الثورة موجه ،تؤكد هذه المراسلة أن عدد القتلى من الجانب البرتغالي في هذه العمليات يتجاوز 300 جندي [6] وهذا ليس بالغريب كون الحركة الشعبية MPLA التي أعلنت القتال و الكفاح المسلّح كان مؤسسها و زعيمها واحدا من المسجونين و لطالما تضمّنت مطالب الحركة و الموجّهة للأمم المتحدة و منظمات حقوق الإنسان بضرورة إطلاق سراح الزعماء السياسيين كشرط للحوار ،ثم انتقلت المعركة للدول المجاورة أينما

---

[6] – الأرشيف الفدرالي السويسري، عنوان العلبة مقاطعة لواندا، رقم العلبة CH-BAR-E2300#1000/716#448*

أنظر الملحق رقم: 09

كانت المصالح البرتغالية ككينشاسا و كوناكري و برازافيل. فبفضل نضال قادتها في داخل وخارج أنغولا ،وبعد أن يئست من النضال السياسي السلمي رمت هذه الحركة بالثورة إلى الشارع ليحتضنها الشعب ، فاستطاعت الحركة الشعبية في ظرف وجيز أن تُجنّد العديد من المناضلين و المتعاطفين في صفوفها و تشكل جيشا من النظاميين و المتطوعين اعتمد على حرب العصابات إذ وصل تعداده في فترة قصيرة إلى حوالي 20 ألف جندي ،كما فتحت الحركة عدة قواعد في الشمال و الشرق ، وكان لها نشاطا كثيفا في الخارج خاصة في لوزاكا ،ونظرا لتزايد قوّة شعبيتها وسط الجماهير الأنغولية نالت اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1969 وقبل ذلك في سنة 1967 نقلت مقر مكتبها من الخارج إلى داخل أنغولا لتكون بالقرب من القاعدة الشعبية.[7]

1- نظرة على أهم العمليات العسكرية في أنغولا بين 1975/1961

إن الحديث على الأعمال العسكرية التي قادتها حركات التحرير في أنغولا في سبيل حريتها في مواجهة الجيش الأنغولي، و التي قاربت العقدين من الزمن يحتاج إلى الكثير من الوقت كما يحتاج إلى الكثير من الصفحات لكتابته ،فلا يمكن أن تحتويه مذكرة أو رسالة أكاديمية ، و المجال هنا مفتوح لمراكز البحث المتخصصة و للباحثين للخوض فيه، لذلك حاولت في هذا العنصر أن أسلط الضوء على أهم العمليات و انعكاسها على الصعيد الإعلامي و الدبلوماسي ،

[7] – سلوى محمد لبيب، نفس المرجع، ص188

وإذا كانت هذه الأحداث سالفة الذكر مُفاجِئة للسلطات البرتغالية فهي عكس ذلك بالنسبة للمواطنين الأنغوليين الذين عاشوا الجحيم تحت حكم سالازار و قبله بقرون مع مختلف الحكومات البرتغالية.[8] هذه الأحداث أربكت الحكومة في لشبونة خاصة بعد الأخبار الصحفية التي أعلنت كبرى وكالات الأنباء مما جعل الجيش يرد بقوة حيث قتل و بمساعدة عددا كبيرا من المواطنين البرتغاليين قُدّر بحوالي ثلاثة آلاف مواطن في العاصمة وحدها ،ليعم بعدها عصيان شل البلاد بكاملها .[9]

في شهر نوفمبر 1970 نشرت الجريدة الفرنسية le Monde diplomatique[10] حوارا مطولا مع الصحفي بازيل دافيدسون تطرق فيه للفترة التي عاش فيه مع المقاتلين الأنغوليين في الجبال ضد قوات الجيش البرتغالي وقد تطرق إلى نشاط جناح رئيس الحكومة المؤقتة السيد هولدن روبيرتو الذي أسس الجيش التحرير الوطني لأنغولا(ALAN) ، و يشير التقرير أن هذا الجيش يحتوي على أكثر من 10 آلاف جندي ، حيث يذكر الصحفي أنه كان يرى يوميا المئات من المنتسبين لهذا الجيش و هم في حالة تأهب و يقومون بأعمال نظامية عسكرية كالتدريب و المناورات في الجبال الأنغولية ورغم النقص المسجل في الأسلحة إلا أنهم كانوا جد منضبطين ومنظمين،ويضيف " **في إحدى المناطق الواقعة تحت سيطرة جيش التحرير في شمال شرق لواندا،كنت أرى مئات الآلاف من المدنيين تحت مراقبة وحماية ALAN ،فبفضل هذا الجيش**

---

[8] – المجاهد ،العدد27،100مارس 1961

[9] – أحمد يوسف القرعي، نفس المرجع، ص 132

[10]– Monde diplomatique. Novembre 1970

ورغم الغارات البرتغالية المتقطعة ،هناك رجال ،نساء أطفال يعيشون في أمن في هذه المنطقة " .وفي سؤال هل شاهد الصحفي أي نوع من الأعمال المسلحة أثناء تواجده في الجبال الأنغولية؟ يجيب "**بأن القوات الأنغولية قد أسرت حوالي ستة جنود برتغاليين ، واحتمال وجود الجندي السابع** "[11]

هذه الأعمال و الأنشطة العسكرية النوعية أثّرت على نفسية الجنود البرتغاليين وكان لها الانعكاس البارز على مستقبل العمل العسكري في طريق الحرّية بالنسبة للشعب الأنغولي حيث تذكر جريدة لوموند الفرنسية"**أن معظم الجنود كانوا من المدمنين على المخدرات..خاصة في منطقة شمال غرب أنغولا أين كانت الثورة على أشدّها في شكل حرب عصابات أين كان المقاتلون يتجمعون في شكل خلايا صغيرة و مهاجمة كل ما هو أبيض ،حيث أن هذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة الكفيلة لتحقيق الانتصار على الجيش النظامي** "[12]

ويذكر الصحافي البولوني(Kapuscinski Ryszard)[13]،في كتابه الذي ألّفه بخصوص الحرب في أنغولا ،أن الجيش البرتغالي كان مُحصّنا بشكل كبير، حيث أن كل فرقة من 20 عسكري تكون مدعومة بالآليات العسكرية و بعض المرتزقة ، في المقابل فإن مقاتلي الحركة الشعبية (MPLA) لم يكونوا مسلّحين بأكثر من بنادق الصيد. [14]، لكن رغم ذلك فإن الخسائر التي تكبدها الجيش

---

[11]– le Monde Diplomatique ,Novembre 1970

[12] –Le Monde Diplomatique, Mais 2005

[13] – Kapuscinski Ryszard ,**D'une guerre a l'autre ;Angola 1975**,ED Flammarion 2011,p178/179

[14] – IBID

البرتغالي كانت أكبر من أن يُصرّح بها ،كونها كانت ستزيد من تحطم نفسية الجنود و ربما رفضهم المشاركة في الحرب.

ففي هذا المجال تذكر التقارير الاستخباراتية خاصة الفرنسية أن معظم مناطق أنغولا كانت تحت سيطرة إحدى حركات التحرير فجنود الحركة الشعبية متمركزون في الشرق و خصوصا كبيندا[15] ،فبفضل نضال قادتها في داخل وخارج أنغولا وبعد مؤتمر الكوادر الذي انعقد في جانفي 1964 تم رمي الثورة إلى الشعب ليحتضنها، حيث استطاعت الحركة الشعبية أن تُجنِد العديد من المناضلين و المتعاطفين في صفوفها و تشكل جيشا من النظاميين و المتطوعين، اعتمدت على حرب العصابات إذ وصل تعداده في فترة قصيرة إلى حوالي 20 ألف جندي ،كما فتحت الحركة عدة قواعد في الشمال و الشرق ، وكان لها نشاطا كثيفا في الخارج خاصة في لوزاكا ونظرا لتزايد قوّة شعبيتها وسط الجماهير الأنغولية نالت اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1969 وقبل ذلك في سنة 1967 نقلت مقر مكتبها من الخارج إلى داخل أنغولا لتكون بالقرب من القاعدة الشعبية.[16]

و كانت قوات جوناس سافيمبي وحركته السياسية ال UNITA تسيطر على الجنوب خاصة منطقة كونغوكوتونيو ،حيث قامت هذه الأخيرة بعدة عمليات

15- Ministère des Affaires Etrangers , **Commission de Archives Diplomatiques**, Direction Afrique –levant ,ANGOLA ,1966,T2,JUIN-DEC, p459

16 – سلوى محمد لبيب،نفس المرجع، ص188

نوعية ،ففي سنة 1966 قامت قوات UNITA بمهاجمة منطقة تكسيرا ،ثم قامت بقطع طريق السكك الحديدية في منطقة بنغيلا ،ويعتبر هذا الطريق شريان اقتصاد الدول الغربية خاصة الأمريكية و البريطانية باعتباره يساعد في نقل منتجات هذه الدول من مستعمراتها و التي لها علاقات اقتصادية ونقلها خارج القارة [17] حيث و بضغط من هذه الدول وكرد فعل تم غلق مكتب UNITA في زامبيا وطرد رئيسها جوناس سافيمبي في شهر جوان 1967 من البلد حيث استقر لفترة في القاهرة قبل العودة مجددا لأنغولا بطريقة غير شرعية. [18]

وبالتالي يمكن أن نقول أن حركات التحرير الأنغولية قد أحكمت إغلاقها ساحة المعركة على الجيش البرتغالي ،فهي من جهة تسيطر على جميع المنافذ المؤدية للدول المجاورة من أجل تأمين دخول السّلاح ،وكذا دُخول و خروج الجنود لمختلف الأغراض كالعلاج و الرّاحة ،و الاتّصال بالقيادة التي كانت مُتمركزة في دول الجوار كزامبيا و الكونغو و ناميبيا و غيرها، إضافة لتشتيت قوات العدو بإجباره المواجهة على ثلاث جبهات مختلفة، ومن جهة السيطرة على المسالك التجارية كسكك الحديد و الطرق ،وبالتالي التأثير على الحكومة البرتغالية من الناحية الاقتصادية . هذه الإستراتيجية و إن كانت غير متفق عليها من طرف حركات المقاومة بسبب تباعد الإيديولوجيات و الأهداف بينها ،إلّا أنها فرضت على البرتغاليين إرسال تعزيزات و قوات أمنية كبيرة لكبح جماح الثورة ، كما فرضت على القادة السياسيين و العسكريين النزول لأرض

[17]– le Monde Diplomatique ,Novembre 1970 IDIB

[18]– IBID

المعركة أكثر من مرّة للرّفع من معنويات الجنود البرتغاليين التي كانت في انهيار مستمر.[19]

حيث كانت العمليات العسكرية وكما سبق الذّكر، رغم قلّتها تتميز بالنّوعية نظرا لتأثيرها الكبير على الرأي العام مع تواصل مناقشة القضية الأنغولية في الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية . مما جعل السلطات البرتغالية تخفي الأرقام الحقيقية للخسائر و تسعى لتزويرها أمام الرأي العام الداخلي و الدّولي ، حتى أن هناك بعض المناطق أصبحت مُحرّمة على الجيش البرتغالي دخولها أو التصرف في مداخليها .

فكانت مثلا منطقة الشمال الأنغولي الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية تشهد حركية عسكرية كبيرة في العمليات العسكرية ،فكانت هذه المنطقة منطقة عبور استطاعت الحركة الشعبية من خلالها تمرير كميات كبيرة من المؤن الغذائية و الأدوية وحتى الأسلحة .

فمثلا يذكر أحد التقارير الواردة في أرشيف الخارجية الفرنسي أن القوات البرتغالية تشير إلى سقوط 12 قتيلا في صفوفها خلال المعارك الأخيرة خلال شهر جويلية 1961، لكن نعتقد(يضيف كاتب التقرير) أن هذا الرّقم بعيد عن الحقيقة.[20]

---

19 Ministère des Affaires Etrangers,**Commission de Archives Diplomatiques**,p459

20- Ministère des Affaires Etrangers , **Commission de Archives Diplomatiques**, p460-

في المقابل كانت حركة التحرير هي الأخرى تلعب على الجانب الإعلامي حيث كانت بين الفينة و الأخرى تنشرا عددا متن التقارير حول عملياتها و نشاطها داخل و خارج أنغولا .

ففي 18 مارس 1968 قامت قيادة الجبهة الشعبية(MPLA) بنشر تقرير مفصّل حول نشاطها العسكري و الخسائر التي ألحقتها بقوات الاحتلال البرتغالي ، و مما جاء في التقرير أن :" **أكثر من 1939 جندي برتغالي تم القضاء عليهم في الفترة المُمتدة ما بين أكتوبر 1966 و أوت 1967،كما تم تحطيم خمس (05) طائرات حربية مختلفة الطرازات ،إضافة إلى حجز كمية كبيرة من السلاح ،....و في شهر فيفري سنة 1967 وحده تم قتل أكثر من 86 جندي برتغالي إضافة إلى عدد معتبر من الجرحى متفاوتة الخطورة...**" [21]

وجاء في البيان كذلك أن القوات المسلحة للحركة الشعبية استطاعت في الفترة بين 1965 و 1967 أن تشن عددا من العمليات حقّقت فيها انجازات كبيرة على النحو التالي:

- 1965:1170 عملية عسكرية
- 1966: 1100 عملية عسكرية

21- IBID

- 1967: 1030 عملية عسكرية [22]

ومما يجدر الإشارة إليه أنّه بغض النّظر عن هذه الأرقام سواء كانت صحيحة أو خاطئة ،فإن هذه العمليات تُعتبر عاملا مهما في اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بعد ذلك في اجتماع أديس أبابا في الفترة بين 24/19 فيفري 1968 بالحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA ، أين طالب أعضاء المنظمة الخاصة بضرورة إعادة النظر في تعاملها مع حكومة المنفى الأنغولية (أنظر المبحث الخاص بموقف منظمة الوحدة الإفريقية من القضية الأنغولية في الفصل الرابع) و الاعتراف بالحركة الشعبية بعد أن كانت لا تعترف سوى بالحكومة المؤقتة بقيادة هولدن روبيرتو قائد الحركة الوطنية FNLA .

في جانب آخر نلاحظ أن هنالك تناقص في عدد العمليات حسب التقرير نفسه و لعل السبب هو الانشقاقات الكثيرة التي شهدتها الحركة في هذه الفترة و التي أثّرت بشكل كبير على نوعية العمليات ، كما أن استنجاد البرتغال بدول حلف الشمال الأطلسي التي كانت تسعى لتزويدها بالسلاح[23] ،أثّر هو الآخر على ترجيح كفة المعركة مما جعل الدول الدّاعمة للقضية الأنغولية تتخذ في كل مرّة قرارات في الهيئات الدولية بمقاطعة الدول التي تساعد الجيش البرتغالي في حربه على الأنغوليين ، كما هو الحال مع جنوب إفريقيا العنصرية التي كانت دائمة الوقوف مع البرتغال حيث حسب مقال نشرته جريدة la Gazette de

22- Ministère des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques, p460

23 – أنظر قرارات الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بأنغولا في الفصل الرّابع . كذلك الملحق الخاص تصفية الاستعمار رقم 03

Lausanne السويسرية في فيفري 1968 في مقال بعنوان " **التضامن الأبيض**" – في إشارة إلى عِرقية الحرب بين البِيض و السُود– جاء فيه "**أن وحدات شبه عسكرية جنوب إفريقية أُرسِلت إلى أنغولا من أجل تدعيم القوات المسلحّة البرتغالية ،حيث أُنيط بها مهمة القبض على المقاتلين الأنغوليين انطلاقا من الأراضي الزامبية** "[24] ، كما كانت هناك استطلاعات جوية قام بها طيران جنوب إفريقيا مسحت خلالها حدود أنغولا ، مع وضع عدد من طائرا الهليكوبتر تحت تصرف الجيش البرتغالي انطلاقا من جنوب إفريقيا[25]، و كان سبق هذا التنسيق العسكري تنسيقا سياسيا بين البرتغال و جنوب إفريقيا من خلال الزيارات المتبادلة بين قيادات الجيش ،في زيارة السيد Charles Alan Franc قائد قوات جيش جنوب إفريقيا لإلى لواندا سنة 1968 . كما يمكن إدراج شساعة مساحة المعركة التي أصبحت تتزايد يوما بعد يوم في أنغولا فبعد أن كانت تقتصر في الأول على بعض المناطق الإستراتيجية كالثكنات و السجون و بعض الإدارات ،أصبحت بعد ذلك تشغل كل مكان يتواجد فيه الرّجل الأبيض، فأصبحت بذلك تتجاوز مساحة بعض الدول بحد ذاتها كفرنسا مثلا.

24 –Ministère des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques, p 462

25– IBID

2- مصادر تسليح حركات المقاومة التحريرية الأنغولية:

بعد هذا السّرد الوجيز للعمليات العسكرية لابد من طرح سؤال مهم وهو من أين كانت حركات التحرير تتحصل على السلاح لمواجهة جيش بحجم الجيش البرتغالي المؤيد من دول الحلف الأطلسي؟

يُعتبر التسليح عصب أي معركة و نجاحها مرهون بمدى توفر السلاح كما ونوعا خاصة إذا كنت تواجه جيشا نظاميا ودولة قوية مدعومة من طرف قوى عظمى، كما كان الحال بالنسبة لحركة التحرير الأنغولية، التي لم تكن لها الإمكانات اللازمة عند اندلاع ثورتها ضد البرتغاليين المدعومين من الحلف الأطلسي من جهة ،و بقيادة جيش له ماض و باع طويل في الحركة الاستعمارية من جهة أخرى .

فما كان على الثّوار في أنغولا سوى العمل على تذليل هذا المشكل من خلال البحث عن مصادر تسليح لتغذية المقاتلين و في محاولة لجعل الجبهتين الأنغولية و البرتغالية متكافئتين في الميدان.

إن الحرب التحريرية في أنغولا كانت واحدة من ساحات الصّراع المتعددة التي كانت دائرة بين المعسكرين في إطار ما يُسمى بالحرب الباردة ،لذلك نجد أن كل معسكر كان له جبهة يسعى لتغليب كفّتها على الأخرى ،وذلك بدعمها بالمال و السلاح ،فكان كل معسكر يُدعّم جبهته، حيث تشير التقارير الموجودة في أرشيف الخارجية الفرنسية تحت رقم AL/373 [26] أن المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد

[26] – Ministère des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques

السوفياتي و الصين الشعبية كانا الأكثر تدعيما للحركة الشعبية MPLA فمعظم الأسلحة كان مصدرها هذين البلدين إضافة إلى تشكسلوفاكيا ، أما المعسكر الغربي فكانت أسلحته تأتي من بلجيكا و فرنسا و إنجلترا و البعض من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت نوعية السلاح في مجملها من النوعية الجيّدة و التي يسهل استعمالها في حرب العصابات و المعارك الصغيرة ،حتى أن البعض منها لم يستعمله حتى الجيش السوفياتي نفسه في معاركه. [27]

و هذه الأسلحة متنوعة عموما بين الخفيفة و الثقيلة مثل الرشاش الآلي و النصف آلي إضافة إلى البندقيات و القذائف المختلفة و حاملات القذائف وكلها سوفياتية الصنع.

كما أن هناك أسلحة أمريكية مثل طومسون عيار 45 وهي رشاشات خفيفة ، كما يذكر التقرير أن هناك بعض الأسلحة دخلت من الجزائر خاصة بعد سنة 1962 وهو تاريخ استقلال الجزائر أين بدأت بعد ذلك في دعم حركة التحرير الأنغولية.[28]

وهذا لا يعني أبدا أن الأنغوليين كانوا يعتمدون على الخارج في تمويلهم بالسلاح بل اجتهدوا في الاعتماد على النفس من خلال صنع بعض الأسلحة التقليدية آو تطوير بعضها الآخر خاصة بندقيات الصيد و بعض الأسلحة

---

[27] – Ministère des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques

[28] – IBID

الفردية و الشخصية حيث تم تشكيل ورشات خاصة بهذا الشأن تحت إشراف خبراء حيث يذكر التقرير الفرنسي مثالا على تلك الأسلحة ببندقية pouh–pouh و التي تعمل برمي الأسهم و يكون لها نتائج جيّدة ، كما اعتمد الأنغوليون على بعض الأسلحة التي يعود تاريخ صنعها إلى بداية القرن التاسع عشر.[29]

إلى جانب الأسلحة كانت هناك وسائل اتصال كالراديو و اللاسلكي إضافة إلى كميات معتبرة من الأدوية تستعمل لأغراض تمريض المصابين في المعارك من الجنود الأنغوليين و هي مواد ضرورية في أي معركة من اجل الحفاظ على العدد اللازم للمعارك من اجل الاستقلال.

ولم يكتف المقاتلون الأنغوليون بهذه الوسائل بل أضافوا إليها وسائل و أساليب جديدة تساعد في الكفاح و في الترفيه عن النفس حيث ابتدعوا لعبة شعبية تحت اسم " **الكابويرا**" وتجمع بين القتال و الموسيقى و الترفيه ،تمارس مثل لعبة الكراتيه و يتحصل صاحبها على أحزمة درجة تفوقه في كل مرة تعتمد على سرعة الحركة الفائقة و سرعة البديهة ،إضافة للخفة و الرشاقة مع حركات إيقاعية تساعد على علاج الاكتئاب ،وهذه اللعبة اعتمدها الأنغوليون كثيرا أمام المحتلين البرتغال كونها لا تلفت الانتباه ولا تكلف كثير من الإمكانيات إلا الجهد العضلي .[30]

[29] – IBID

[30] – جريدة المصري اليوم، عدد 03 أكتوبر 2013

3- مواقف الدول الكبرى من حركات التحرير الأنغولية وتأثيرها على ساحة المعركة:

إن الحديث عن مواقف الدول الكبرى يأخذنا حتما إلى الحديث عن الصراع الدائر بين المعسكرين في تلك الفترة ، وسعي كل معسكر للظفر بنصيبه من التبعية الإديوليوجية،خاصة الصراع الأمريكي السوفييتي الذي نشب بعد الحرب العالمية الثانية في إطار ما سُمي بالحرب الباردة التي كانت تبحث للتموقع في المنطقة ،لكنه بالمقابل أي الدعم الخارجي يكتسي أهمية بالغة في أي عمل تحرّري،حيث نجد انعكاس الصراع بين المعسكرين يُلقي بظلاله على واقع العمل السياسي و العسكري في أنغولا ،وكل معسكر يسعى لكسب بلدان جديدة على خريطة العالم التي باتت معالمها ترتسم مع نهاية الحرب العالمية الثانية لاعتبارات عديدة أبرزها الأهمية الاقتصادية،و الجيو الإستراتيجية وكذا العمل على نشر النظام الرأسمالي أو الاشتراكي بالنسبة لكل معسكر .

من هذا المنطلق نجد أن كل دولة أخذت تبحث عن موطئ قدم داخل الساحة السياسية الأنغولية من أجل إقناع الحركات التحررية بتبني إديولوجتها وقبول وصايتها مقابل تقديم الدّعم اللازم للكفاح .

3-1 الموقف الأمريكي من الصراع بين الحركات السياسية في أنغولا:

لم تنتظر الولايات المتحدة كثيرا لتدخل بكل ثقلها اللعبة السياسية الأنغولية للاعتبارات السابقة الذكر،فعن الجانب الاقتصادي نجد أن الولايات المتحدة لم يكن يهمها من يحكم أنغولا بقدر من يُدافع و يضمن مصالحها[31]،فنجدها طيلة عشريتين كاملتين بين سنوات 1960 و 1974،كانت تقدم مساعدات عسكرية و اقتصادية باهظة الثمن حيث قدّمت حوالي 39 مليون دولار كمساعدات عسكرية ،إضافة لتدريب الجنود البرتغاليين و 124 مليون دولار كمعونات اقتصادية للبرتغال للوقوف في وجه التمردات الداخلية في مستعمراتها في إفريقيا[32]،كما منحتها سفن حربية و طائرات سنة 1962[33] ، أما كدعم سياسي فإن الولايات المتحدة استعملت

---

[31] –تشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة استثمرت في الفترة بين 1956 و حتى بداية السبعينيات رأسمال كبير جدا في أنغولا بلغ حوالي 800مليون دولار،حيث انتشرت الشركات الأمريكية المختصة في التنقيب عن الذهب و الألماس و التعدين و البترول الذي كانت أنغولا تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا في إنتاجه ،كما تضاعف حجم التجارة مع المستعمرات البرتغالية ، حول الموضوع أنظر

Shepher Gerard ,can US policy change in Africa today ? ,From Counter Revolution to Majority rule, APRIL1976

[32] – نجوى الفوال، نفس المرجع ،ص 173

[33] –كانت الولايات المتحدة تدّعي في وقت جون كيندي انها تتخذ موقفا محايدا في الصراع الدائر في إفريقيا و أنها اشترطت على البرتغال مقابل تقديم هذه المساعدات بعدم استعمالها في الحرب في مستعمراتها ،لكن ضغط البنتاغون(وزارة الدفاع الأمريكية) الداعم للبرتغال ، والمصالح الاقتصادية الضيقة مثل التوقيع على التسهيلات البحرية و الجوية سنة1962 مع البرتغال جعل هذا الحياد يبقى مجرد حبر على ورق ،حول هذا الموضع وللاطلاع اكثر يرجى العودة لكتاب :

EL Khawas Mohammed, U.S Foreign policy To worlds Angola and Mozambique (1960-74)in a current bibliography on Affairs. Vol 8,no 3,1975

لفترة طويلة و منذ سنة 1962 لحق النقض الفيتو[34] ضد أي قرار يدين الاحتلال البرتغالي . و المتتبع لسياسة الو.م.أ حتى هذه الفترة يلاحظ أنها لم تكن تُؤمن بالعنف الأسود –خاصة في معركة السُود في جنوب إفريقيا في تحقيق الاستقلال وفق نظرة وزير خارجيتها هنري كيسنجر ،فكل العوامل خاصة الاقتصادية منها في صالح الرجل الأبيض،لكن الصّراع الخارجي في إطار الحرب الباردة في القضية الأنغولية و الأهمية الاقتصادية التي تكتسيها فرضت منطقها ،ودخلت الولايات المتحدة اللعبة ،حيث صرّح كيسنجر نفسه في أفريل1968 بأن أفضل حل للمشكلة بين السود و البيض في إفريقيا في الحوار وليس قوة السلاح.[35]

ولعل المتمعن في هذا الكلام يتساءل: إذا كان تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات للبرتغال مقبول، كون هذه الأخيرة حليف استراتيجي و تاريخي لها ،فكيف لها أن تُقدّم في المقابل دعما مهما للمعارضة في مواجهتها للبرتغال؟

---

[34] – الفيتو: كلمة فيتو أصلها لاتيني وتعني "أنا أعترض" وشاع مدلولها أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام 1945 من القرن الماضي.

وبموجب موازين القوى ومنطق الدول المنتصرة في الحرب منح خمسة من أعضاء مجلس الأمن الدولي الـ15 حق النقض (فيتو).

وكانت الدول المعنية هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا وجمهورية الصين.

في عهد الحرب الباردة كانت سياسة المحاور سيدة الموقف، وكان التوتر على أشده بين المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي،للمزيد أنظر http://www.aljazeera.net/news/international/2011/9/24

[35] – نجوى الفوال ،المرجع السابق ،ص 131

وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من العودة و الغوص في الوقائع التاريخية التي رافقت هذه المستجدات ،حيث نجد أن دخول روسيا وكوبا [36]على خط المواجهة بدعمها لجناح ضد آخر ، و التحرك الدولي في سبيل دعم قضايا التحرر في مختلف الهيئات الدولية ،إضافة إلى استقلال عدة دول أمريكية و افريقية و آسيوية في الفترة التي بين1950-1970 ،إضافة لتدهور الوضع السياسي و الاقتصادي الداخلي في البرتغال، و كذا من أجل دعم نظام موبوتو في الزائير وبالتالي تحصين منطقة جنوب إفريقيا من أي غزو سوفياتي من خلال دعم أحد مقربيه في أنغولا و هو روبيرتو هولدن،كل هذه المعطيات جعلت الولايات المتحدة تُغيّر من سياستها بالدّخول ساحة المواجهة و المجابهة للدفاع عن مصالحها هي الأخرى ،و رغم أن هذه المساعدات التي قدّمتها للمعارضة الأنغولية ضئيلة جدا مقارنة بما قدّمته لسلطة الاحتلال البرتغالي، إلا أنها كانت عاملا مهما في تقوية جناح ضد آخر ،ولعل اختيارها **لهولدن روبيرتو** وحركته ال (FNLA) كحليف استراتيجي تحكمه عدّة أسباب أولها،أنها رأت في الحركة الحزب الحاكم الفعلي و المستقبلي لأنغولا بعد الاستقلال كونه برجوازيا من كبار رجال الأعمال و الثانية تشبّعه بالفكر الرأسمالي الغربي ، والثالثة هي علاقته العائلية مع الرئيس الزائيري روبير موبوتو و الذي تربطه علاقة قوية بالمصالح الغربية، أما عن الطريقة التي دعّمت بها حليفها رصدها لميزانية تُقدر ب10آلاف دولار سنويا[37] وصلت ذروتها بين سنوات 1962-1964 ، وفي بداية السبعينيات ارتفعت

[36] - حول الدور الكوبي انظر الملحق رقم 9

[37] -سلوى محمد لبيب، نفس المرجع،ص189

المساعدات الأمريكية لروبيرتو هولدن[38] و حركته إلى حدود 300ألف دولار ،إضافة لتدريب بعض المرتزقة للمشاركة في الحرب ضد جبهة ال[39]MPLA لكن رغم ذلك فإن الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا عجزت عن تحقيق الهدف المنشود لعدة أسباب سوف نتطرق إليها لاحقا.لكن كان لهذه السياسة الدور الكبير في الحرب الأهلية التي سوف تندلع لاحقا بين 1975 و1990 بين الحركات المتناحرة في أنغولا

3-2 الدعم السوفياتي لحركة التحرير الأنغولية:

لم ينتظر الاتحاد السوفياتي طويلا بعد نشأته كدولة أولا و كمعسكر ثانيا لولوج الساحة الأنغولية ،و كان من باب الحزب الشيوعي البرتغالي الذي كانت تربطه بالسوفيات(URSS)علاقات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكان الحزب الشيوعي البرتغالي يضم في صفوفه بعض المثقفين الأنغوليين أمثال أوغيستينو نيتو الذي سيكون له شان كبير في مقاومة البرتغاليين حيث ساهم هذا الحزب بشكل كبير في ظهور الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(MPLA) ،هذه الحركة سرعان ما تلقفها الاتحاد السوفييتي في إطار صراعه للتواجد في المنطقة التي بدأت أهميتها الإستراتيجية و الاقتصادية و السياسية تتزايد خاصة مع اكتشاف البترول ،فمن الناحية الإستراتيجية فإن أنغولا كانت

[38] –رغم ان الواقع كان يقر بسيطرة قوات نيتو أوغيستو قائد حركة ال MPLA، خاصة مع اقتراب إعلان الاستقلال سنة 1975إلا أن المساعدات الأمريكية بلغت في حدود 25مليون دولار للجبهتين المعادتين لها ،حيث قرّرت لجنة الأربعين التابعة لمجلس الأمن القومي سنة1975 برئاسة كيسنجر صرف مبالغ سرّية لهولدن وصلت حدود 200أف دولار شهريا،انظر نازلي معوض أحمد ،نفس المرجع،ص101

[39] –Rysard Kapuscinski ,D’une guerre a l’autre,p178/179

تمثل منفذا للروس على المحيط الأطلسي و وقاعدة لدعم باقي الحركات التابعة لها في جنوب غرب إفريقيا كنميبيا.

وكما اختارت الولايات المتحدة هولدن روبيرتو و حركته ال FNLA للعوامل سابقة الذّكر، فإن الاتحاد السوفياتي اختار هو الآخر معسكره مُمثلا في حركة الMPLA وزعيمها **أوغيستينو نيتو** وذلك لعدة اعتبارات من بينها انتساب عدد كبير من الماركسيين خاصة المثقفين و المتشبعين بالثقافة الشيوعية لحركة **نيتو** وتبنيها هي الأخرى لإيديولوجية المعسكر الشيوعي ومعاداتها للولايات المتحدة الأمريكية ورفضها لكل شكل من أشكال المساعدة[40] ،كما أن الحركة الشعبية من الناحية الإديولوجية مثالا للتنظيم السياسي المفضل لدى المعسكر الشيوعي و على رأسهم موسكو خاصة ما تعلق بفكرة حركات التحرر في العالم و أساليب دعمها ودعم برامجها، مثلما كان عليه الحال بالنسبة لبرنامج الحركة الشعبية كما سبق الذكر و الذي أعطى الأولوية القصوى لدعم طبقات المجتمع و التخلص من الملكية الفردية لوسائل الإنتاج و الإقطاعية الرأسمالية المتوحشة .

ولم يخفي الاتحاد السوفياتي دعمه للحركة الشعبية "....**التي تُعتبر جزءا من سياسته تجاه إفريقيا التي تقوم على أساس تقديم المساعدات للشعوب التي تسعى للتحرر من الاستعمار القديم** ...."وجاء في جريدة البرافدا PRAVDA أو الحقيقة و هي لسان حال الحكومة السوفياتية بتاريخ 3جانفي1973 بأن " **تأييد الاتحاد السوفياتي للحركة الشعبية(الحكومة الشرعية بعد الاستقلال) يرجع أساسا إلى ارتباطه بالنضال العادل ضد الاستعمار و مبدأ حرية و استقلال**

[40] – نازلي معوض:المرجع السابق،ص 105

الشعوب في إفريقيا الجنوبية و إن ذلك يتفق مع قرارات المنظمات الدولية الخاصة بتصفية الاستعمار"[41].

وتُعتبر الزيارة التي قام بها أوجيستو نيتو للاتحاد السوفياتي سنة 1964 و أخرى سنة 1968 أولى علامات التقارب بل الوحدة، حيث تلقت بعدها ال MPLA مساعدات من موسكو تمثلت في شحنات من السلاح الروسي الصنع في شهر جويلية سنة 1964 وذلك مباشرة بعد أن شنّت الحركة أولى هجماتها على كبيندا وهي المركز الرئيسي للبترول في أنغولا ،تلتها مساعدات سارت بانتظام طيلة سنوات الحرب[42] كما قام الاتحاد السوفييتي بتدريب القيادات و النخبة من أنصار الحركة في معظم البلدان المنتمية للمعسكر الشيوعي مثل بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا.

و على مدا فترة حرب التحرير في أنغولا قُدّرت المساعدات الروسية لحركة ال MPLA بحوالي100 مليون دولار في الفترة الممتدة بين 1960 إلى غاية 1975 منها ما هو مباشر مثل الأموال في الحساب الخاص بالحركة و منها ما هو غير مباشر مثل السلاح و التدريب و التكفل بالقيادة ،حيث ساعد الحركة الوطنية لتحرير أنغولا أكثر من 400 مستشار عسكري

---

[41] – نازلي معوض، نفسه ،ص 112

[42] –تجدر الإشارة إلى أن المساعدات الروسية لم تسر بانتظام حيث حدث بعض الاضطراب بعد أن شكت في ولاء نيتو للشيوعية عندما صرّح " بأن قبول المساعدات من دولة شيوعية شيئ و ان نكون شيوعيين شيئ آخر..." إذ قامت روسيا بدعم احد المنشقين عن نيتو وهو دانييل تشابيندا لفترة قصيرة لكن عندما تأكدت بأنه غير قادر على تحقيق النصر عاودت التعاون مع نيتو، أنظر :مجدي حماد :صراع القوى الكبرى في أنجولا،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام،القاهرة 1977،ص103

سوفييتي[43] ، ومما يُلاحظ أن موقف الاتحاد السوفييتي من الحرب في أنغولا لم يكن هو نفسه من مختلف الحركات التحررية في إفريقيا ،حيث نجده يكتفي ببعض التصريحات الدبلوماسية و المواقف السياسية مثل ما حدث في الكونغو سنة 1960 عندما لم تتجاوز مواقفه حدود الإدانة في أروقة الأمم المتحدة .بينما يرى المؤرخون و السياسيون ان موقعة أنجولا هي أكبر تدخل مباشر للسوفيات في منطقة بعيدة عن حدودها الإقليمية.[44]

3-3 الدعم الصيني لحركات التحرير في أنغولا:

تُعتبر الصين الشعبية واحدة من الدول التي كان لها الدور الكبير في دعم حركات التحرير في أنغولا ، ورغم التقارب في الاديولوجية مع الاتحاد السوفياتي إلا أن الصين أرادت أن تلعب دورها بانفراد ،حيث راحت الصين تُقدِّم الدعم للحركات الثلاثة القائدة لثورة التحرير من منطلق " تأييد الصراع المسلح من أجل الحصول على الاستقلال "حيث استقبلت ممثلي الوفود لمختلف التشكيلات السياسية و دعّمتهم بالسلاح و المساعدات العسكرية المختلفة ،إلاّ أن دعمها للحركة الشعبية كان أكبر في البداية بسبب التقارب في المذهب و الأهداف " [45] لكن سرعان ما تراجع بسبب علاقة الحركة الشعبية بالاتحاد السوفياتي ،في المقابل نجد أن الصين ورغم أنها كانت تحاول التعامل مع الحكومات الإفريقية المناهضة للاستعمار في دعم حركات التحرر و التنسيق مع منظمة الوحدة

---

[43] – مجدي حماد :نفس المصدر ،ص103

[44] – نجوى الفوال ،المرجع السابق ،ص 173

[45] – نفسه ،ص 189

الإفريقية ،إلا أنها كانت تساعد الجبهة الوطنية بالأسلحة و الخبراء العسكريين و حتى المرتزقة الذين جاءت بهم من الزائير .

3-4 دور الجزائر في دعم حركة التحرير في انغولا:

قبل الحديث عن دور الجزائر في دعمها لحركة التحرير في أنغولا لابد من التأكيد على أن موقف الجزائر هذا لم يكن ارتجاليا أو بدافع مصلحي إديولوجيا كان أم جهويا ، كما كانت تهدف معظم الدول الأخرى التي سبق و أن تطرقنا إليها ، بل كان نابعا من قنعات الدولة الجزائرية المستقلة و مبادئ الثورة التحريرية التي نصّت كل مواثيقها بدء من بيان أول نوفمبر وصولا لميثاق طرابلس مرورا بمختلف البيانات السياسية التي كانت تصدر من قيادة الثورة و الحكومة المؤقتة ثم مواثيق الجزائر المستقلة ،كما قلت كانت تنص على دعم الدول المستعمرة من أجل استرجاع سيادتها، لذلك عملت الجزائر المستقلة من خلال وزارة الخارجية عبر مختلف الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة التي انظمت إليها بتاريخ 08 أكتوبر 1962، و منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت الجزائر من أهم مؤسسي هذا الصرح بتاريخ 05ماي 1963،و حركة عدم الانحياز بعد الاستقلال مباشرة سنة 1962، وسنتطرق بالتفصيل لنشاط الدبلوماسية الجزائرية في هذا المجال في الباب المخصص لها ، فمن خلال كل هذه الهيئات عملت الجزائر على دعم حركات التحرر عموما و حركة التحرير الأنغولية على الخصوص.

و يذكر الدكتور منصف بكاي في كتابه "دور الجزائر في تحرير إفريقيا " أن الجزائر تنوع دورها في هذا الدعم من دعم دبلوماسي إلى دعم مادي كتدريب

المقاتلين عسكريا[46] ، مستدلا بكلام السيد **جلول ملايكة**[47] أحد الدبلوماسيين الجزائريين البارزين في تلك الحقبة و المكلف بمكتب دعم حركات التحرير العالمية في وزارة الخارجية الجزائرية حيث يقول" **كنا نحس بمعاناة الشعوب الإفريقية التي كانت لا تزال تحت السيطرة الأجنبية، حيث كنا ضحية لنفس الممارسات الاستعمارية و عليه جمعتنا أخوة طبيعية لمحاربة الاستعمار** "، وهذا ما يفسر ما ذهب إليه الدكتور بكاي في تحليله لطبيعة الدعم الجزائري للثورة الأنغولية حيث أنه لم يقتصر على مجرد شجب و تنديد في الهيئات الدولية بل تعداه إلى إقامة المعسكرات التدريبية ليس في الجزائر فقط بل في معظم أدغال البلاد الإفريقية، ويعطينا الكاتب دليلا ملموسا على هذا الدعم عندما يذكر لنا أحد الأعمدة العسكريين الذين قاموا بتدريب المقاتلين الأنغوليين و هو العقيد **مختار كركب**[48] حيث ساهم في تكوين مستعمرات لتدريب جيش الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا و جبهة تحرير موزمبيق ،حيث مكث العقيد كركب طويلا في هذه

---

[46] –منصف بكاي، دور الجزائر في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للنشر الجزائر ،2016 ،ص85

[47] –ولد في 17سبتمبر 1928م بوادي العلايق (البليدة)، ناضل في صفوف حزب الشعب بداية من سنة 1944 إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية، كان من أوائل الملتحقين بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1955م. وبعد الاستقلال عمل السيد ملايكة في مناصب سياسية مختلفة حيث انتخب نائباً بالمجلس الوطني التأسيسي، كما كان نائباً بالمجلس الشعبي الوطني لعدة دورات. ترأس مكتب دعم حركات التحرير العالمية بين سنوات 1977/1996، توفي بتاريخ 27 أوت 2015جريدة السلام العدد 618،25 افريل 2013

[48] – يعد المجاهد مختار كركب واحدا من خريجي المدرسة العليا للاتحاد السوفياتي، "أكاديمية فرونزي العام 1964"، شغل كذلم كناصب سياسية كعضو اللجنة المركزية للأفلان بين 1979 إلى 1986، ومدير مركزي بالرئاسة، قبل أن يصبح مراقبا عاما للجيش خلال الفترة1981 إلى 1984.ثم سفيرا في موريتانيا سنة 2001، توفي يوم 17 أوت 2013

المعسكرات، و حسب شهادة منسوبة للرئيس أنغولا الحالي دوس سانتوس الذي شغل منصب نائب الرئيس و الزعيم الأنغولي أوغوستينو نيتو يقول "**ساهم العقيد كركب مساهمة فعَّالة في تدريب مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا و حضوره في تلك المعسكرات ترجم إرادة الجزائر في تخليص أنغولا من السيطرة البرتغالية** " و يذكر الرئيس أوغوستينو نيتو" **أن العقيد كركب كان رجلا لا يخشى الموت فتفقده لمختلف جبهات القتال في أنغولا دليل على شجاعته من جهة و تكريس التعهدات التي قطعتها الجزائر في مسألة الدعم الكامل لحركات التحرر الوطنية في إفريقيا**" [49]

أما في الجانب الدبلوماسي و اللوجيسيتيكي فقد قامت الجزائر إضافة إلى الدفاع عن القضية الأنغولية من على منابر الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و حركة عدم الانحياز ،قامت كذلك بفتح العديد من مكاتب حركة التحرير الأنغولية حيث قام الرئيس **أحمد بن بلة** شخصيا بحضور افتتاح مكتب الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا بتاريخ 4فيفري 1963 ،كما رفضت الدبلوماسية الجزائرية إقامة علاقات سياسية و اقتصادية مع النظام الدكتاتوري ممثلا في رئيس البرتغال سالازالر ،من جهة أخرى منحت حق اللجوء السياسي لكثير من معارضي النظام البرتغالي و قدمت لهم كل التسهيلات خاصة المنابر الإعلامية من راديو جرائد من أجل شرح مواقفهم [50]،وتعتبر سنة 1968 السنة التي لعبت فيها الدبلوماسية الجزائرية دورا حاسما في دعمها للحركات التحريرية عموما و حركة التّحرير الأنغولية على الخصوص حيث شهدت الساحة الافريقية في هذه السنة انعقاد سلسلة من اللقاءات و الاجتماعات تجسدت بانعقاد منظمة الوحدة

[49] – منصف بكاي،دور الجزائر في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية،المرجع السابق،ص86

[50] – نفس المرجع ،ص68

الافريقية و الدورة 13 للجنة تحرير إفريقيا التابعة للمنظمة يوم 15 جويلية 1968،أين ألقى الرئيس هواري بومدين في هذا الاجتماع خطابا ضمنه ضرورة مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الأجنبي لا سيما البرتغالي الذي يهيمن على أنغولا و الموزمبيق و الرأس الأخضر و غينيا بيساو و ساو تومي ،و كان لنشاط الدبلوماسية الجزائرية دورا كبيرا في استصدار قرارات مهمة مثل تلك المتعلقة برفع ميزانية المنظمة ب10 بالمئة ،كما فصلت الجزائر في دعم و تأييد الجبهة الشعبية لتمثيل أنغولا و المطالبة بمقاطعة الدول الاستعمارية اقتصاديا [51]

من جهة أخرى و رغم أن أنغولا كانت فيها ثلاث حركات تحررية مختلفة المذاهب فإن الجزائر عملت على تقريب و جهات النظر بينها و وضع الخلاف جانبا من أجل تحقيق الاستقلال ، حيث تم في سنة 1972 عقد اجتماع في إطار منظمة الوحدة الإفريقية بين هذه الحركات نص على إقامة مجلس أعلى لتحرير أنغولا و قيادة عسكرية موحدة .[52]

هذا وقد واصلت الجزائر دعمها للثورة الأنغولية حتى إعلان الاستقلال بتاريخ 11 نوفمبر 1975.

4-المشاكل و الصعوبات التي واجهت معركة التحرير الأنغولية :

لم تخل الثورة الأنغولية من المشاكل التي كادت أن تعصف بها منذ اللحظات الأولى لاندلاعها ،فإضافة إلى نقص العدّة و العتاد أمام جيش برتغالي مدعوم من قبل أعتى الدول الاستعمارية المتضامنة فيما بينها،و التدخل الأجنبي في مختلف أجنحة حركات التحرير الأنغولية .ناهيك عن الأدوار التي لعبتها دول

[51] –Sliman Echikh,l'Algerie porte de l'Afrique .Casbah Edition. Alger 1999,p170

[52] – منصف بكاي ،نفس المرجع ،ص91

الجوار في مجال الضغط على الأنغوليين خاصة في تمرير السلاح أو في دعم جناح على آخر.

ولعل ظاهرة تعدد حركات التحرير في الدولة الواحدة سببا كافيا في التقليل من نجاعة بل أن الأمر سيكون للفشل أقرب منه للنجاح ،وهو ما كان يحدث لحركات التحرير الأنغولية التي كانت تحوي أكثر من ثلاث حركات لكل منها توجهها و أهدافها ،مما جعلها عرضة للتدخل الخارجي وكذا إعطاء فرصة للسلطات البرتغالية لتزيد من إشعال نار الفتنة بينهم ، ورغم مساعي الصُلح و التوفيق التي كانت تتبناها العديد من الدول بقيادة منظمة الوحدة الإفريقية حيث تشكلت لجنة من مصر،غانا ،الكونغو حاولت إذابة الجليد بين الحركات المتصارعة فيما بينها و استطاعت أن تتوصل لاتفاق سنة 1964 ،حيث تم توقيع هذا الاتفاق بمقر وزارة الخارجية في القاهرة في 15 أكتوبر 1966 لتوحيد جهود أكبر حركتين في أنغولا و هما الجبهة الشعبية و الجبهة الوطنية يقضي بوقف كل أشكال الدِّعاية المُغرضة بين الطرفين و الإفراج عن السُجناء الموقوفين عند كل معسكر،وتشكيل لجنة عسكرية تتكفل بفتح تحقيق و تقييم الحالة في أنغولا .[53]

لكن هذه الاتفاق بقي حبرا على ورق بسبب تعنّت كل طرف لمواقفه مما زاد في انشقاق هذه الحركات، مما أثّر على سير المعركة التي طال الحسم فيها.

كل هذه العوامل كانت سببا في تضييق الخناق على المقاومة المسلحة الأنغولية لكن الشيء الذي أثّر في نشاطها بشكل كبير هي تلك الانقسامات التي

[53] – أحمد يوسف القرعي، نفس المرجع،ص137

شهدتها الحركات الثلاثة المتصارعة فيما بينها من جهة ، و الصراع من أجل الظفر بصفة الممثل الشرعي للشعب و المقاومة الأنغولية.

من بين هذه الانشقاقات نذكر الأزمة الكبيرة التي مرّت بها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA، بسبب الانشقاق الذي حصل في صفوفها و الذي قاده **داكروز** سنة 1963و انضمامه للجبهة الوطنية FNLA في أفريل 1964، ثم في مارس سنة 1965 قام كل من القيادي العسكري **جوسي فيريرا** وهو في نفس الوقت قيادي في الحركة الشعبية و عضو لجنتها المركزية ، وكذلك **إدوارد سانتوس** و ستة أعضاء من العسكريين ،قاموا بعقد ندوة صحفية في لواندا و أعلنوا انسحابهم من الحركة و تسليم أنفسهم للسلطات البرتغالية[54]

نفس الشيء حصل للحكومة الأنغولية في المنفى و التي لم تكن أحسن حالا من الحركات الأخرى ،فرغم الاعتراف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية كممثل شرعي للأنغوليين مباشرة بعد تأسيسها ،إلاّ أنها فشلت في مهمتها و لم تُعمِّر طويلا بسبب الانشقاقات التي حصلت داخلها ،حيث قامت الحكومة سنة 1963 بطرد أحد أعضائها و هو السيد **ماركوس كاسينجا** و هو القائد العسكري الأول في الحكومة وتم تعويضه **بكالونجو جوسي** ،وهو الآخر لم يمر على تعيينه أكثر من سنتين حتى تم عزله بسبب إقدامه على إفشاء أسرار الحكومة و الإعلان أنها تقوم بدعاية وهمية فقط ،و أنها لا تملك أية قواعد خلفية للتدريب ،كما وجّه اتهامات خطيرة لرئيسها **روبيرتو نيتو** بأنه هو من اغتال رفقائهم، المخالفين له في الرأي.وفي 16 جويلية 1964 حدثت أكبر نكسة للكومة المؤقتة

[54] – أحمد يوسف القرعي،نفسه،ص137

عندما أقدم احد أكبر القيادات السياسية ووزير الخارجية فيها السيد **جوناس سافيمبي** بتقديم استقالته منها وعقد مؤتمرا صحفيا في القاهرة ،أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي الثاني و السبب هو معارضته لرئيسها بسبب تخاذله عن الكفاح المسلح ، ممارسته للجهوية بتفضيل أبناء قبيلته الباكونجو في إسناد المسؤوليات ،حيث أنهم يتولون 16 منصبا من أصل 19 منصبا تحويها الحكومة.[55]

وكرد فعل على هذه الاستقالة أقدم **هولدن** على اعتقال أكثر من ستين شخصا من المقربين لسافيمبي من قبيلة الأوفمبندو ووضعهم في السجون .

وفي جويلية 1965 أقدم مدير الصحة لإغاثة اللاجئين بالاشتراك مع وزير الدفاع **ألكسندر تاتي** بمحاولة انقلاب على رئيس الحكومة هولدن و احتلال مقر القيادة لولا تدخل الجيش في لوبيدفيل بالكونغو .[56]

من بين المشاكل الأخرى التي كانت سببا في تعثر العمل التحرري الأنغولي إضافة إلى السابقة الذكر، نذكر موقف الدول المجاورة لأنغولا و التي كان لها دور في تغليب كفة على أخرى في أكثر من مناسبة، ولعل الاضطرابات و المشاكل التي كانت تعاني منها هذه الدول هي الأخرى كان لها الأثر البارز في تغير السياسات تجاه الثورة الأنغولية ،خاصة و أن أنغولا كانت لها حدود مع عدة دول تختلف في التوجه وهي الكونغو ، جنوب إفريقيا ،زامبيا، فكانت كل دولة تسعى لدعم الطرف الذي يخدم مصالحها.

---

[55] – نفسه،ص137

[56] – أحمد يوسف القرعي،نفسه،ص137

فالكونغو التي تشترك مع أنغولا في حدود تبلغ مسافتها أكثر من 2500 كلم ،كانت سياستها تجاه حركات التحرير مُتغيّرة حسب أوضاعها السياسية حيث أنه بعد استقلال الكونغو قامت حكومتها بقيادة الثوري **باتريس لومومبا** [57] بإزالة كل الحواجز مع أنغولا مما سهّل حرّية الحركة و المناورة بالنسبة للأنغوليين،فأصبحت بذلك الأراضي الكونغولية قواعد خلفية للثورة الأنغولية بمختلف مكوناتها ،فكانت الحكومة الأنغولية المؤقتة في المنفى تذيع بياناتها انطلاقا من الأراضي الكونغولية،كما كانت جريدة "التحرير" – لسان حال حزب الرئيس لومومبا– تصدر مطرّزة بالبيانات المُحرِّضة على الثورة و بأخبار مختلف المناضلين و القادة السياسيين . [58]

لكن بعد ذلك و في فتر حكم **سيريل أدولا** واصلت الحكومة الكونغولية دعمها للثورة لكن لجناح واحد فقط هو جناح هولدن و جبهته الوطنية على حساب الحركة الشعبية ،حيث أغلقت في وجهها جميع الأبواب كما أوقفت المساعدات ،ربما في إطار الاستجابة لتوصيات منظمة الوحدة الإفريقية و الداعية للاعتراف بالحكومة الأنغولية في المنفى،لتلجأ الحركة الشعبية إلى برازافيل مُرغمة لمواصلة نشاطها ،لكن وبعد سقوط حكم سيريل و أزمة حكومة

---

[57] – باتريس لومومبا: مناضل إفريقي ولد يوم 2 جويلية 1925 في أونالوا بمنطقة كاتاكو كومبي في الكونغو قاوم الاستعمار البلجيكي لبلاده الكونغو وأسس الحركة الوطنية عام 1958 وكانت أقوى الحركات السياسية في الكونغو، وحظي بشعبية واسعة حينما قاد مظاهرات ومواجهات ضد الاستعمار البلجيكي أدت إلى اعتقاله لستة أشهر.شغل منصب أول رئيس وزراء منتخب، أعدمه البلجيكيون في جانفي 1961 بعد سنة واحدة من توليه الحكم لتأثيره على مصالحهم في الكونغو. من موقع http://www.aljazeera.net/

[58] – أحمد يوسف القرعي،نفس المرجع،ص137

المنفى و تولي **مويس تشومبي** الحكم في الكونغو قام هذا الأخير بغلق كامل للحدود مع أنغولا و طرد الحكومة المؤقتة حيث انقلب هذا الحاكم 180° في سياسته تجاه الثورة الأنغولية أين أصبح يتعاون مع السلطات البرتغالية في قمع الثورة حيث صرّح في أواخر سنة 1964 أنه " **لن يسمح بأي نشاط تخريبي يتّخذ من الأراضي الكونغولية مركزا له**"[59]

هذا دون أن ننسى موقف جنوب إفريقيا العنصري الذي كان ضد الثورة و داعما للحكومة البرتغالية بكل الطرق المشروعة و غير المشروعة ، وكانت المصالح الاقتصادية التي تتغنى بها جنوب إفريقيا هي السبب في ذلك حيث أن تداخل المصالح البريطانية و الأمريكية من خلال وجود المصانع و السدود و سكك الحديد إضافة إلى المعادن الثمينة و يدير كل هذا شركات أجنبية مختلطة جعل من إفريقيا الجنوبية الرّاعي الرّسمي لهذه المصالح، الذي هو في الحقيقة غطاء على خوف الجنوب إفريقيين من امتدادا المد التحرري لداخل أراضيها خاصة في ظل التحالف القوي الذي يجمع الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ومنظمة سوابو(جنوب غرب إفريقيا) و جبهة (التت) و المؤتمر القومي ، لذلك فإن أي نشاط ثوري يُمكن أن يُهدد هذه المصالح خاصة في دول الجوار و أنغولا إحدى أهم هذه الدول التي تدور فيها حرب من أجل الاستقلال ،ومن هذا المنطلق قامت حكومة جنوب إفريقيا بالتدخل المباشر في أنغولا من خلال قيادة تحالف استعماري مع البرتغال قامت من خلاله بإقامة قاعدة عسكرية داخل الحدود

[59] – أحمد يوسف القرعي،نفس المرجع، ص138

الأنغولية مع تتبع نشاط الحركات الثورية فيها و عدم السماح لها بالنشاط انطلاقا من أراضي جنوب إفريقيا. [60]

5-الحكومة الأنغولية في المنفى:

تُعتبر الحكومة المؤقتة التي تم تشكيلها في المنفى لدعم نضال الشعب الأنغولي من المشاكل و العوائق التي واجهتها حركة التحرير الأنغولية فقد جاء قرار تأسيس حكومة أنغولية في المنفى في أول الأمر كضرورة أملتها الظروف الدولية من أجل إيجاد مُتحدث سياسي باسم حركة التحرير في المحافل الدولية ، ورغم أن قيادات حركات التحرير لم تتفق على الصيغة التي من شأنها أن يخرج بها هذا المولود إلى النور في أكمل صورة، إلّا أن زعيم الجبهة الوطنية و بإيعاز من الأطراف التي كانت تدعمه، قّرر الانفراد بالمبادرة التي كانت في أول الأمر تبدوا ناجحة لكن سرعان ما انقلب السحر على الساحر . ففي سنة تأسست 1963 الحكومة الثورية الأنغولية في المنفى(GRAE)، بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا و اتّخذت من كينشاسا مقرا لها،ورئاسة السيد ، ومباشرة بعد الإعلان عنها سارعت منظمة الوحدة الإفريقية للاعتراف بها ففي اجتماع القمة الخاص برؤساء دول و حكومات المنظمة المنعقد بالقاهرة (الجمهورية العربية المتحدة) بتاريخ21/17جويلية1964[61] واتفق الحضور على ضرورة دعم حكومة أنغولا في المنفى " **بعد أن تدارسوا بقلق عميق الخلافات بين الحكومة الثورية لأنجولا في المنفى و حركة التحرير الشعبية في أنغولا ، واقتناعا منهم بأن**

---

[60] – أحمد يوسف القرعي، نفسه،ص139

[61] – وزارة الخارجية المصرية،**قرارات و توصيات .و بيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1983/1963**،جمهورية مصر العربية،ط 1985،ص131/124

تكون جبهة موّحدة لجميع العناصر الوطنية من شأنه أن يُدّعِم فعّاليات النضال من أجل استقلال الشعب الأنغولي" لذلك سجّل القادة " أن بعض الدول الأعضاء لم تعترف بعد

بالحكومة الثورية لأنغولا في المنفى" و لهذا السبب فإن الرؤساء المجتمعون يطالبون :

1- إلى الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بالحكومة الثورية لأنغولا في المنفى أن تقدم اعترافها كاملا بها .

2-وتطلب أيضا إلى جميع الدول الأعضاء مساعدة وتأييد الحكومة الثورية لأنغولا في المنفى.

ثم توالى اعتراف الحكومات الإفريقية بها مثل الجزائر التي اعترفت بها بتاريخ 14 أوت 1963 أي بعد أقل من شهر على اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية، المغرب في 21 أوت 1963 ، ثم الجمهورية العربية المتحدة(مصر- سوريا) بتاريخ 12أكتوبر1963 مالي في 17 جانفي 1964، ساحل العاج اعترفت بها بتاريخ 01 أوت 1964[62].

5-1 أسباب فشل حكومة أنغولا في المنفى:

تُعتبر تجربة حكومة أنغولية مؤقتة في المنفى ثاني تجربة في إفريقيا بعد التجربة الجزائرية سنة 1958،و إذا كانت تجربة الجزائر قد حقّقت نجاحا باهرا ، فإن التجربة الأنغولية واجهة عدة مشاكل في سبيل الاعتراف بها، و لم تحقق

[62] -احمد يوسف القرعي ، نفس المرجع،ص 129

الإجماع بل زادت في تصارع الحركات التحريرية الأنغولية ،حيث شهدت عدّة انقسامات و صراعات نشبت بين الحركات المسلحة حول أحقية الاعتراف بالجهة التي تقود الكفاح باسم الشعب الأنغولي[63].

لذلك لم يكن مفاجئا أن تسحب منظمة الوحدة الإفريقية اعترافها بالحكومة الأنغولية في المنفى ،خاصة بعد تأكدّ الدول الإفريقية أن هذه الحكومة لا تمثل الشعب الأنغولي ، أو بالأصح لا تمثل حقيقة جبهات الكفاح على أرض الميدان ،حيث يذكر أحد التقارير الاستخباراتية الفرنسية أرسله القنصل الفرنسي لوزارة الخارجية الفرنسية في أنغولا أن البرتغاليين أنفسهم أكّدوا له "**أنه رغم ما يقوم به رئيس حكومة المنفى روبيرتو هولدن من مساعي حثيثة في الخارج و اعتراف اغلب الحكومات بالحكومة المؤقتة إلا أن الخطر الكبير تُشكله حركة ال MPLA من خلال عملياتها النوعية في أرض الميدان ،حيث أجبرت السلطات البرتغالية على الدفع بأكبر عدد ممكن من الجنود لساحة المعركة ،فكل اهتمام البرتغاليين مُنصب حول كيفية محاربة و القضاء على هذه الحركة أكثر من تتبع نشاط الحكومة المؤقتة**"[64]

---

[63] – أحمد يوسف القرعي، نفسه،ص 129

[64] – Ministère des Affaires Etrangers , **Commission de Archives Diplomatiques, Direction Afrique –levant ,ANGOLA** ,1966,T2,JUIN-DEC

فالانقسام الداخلي إضافة إلى تباعد الإيديولوجيات و التدخل الأجنبي من خلال الدعم المشروط لمختلف حركات التحرير الأنغولية كان له الأثر الكبير في فشل الحكومة ، ويمكن أن نعدّد أسباب سحب الاعتراف كما يلي:

- الإسراع في الإعلان في تأسيس الحكومة وكذلك سرعة تأييدها دون التريث و أخذ رأي جميع الحركات النشطة في الساحة السياسية و العسكرية ، وعدم الاتفاق على الأهداف و البرنامج.مما جعلها غير مؤهّلة على قيادة النضال بحجم ذلك الذي كان في أنغولا ،فاقتصر نشاطها على إغاثة اللاجئين وبعض الاجتماعات و اللقاءات الدبلوماسية.

- اقتصار نشاط الحكومة المؤقتة داخل أنغولا في المناطق الشمالية أين تتمركز قبائل الباكونجو المنحدر منها معظم قيادات الجبهة الشعبية FNLA،و رئيسها السيد هولدن مع تهميشها لباقي مناطق البلاد.

- تركيز قيادة الحكومة في يد شخص واحد فقط هو روبيرتو هولدن ،مع إسناده للمسؤوليات المهمة حسب الولاء و الدوافع الشخصية.

- الاستغلال العشوائي لمداخيل و عائدات الحكومة خاصة من الموال المقدمة كهبات و مساعدة من مختلف الهيئات المعترفة بها .

- الانقسامات الخطيرة التي شهدتها الحكومة في ما بين أعضائها خاصة الانقلاب الذي قاده ألكسندر تأتي سنة 1965 أين قام بعزل هولدن من منصبه عندما قاموا بالهجوم على مقر الحكومة المؤقتة في كينشاسا و فتشوا جميع مكاتبه مع الاستيلاء على الأموال و الوثائق التي بداخلهن ورغم ان الجيش

الكونغولي قد تمكن مكن السيطرة على الموقف لكن المر كان قد أثّر سلبا على سمعة الحكومة.[65]

و لعل انشغال أعضائها بجمع الأموال و العمل الإداري أكثر من العمل العسكري و السياسي و الاهتمام باللاجئين و الخلافات العسكرية بين الأجنحة المسلحة كلها عوامل أدت إلى فشل الحكومة في أداء المهام التي كانت من المفروض أن تقوم بها في سبيل تحقيق استقلال أنغولا وفق البرنامج الذي تأسست عليه.كما أنه في الوقت الذي كانت فيه الحركة الشعبية تسعى في كفاحها ضد البرتغال للتخلص من الاستعمار البرتغالي و بناء دولة مستقلة قوية سواء من خلال كسب الدعم الدبلوماسي خاصة في الأمم المتحدة ،كانت الحكومة المؤقتة في المنفى تسعى للانخراط في صفوف الدول النامية بدون برنامج عمل واضح.[66]

من بعض المشاكل التي واجهت الحكومة الأنغولية في المنفى انقسام بعض الشخصيات و انشقاقها من قيادتها مثل جوناس سافيمبي (الذي أسس الاتحاد من أجل استقلال كامل أنغولا)UNITA، و الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في حكومة المنفى و الذي كانت تعتبره البرتغال من أهم و أخطر الشخصيات السياسية في أنغولا بسبب حنكته و دهائه [67]

---

[65] – أحمد يوسف القرعي، نفس المرجع،ص136

[66] –Ali Mazuri, Chritoph Wondji ,**Histoire Générale de l'Afrique depuis 1935** ,ED UNISCO 1998 ,p 903

[67] – Ministére des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques, Derection Afriaue –levant ,ANGOLA ,1966,T2,JUIN–DEC

6-انعكاس الحرب في أنغولا على حكومة البرتغال:

ما يمكن قوله أن السلطات البرتغالية ورغم ارتفاع نسق الحرب و تعالي الأصوات المنادية بضرورة تخلي البرتغال عن مستعمراتها بما فيها أنغولا و يتجلى ذلك واضحا في مختلف عمليات التصويت في مجلس الأمن على كل القرارات الخاصة بحق أنغولا في نيل استقلالها [68] ،إلاّ أن حكومة البرتغال كانت مُتعنّتة في تعاملها و في قراراتها مع الأنغوليين و كل المؤشرات كانت توحي بأنها لا ترغب البتة في التخلي عن هذه المستعمرة ، ففي أحد التقارير الاستخباراتية الفرنسية و الموجود في أرشيف الخارجية الفرنسية تحت رقم AL/ 125بتاريخ 19 ماي 1966 وتقرير آخر تحت رقم AL /147 والمؤرخ في 06 جوان 1966 يذكر أن للعمليات العسكرية التي تشنها القوات البرتغالية كرد فعل ضد حركات التحرر الأنغولية ، لم يتوقف الأمر عند داخل الحدود الأنغولية بل تعداه لانتهاك الحدود الدولية مثل القصف العنيف الذي تعرضت له الحدود الزامبية الأنغولية في منطقة بالفالو(Balvalo) (حوالي 300 كلم داخل التراب الزامبي) ، و يضيف التقرير" **أن الحرب القائمة في أنغولا تسعى لطرد أكثر من 200 ألف برتغالي من البلاد ،لكن يبدوا أن السلطات البرتغالية مُصمّمة على البقاء لأنهم يعتبرون أنفسهم جزءا من الحياة في أنغولا** ..." [69]

---

[68] – أنظر الملحق رقم : 2 و الخاص بعملية التصويت في مجلس الأمن على قرار بشأن أنغولا

[69] – Ministére des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques, Derection Afriaue –levant ,ANGOLA

لكن الثورة بدأت تُلقي بضلالها على السياسة الداخلية و الخارجية للحكومة البرتغالية بعد مدة قصيرة من اندلاعها رغم عدم اعتراف هذه الأخيرة بالحرب الدائرة في أنغولا و اعتبارها مجرد تمرد، حيث لم تمر أكثر من ستة أشهر على بدأ الكفاح المسلح حتى أقدمت السلطات البرتغالية على حزمة من الإجراءات تمس بالدرجة الأولى المواطنين البسطاء ،تمثلت في التعجيل برفع الضرائب على بعض المنتجات واسعة الاستهلاك في المجتمع البرتغالي،مثل السيارات، البنزين،السجائر،الخمور،المشروبات الغازية ،حيث ستصبح سارية المفعول مباشرة بعد صدورها في الجريدة الرّسمية بتاريخ 07جويلية 1961 أن الحكومة قامت برفع الضرائب بنسبة 1 أسكيدو بالنسبة للبنزين و 0.50 بالنسبة للسجائر و المشروبات و ذلك من أجل تغطية تكاليف الحرب في أنغولا.[70] كما أقدمت الحكومة البرتغالية على سن قوانين جديدة بخصوص حرية الإعلام و العمل النقابي بحيث تُصبح أكثر صرامة لتجنب التأثير في الرأي العام المحلي ،طبعا هذا نتيجة للحرب الدائرة في المستعمرات البرتغالية التي أثرت على الحياة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية .[71]

أما على الصعيد الدبلوماسي فيكمن رد الفعل في التصريحات التي يطلقها و الزيارات التي يقوم بها عديد السياسيين و العسكريين البرتغاليين مثل تصريح رئيس الوزراء البرتغالي بتاريخ 1962/12/05 حيث قال :"**أن البرتغال تحارب**

---

[70] – le Monde ,07/03/1961

[71] – Elina de la Souchére , **la guerre africaine frein la libéralisation du régime**, le Monde diplomatique. Aout 1972

في أنغولا نيابة عن كل أوروبا ضد المتمردين" ،وهذا من أجل طلب الدعم في محاولة لاستعطاف هذه الدول لدعمها خاصة في المحافل الدولية[72]

ولم تُهمل البرتغال الجانب الديني عندما قامت بالاستنجاد بالكنيسة الكاثوليكية في الفاتيكان من أجل الضغط على الرهبان السود في أنغولا لدعمهم ضد حركات التمرد...[73]، ولكن بابا الفاتيكان **بول السادس** لم يدعم البرتغال بل كان يقول بأنه سيصلي من أجل السلام في أنغولا و أن سالازار يقود حرب غير رحيمة ضد الشعب و هو نفس موقف الديمقراطيين والكاثوليك البرتغال.[74]

ومن الناحية العسكرية و بسبب نتائج العمليات العسكرية المتزايدة في أنغولا فقد تم إسقاط السيد **سواريز بيريرا** برتبة رائد من قيادة القوات المسلحة البرتغالية في أنغولا سنة 1968و تعويضه بالسيد **ألميدا فيينا** برتبة رائد ، حيث أصبح هذا الأخير يقود بنفسه بعض العمليات العسكرية ،هذا إضافة إلى تعزيز القوات البرتغالية التي تجاوز عددها ال65 ألف جندي مع وضع ميزانية معتبرة تحت تصرفها[75] .

---

[72] – le Monde ,06/12/1962

[73] – le Monde ,1970/07/18

[74] – le Monde ,1976/05/13

[75]–Ministère des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques,p 326

7-استعمال البرتغال للأسلحة المحظورة:

ولعلّ أهم مؤشر على ضعف البرتغال في ساحة المعركة مقارنة بحركات التحرير هو إقدام السلطات العسكرية بضرب كل القوانين الدولية عرض الحائط وجعلت البرتغال تخرج -كغيرها من الدول الاستعمارية- عن مواثيق الأمم المتحدة و تفقد صوابها متحدية كل العراف حيث قامت باستعمال وسائل حرب غير متكافئة و غير تقليدية من خلال استعمالها لأسلحة النابالم و الغازات السامة وغيرها من الأسلحة المحرمة دوليا للقضاء على الثورة ، مما جعلها عرضت لإدانات دولية واسعة كانت منظمة الوحدة الإفريقية السبّاقة للتطرق إليها و تنبيه دول العالم لخطورتها ، وذلك خلال أشغال الدورة العادية الحادية عشر ، حيث جاء في بيان الإدانة " **إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المجتمع في دورته العادية الحادية عشر المنعقدة في الجزائر بتاريخ 12/4 سبتمبر 1968، يدين بشدّة الجرائم الشنعاء للبرتغال الذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة باستعماله للنابالم و للغازات السّامة وغيرها من الأسلحة ضد الشعوب الإفريقية التي تكافح من أجل الحرية و الاستقلال ،و تمثل هذه الأعمال خطرا على السلام و الأمن الدوليين**

وأهم نقطة في انعكاس الحرب الدائرة في أنغولا على الساحة السياسية في البرتغال هي قيام ثورة القرنفل سنة 1974 و التي أطاحت بالحكم الديكتاتوري و مهدت لعقد مفاوضات بين الحركات الاستقلالية الأنغولية و الحكومة البرتغالية على أساس الاستقلال التام.

الفصل الرابع

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

1-القضية الأنغولية في هيئة الأمم المتحدة:

1-1 تأسيس منظمة الأمم المتحدة:

سبق الإعلان عن مؤتمر الأمم المتحدة عدة مشاورات بين الدول الكبرى خاصة بريطانيا و الولايات المتحدة فيما سمي بميثاق الأطلنطي الذي انبثق عن اجتماع الرئيس الأمريكي روزفلت و رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في 14 أوت 1941 على ظهر السفينة prince of Wales بالقرب من جزيرة نيوفوندلند بالمحيط الأطلسي و الذي تمحورت فكرته العامة على إنشاء نظام دائم للأمن العام في العالم.ثم بعد ذلك إعلان الأمم المتحدة آو إعلان واشنطن الذي كان في جانفي 1942 بعيد دخول الولايات المتحدة الحرب و عقب إعلان الدول ال26 المتحالفة ضد النازية

أين استعمل مصطلح"الأمم المتحدة" لأول مرّة كتعبير عن تحالف دو ل الحلفاء في الحرب ضد دول المحور بقيادة ألمانيا ن وفي 30 أكتوبر 1943 تم الإعلان عن ميثاق موسكو الذي ضم دول بريطانيا ،الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي حيث تم الإعلان فيه عن أول وثيقة رسمية تلتزم الدول الأربعة الكبرى فيه بضرورة إنشاء منظمة بديلة لعصبة الأمم في أسرع وقت ممكن[1] .

وفي منتصف 1944 بدأت ما عُرف في التاريخ المعاصر بمشاورات دامبرتون أوكس و التي تُجسّد ما جاء في ميثاق موسكو بخصوص تأسيس منظمة دولية

---

[1] – نافعة حسن ، **الأمم المتحدة في نصف قرن،تصفية الاستعمار**،مجلة المعرفة عدد 202، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت أكتوبر1995،ص68

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

للأمن العالمي ،حيث دخلت الفكرة مرحلة الجدية باتّساع دائرة المشاورات بين مختلف الدول بخصوص النظام المشكل لهذه المنظمة.

وتأتي مشاورات يالطا التي شارك فيها الدول الثلاثة الكبار و هي الاتحاد السوفييتي ، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية والتي تم فيها اقتسام النفوذ في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،كما تم فيها أيضا دراسة التفاصيل الدقيقة للأمم المتحدة خاصة ما تعلق بنظام التصويت ، وحق الفيتو، وعضوية الدول حيث تم قبول أوكرانيا و روسيا البيضاء فقط من دول الاتحاد السوفياتي إلخ....ثم نظام الوصاية على المستعمرات بما فيه الانتداب و الحماية خاصة بالنسبة للدول التي كانت إدارة المهزومة في الحرب كألمانيا ن و في الأخير الدعوة الرسمية لمؤتمر تأسيس للأمم المتحدة. [2]

و الذي كان في مدينة سان فرانسيسكو25 بتاريخ أفريل 1945 و حضرته منظمات وهيئات عالمية بالإضافة إلى الحكومات تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة ، بمشاركة حوالي خمسين دولة التي تألفت منها الأمم المتحدة في ذلك الوقت والتي وقعت على الدستور بعد شهرين وبالتحديد في 26جوان في بولندا ،لتظهر الأمم المتحدة إلى الوجود في 26أكتوبر 1945 بعد المصادقة على دستورها من قبل الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الآمن وهي جمهورية الصين، فرنسا، الاتحاد

[2] – حسن نافعة ، نفس المرجع،ص70

السوفييتي، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية – وبأغلبية الدول الأعضاء.[3]

وتم فتح مقر الأمم المتحدة رسميا في 9يناير 1951

ومن بين أهم هياكل منظمة الأمم المتحدة:

- مجلس الأمن
- الجمعية العامة

وتعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة البرلمان الدولي الذي يقر القوانين و اللوائح التي تلتزم بها الدول الأعضاء ، ومن أجل تمكين الجمعية العامة من تنفيذ وظائفها واسعة النطاق، فقد تشكلت ستة لجان تساعدها في أداء مهامها وهي :

- لجنة المسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية
- لجنة المسائل الاقتصادية والاجتماعية
- لجنة نزع السلاح والأمن
- اللجنة الخاصة السياسية وتصفية الاستعمار
- لجنة المسائل الإدارية والميزانية
- لجنة الشئون القانونية

---

[3] – دروزيل ج.ب، **التاريخ الدبلوماسي**، تعريب نورالدين حاطوم ،دار الفكر،دمشق 1966،ص 400/399

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

ومن بين أهم اختصاصات وظائف الجمعية العامة للأمم المتحدة تلك المذكورة في الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة[4]، وتشمل الآتي:

- مناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها في الميثاق.
- النظر واتخاذ توصيات بشأن مبادئ التعاون في حفظ السلم والأمن الدولي، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح.
- مناقشة أي مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدولي، فيما عدا أي نزاع أو موقف معروض للمناقشة على مجلس الأمن بهدف اتخاذ توصية بشأنه.
- المساعدة في تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز في الأصل أو الجنس أو الدين.
- اتخاذ توصيات للتسوية السلمية لأي موقف مهما كان من شأنه الإضرار بالعلاقات الودية بين الأمم.
- تلقي ونظر تقارير سنوية وخاصة من مجلس الأمن ومن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى..
- طبقاً لقرار الاتحاد من أجل السلم الذي وافقت عليه الجمعية العامة في نوفمبر من عام 1950، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ إجراء إذا فشل مجلس الأمن بسبب عدم إجماع أعضائه الدائمين في اتخاذ إجراء في

---

[4] – من ميثاق الأمم المتحدة

حالة وجود تهديد للسلم الدولي، أو إخلال بالسلم أو ارتكاب أعمال عدوان، فالجمعية العامة تملك سلطة إصدار توصيات إلى الأعضاء بشأن تدابير جماعية، وتشمل حالة الإخلال بالسلم أو وقوع العدوان، استخدام القوة المسلحة لحفظ أو إعادة السلم والأمن الدولي.

- وقف ممارسة حقوق العضوية للأعضاء الذي اتخذ ضدهم قرار بالمنع من قبل مجلس الأمن، كذلك يمكن أن تستبعد من عضوية الأمم المتحدة الأعضاء الذين ينتهكون بإصرار مبادئ الميثاق، وذلك بناء على توصية من مجلس الأمن.

2-الأمم المتحدة و قضية الاستعمار :

أما ما يخصنا نحن في موضوعنا و هو موقف الأمم المتحدة من النظام الاستعماري و الذي كانت أغلبية الدول المشكلة لها من الدول الاستعمارية،و بالتالي يمكن القول أن المشروع الأصلي للميثاق الذي طرح للنقاش في مؤتمر سان فرانسيسكو لم يتضمن أي إشارة إلى المسألة الاستعمارية إلا من زاوية نظام الوصاية ،الذي تعمل أن يحل محل نظام الانتداب الذي كان قائما في ظل عصبة الأمم، ولعبت الدول التي عانت تحت نير الاستعمار أو الدول التي ليس لها مصالح استعمارية مباشرة دورا كبيرا في إعادة صياغة موقفا لميثاق من القضية الاستعمارية برمتها. [5] وكانت محصلة النقاش الذي جرى حول هذه القضية هي إعادة صياغة

[5] – حسن نافعة ، نفس المرجع،ص70

الجزء الخاص بنظام الوصاية بحيث يصبح فصلا مستقلا في الميثاق ويحتوي على نصوص واضحة تحدد طبيعة المهام الملقاة على عاتق الدول الوصية ومسؤولية الأمم المتحدة في الرقابة على إدارة هذه الدول للأقاليم المشمولة بنظام الوصاية واعتبر المجلس الوصاية أحد الفروع الرئيسية للمنظمة .لكن النجاح الأكثر وضوحا وبروزا حول هذه المسألة تمثل في إضافة فصل جديد إلى الميثاق يتعلق بالمستعمرات الأخرى التي لم تدرج ضمن نظام الوصاية تحت عنوان "الإعلان الخاص بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي "، وقد اعتبر هذا الإعلان بمثابة إعلان حقوق لشعوب المستعمرات. [6]

ورغم أن هذا الإعلان لم يحدد موقفا واضحا وقاطعا من المسألة الاستعمارية ولم ينص صراحة على حق شعوب المستعمرات في الاستقلال أو الحكم الذاتي فإن إدراجه في الميثاق يشكل نقطة الانطلاق الرئيسية لعمل منهجي منظم قامت به الدول المناهضة للاستعمار في الجمعية العامة للقضاء على الظاهرة الاستعمارية تماما.

3-موقف الأمم المتّحدة من الكفاح المسلح في أنغولا:

[6] – نافعة حسن ، نفسه،ص71

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

احتلت قضية تصفية الاستعمار حيّزا هاما في مواثيق الأمم المتحدة حيث شغلت ثلاثة فصول كاملة ،الفصل الحادي عشر تحت عنوان:" التصريح الخاص بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي" لا سيما المادتان (74/73)، والفصل الثاني عشر الخاص بالنصوص المتعلقة بمواد نظام الوصاية المواد(85/75)[7] ،و الفصل الثالث عشر وفيه النصوص المتعلقة بتشكيل وظائف وسلطات و قواعد التصويت و إجراءات مجلس الوصاية المواد(91/86)،و يبلغ عدد مواد هذه الفصول الثلاثة 19 مادة من إجمالي مواد الميثاق البالغ عددها 111 مادة.[8]

ويلاحظ المختصون أن بداية الستينات كانت مفصلا في تغيّر سياسة الأمم المتحدة تجاه القضايا المتعلقة بالاستعمار، لعدة عوامل أهمها انتساب عدد من الدول التي كانت إلى وقت قريب تعاني من ويلات الاستعمار، وبالتالي حملت على عاتقها الدفاع عن المحتلة. كذلك يمكن أن ندرج تصاعد حدّة حركات التحرر خاصة المسلحة ،إضافة إلى تدخل المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي لصالح حركات التحرر وهو أحد مؤسسي الأمم المتحدة وصاحب القرار فيها مستغلا الضربات التي كانت توجهها المقاومات المسلحة وعدم استطاعت الدول الاستعمارية الكبرى كفرنسا وبريطانيا تحمل التكاليف الباهظة للحرب.وهو نفس الوقف الذي نجده لدى الولايا المتحدة التي كانت تنادي بضرورة حق الشعوب في

---

[7] – ميثاق الأمم المتحدة

[8] – حسن نافعة، نفس المرجع،ص155

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

تقرير مصيرها منذ عهد الرئيس ولسن أيام عصبة الأمم.كما كان للدور الذي لعبته الدول حديثة الاستقلال من خلال نشاطها و تكتلها في أحلاف جديدة على غرا حركة عدم الانحياز و التكتل الآفرو–آسيوي وكذا منظمة الوحدة الإفريقية كبير الأثر في تحركها داخل أروقة الأمم المتحدة و التأثير على قراراتها لصالح حركات التحرر،وبهذا أصبحت الأمم المتّحدة المنبر الأمثل لمناهضة الاستعمار بفضل الدول التي كانت تَنظمُ تِباعا لعضويتِها مُباشرة بعد الحصول على الاستقلال ،لذلك كان التوازن يختل لصالح الفكر التحرري مُضادا للفكر الاستعماري.

ولكن الذي يمكن قوله أن طريق الأمم المتحدة لم يكن مُعّبدا في سبيل حل مشكل الاستعمار بل واجهته عوائق كثيرة ،مما دفع بحركات التحرر للدفع بقوافل من الشهداء لأجل الضغط على هذه المنظمة والحصول على الحرّية.مثلما كان عليه الحال بالنسبة لأنغولا كمستعمرة برتغالية و التي كان موقف الأمم المتحدة منها يتّسم بالتذبذب بين التجاهل و التسويف .

وتُعتبر القضية الأنغولية واحدة من القضايا التي نالت اهتمام الحقوقيين و المُشرّعين و السياسيين في الأمم المتحدة منذ الوهلة الأولى لدخولها أروقة هذه المنظمة الدولية.

فكيف عالجت الأمم المتحدة القضية الأنغولية ؟ وهل القرارات التي اتخذتها كانت في صالح حركات التحرر الأنغولية ؟

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

لم يمر على عضوية البرتغال أكثر من خمس سنوات و هي التي انضمت إليها في عام 1955 حتى بدأت الجمعية العامة تُطالبها بضرورة توفير المعلومات حول الأقاليم التي تقع تحت سلطتها وفقا لما تقتضيه المادة 73 من ميثاق الأمم المتّحدة.وكانت البرتغال قد اتّخذت قرارا سنة 1950يقضي باعتبار الدول الواقعة تحت سيطرتها أقاليم برتغالية وراء البحار لاغية بذلك كلمة **استعمار** باعتبار أن هذه الكلمة سوف يكون لها تبعات مستقبلا بارتفاع نسق المطالبة باستقلال كل الدول المحتلة،و بالتالي فهي غير معنية بقرارات الأمم المتحدة،خاصة بعد القرار التاريخي الذي أصدرته المنظمة الدولية في 24ديسمبر1960و القاضي "**بمنح البلاد و الشعوب المستعمرة استقلالها**" و الذي زكّته أكثر من 40 دولة إفريقية و آسيوية وامتناع تسع دول:الولايات المتحدة،فرنسا،المملكة المتحدة،استراليا،بلجيكا،جمهورية الدومينكان ،اسبانيا ،جنوب إفريقيا وطبعا البرتغال.[9]

وقد نص القرار على مايلي[10]:

---

[9] –مادهو يانيكار:**أنغولا تحترق**،سلسلة كتب سياسية،تر أحمد حسن إبراهيم، مطابع الدار القومية،القاهرة،دون تاريخ،ص64

[10] – وثائق ونصوص مجلس الأمن الملحق رقم 02

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

1-إخضاع الشعب للاستعباد و السيطرة و الاستغلال الأجنبي يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية وهذا أمر مخالف لميثاق الأمم المتحدة و يحول دون تقدّم السلم العالمي.

2-لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير ،وبفضل ذلك الحق تُقرّر حالتها السياسية و تتابع في حرّية تطورها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

3-لا ينبغي استخدام تأخر الاستعداد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعة لتعطيل الاستقلال.

4-يجب اتخاذ خطوات سريعة في الأقاليم الخاضعة للوصاية أو غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تحصل على استقلالها بعد لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم بدون شروط أو تحفّظات وفق إرادتها و رغبتها المُعلنة في حرّية وبدون تمييز يتعلق بالجنس والعقيدة الدينية أو اللون لتمكينها من التمتع بالاستقلال و الحرّية التامة.

5-ينبغي أن تُراعي جميع الدول بإخلاص و دقّة نصوص ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و القرار الحالي على أساس المساواة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لجميع الدول و احترام السّيادة لجميع الشعوب ووحدتها الإقليمية.

هذا القرار جعل البرتغال في حرج أمام المجتمع الدولي من جهة و تحت ضغط المطالبة السياسية الأنغولية من جهة أخرى.فحاولت جاهدة أن تُظهر القضية و

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

كأنها أمر داخلي لذلك نجدها ترفض و باستمرار كل المطالب الأممية بفتح نقاش حول مستعمراتها .

لكن الأمم المتحدة و تحت ضغط الدول الأعضاء الدّاعمة للتّحرر قرّرت أن تُدخلها تحت نُصوص الفصل الحادي عشر للميثاق بعد أن تأكّدت أن البلدان الواقعة تحت الاحتلال البرتغالي لا تتمتع بالحُكم الذّاتي [11].

وفعلا بين سنوات 1960 و 1975 أصدرت الأمم المتحدة عدّة قرارات تُلزم البرتغاليين بأحقية الأنغوليين في استقلالهم مما أوقع سلطة الاحتلال في إحراج كبير ،و أزمات سياسية داخلية.

ففي الفترة الممتدة بين 2 و 11 نوفمبر 1960 ناقشت لجنة الوصاية التابعة للجمعية العامة مُشكلة المستعمرات البرتغالية والاسبانية،وقدّمت ثماني دول وهي :أفغانستان،بورما،سيلان،غانا،غينيا،الهند،نيبال ونيجيريا مشروع قرار" **يسمح بالضغط على حكومتي البرتغال و إسبانيا للسماح للسكان الوطنيين في مستعمراتهما بحرّية الانتظام في شكل ديمقراطي لتسهيل استقلالهم ،و أنه يجب أن تُلزم الحكومتين إرسال تقارير و معلومات بمقتضى المادة 73 دون تأخير**".[12]

---

[11] – حسن نافعة، نفس المرجع،ص186

[12] – مادهو يانيكار :أنغولا تحترق،المرجع السابق،ص64

وقد أخذ هذا القرار حيّزا لابأس به من النقاش و المداولة وأصدرت اللجنة قراراها بتاريخ 12نوفمبر 1960 بإلزام البرتغال بتقديم المعلومات حول أقاليمها المستعمرة للأمم المتحدة ،مما دفع بالبرتغال للاحتجاج على هذا القرار.ووجه رئيسها الديكتاتور سالازار رسالة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 30نوفمبر 1961 رافضا للتدخل في شؤون البرتغال الداخلية قائلا:" **إن أولئك اللذين يتبنون نظرية إفريقيا للإفريقيين إنما يريدون إعادة عجلة التاريخ من جديد**"[13]

كما قام وزير الخارجية البرتغالي بتاريخ 7ديسمبر 1960 بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية يطلب دعمه ،مؤكدا بأن البرتغال لن تسمح بأي تدخل في شؤونها الداخلية.

وكان لاندلاع العمل المسلح ضد الاحتلال البرتغالي في فيفري 1961 الأثر البالغ في تحرك الدول الدّاعمة لاستقلال المستعمرات كما أعطاها دفعا معنويا للمُضي قُدما نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتصارات الدبلوماسية تحت مظلة الأمم المتحدة ،فبتاريخ20 فيفري 1961وتزامننا مع الضربات العسكرية الأولى ضد البرتغاليين طلب ممثل ليبيريا في مجلس الأمن من رئيس المجلس للدعوة لعقد اجتماع خاص بمناقشة الأزمة الأنغولية ،وضرورة اتخاذ المجلس لقرارات عاجلة و فاعلة خاصة بعد أن أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس تقريرا حول التجاوزات و سوء المعاملة التي تصدر من السلطات الاستعمارية البرتغالية بحق

---

[13] – مادهو يانيكار :نفس المرجع،ص67

المواطنين الأنغوليين.لكن المندوب البرتغالي في الأمم المتحدة السيد فاسكوف جارين تقدم بخطاب ضمّنه احتجاج ضد هذا الطلب بتاريخ 07 مارس1961 باعتبار أن هذا تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للبرتغال باعتبار أنغولا مقاطعة برتغالية وهو يدخل ضمن اختصاصات الحكومة البرتغالية لا غير.

لكن هذا لم يمنع من تسجيل مراسلة ممثل ليبيريا التي نالت دعم عدد كبير من الدول في جدول الأعمال بتاريخ10مارس1961[14].

وتقدم مجلس الأمن بمشروع القرار الليبيري الذي يعتبر أن ممارسات البرتغال في أنغولا هي تهديد للأمن العام ،ولما طُرحت القضية للتصويت تم رفض المشروع ب15 صوت مقابل 6 امتناع و دون تأييد(مجلس الأمن لا يحتوي الأعضاء الذين تقدموا بالمشروع فهم أعضاء في الجمعية العامة فقط)[15]،ورغم أنه في الظاهر يبدوا فوزا معنويا للبرتغال إلّا أنه كان في الحقيقة مكسبا الأنغوليين لأن الدول الصديقة للبرتغال لم ترفض المشروع و إنما امتنعت فقط ، فكانت هذه الخطوة الأولى في

---

[14] –حصل طلب ليبيريا على دعم أكثر من ثلاثين دولة هي :أفغانستان،بورما،الكاميرون،إفريقيا الوسطى،تشاد،الكونغو برازافيل،الكونغو الديمقراطية،الداهومي،اثيوبا،الغابون،غانا،غينيا،الهند،إندونيسيا،إيران،العراق،الأردن،لبنان،ليبيا،مدغشقر،مالي،المغرب،النيبال،النيجر،نيجيريا،باكستان،العربية السعودية،السينغال،الصومال،السودان،الطوغو،تونس،فولتا العليا،اليمن (من وثائق الأمم المتحدة –مجلس الأمن–)

[15] –وثائق مجلس الأمن أنظر الملحق رقم 02

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

تغيير مجلس الأمن من نظرته تُجاه القضية حيث في المقابل كلّف لجنة فرعية لدراسة هذه التّهم ،كما طلب المجلس من البرتغال القيام بإصلاحات سياسية و اقتصادية بما يتماشى و حقوق الإنسان و الحريات الفردية.ففي الاجتماع الذي سبق تحديد جدول أعمال الجمعية العامة بتاريخ 22 مارس 1961، طالب المندوب الياباني بإدراج الطلب الليبيري بمناقشة الوضع في أنغولا ،واستند الداعمون للموقف الليبيري على النقاط التالية[16]:

1-طبقا لنص المادة 10 من ميثاق الأمم المتحدة تستطيع الجمعية العامة مناقشة أية مسألة تدخل في نطاق الميثاق.

2-كان الموقف في أنغولا يُعرّض السلم العالمي للخطر

وفي المقابل فإن المندوب البرتغالي عارض هذا المر من منطلق أن مجلس الأمن قد ناقش المسألة من قبل،مستدلا على أن الوضع في أنغولا لا تشوبه أية شائبة و أنه لا توجد انتهاكات لحقوق الإنسان. [17]

وبعد أقل من شهرين على رفض المشروع الليبيري تقدم عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ 26 ماي 1961 وهي: (أفغانستان-بورما-كمبوديا-الكاميرون-إفريقيا الوسطى-تشاد-الكونغو برزافيل-الكونغو- قبرص-

---

[16] -ميثاق الأمم المتحدة

[17] - مادهو يانيكار :نفس المرجع،ص68

الداهومي–إثيوبيا–الغابون–غانا–الهند–اندونيسيا–إيران–العراق–ساحلالعاج–اليابان–الأردن–اللاووس–لبنان–ليبيريا–مدغشقر–مالي–المغرب–نيبال–نيجيريا–الفيلبين–العربيةالسعودية–السنيغال–الصومال–السودان–تونس–الجمهورية العربية المتحدة–فولتا العليا–اليمن–يوغسلافيا) بطلب عاجل لمجلس الأمن من أجل الوقوف على الوضعية الكارثية التي يعيشها الشعب الأنغولي " **حيث لاتزال المجازر مستمرة ،وحقوق الإنسان فيها غير محترمة ،أين يتعرض الشعب الأنغولي يوميا للقمع العسكري بسبب مطالبته بحقه في تقرير مصيره**"[18]

و أما هذا الإصرار لم يكن لمجلس الأمن سوى الرضوخ لهذا المطلب وتم عقد اجتماع بين06 و 09 جوان 1961 أين قام باستدعاء ممثلين عن الدلو التي تقدمت بالطلب وهي الهند–غانا–الكونغو–الكوزنغو برزافيل–نيجيريا–مالي–إثيوبيا و المغرب من جهة و ممثل البرتغال من جهة أخرى من اجل فتح حوار جاد حول هذه القضية و التداول فيها ،حيث دار نقاش حاد ومن أهم ما جاء في النقاش هو إصرار الاتحاد السوفياتي على إضافة جملة "...ندين الحرب الاستعمارية ضد الشعب الأنغولي ..."، ومن جملة القرارات التي اتخذها مجلس المن في القرار رقم 1603 مايلي:" **إن مجلس الأمن يدين ويستنكر بشدة أعمال القتل و القمع الحاصلة في أنغولا.... إن استمرار الأوضاع على ما هي عليه في أنغولا من المرجح أن يُعرض الأمن العالمي كله للخطر..**" وفعلا وبعد ثلاثة أيام من

[18] –وثائق مجلس الأمن

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

المداولات و بتاريخ09جوان1961 تم الإعلان عن القرار رقم 1603 تحت "**عنوان الحالة أو الوضعية في أنغولا** " بأغلبية (73) صوت ضد(02) وهما اسبانيا و جنوب إفريقيا، وامتناع(09) أصوات.[19] حيث جاء فيه:

1-يُؤكد القرار رقم1603(الدورة الخامسة عشرة) ويطلب من البرتغال أن تعمل وفقا لنصوص ذلك القرار.

2-يُطلب من اللجنة الفرعية المعيّنة بمقتضى قرار الجمعية العامة السابق ذكره انجاز مأموريتها بدون تأخير.

3-يُطلب من السلطات البرتغالية الكف فورا عن اتخاذ إجراءات القمع و فضلا عم ذلك أن تقدم كل التسهيلات إلى اللجنة الفرعية لتمكينها من القيام بمهمتها بسرعة.

4-يُعرب عن الأمل في الوصول إلى حل سلمي لمشكلة أنجولا وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

5-يُطلب من اللجنة الفرعية تقديم تقريرها إلى مجلس الأمن و إلى الجمعية العامة بأسرع ما يمكن.[20]

ونظرا لتسارع الأحداث على الساحة الداخلية فإن الدول الأعضاء في الجمعية العامة الدّاعمين للقضية الأنغولية واصلوا ضغطهم على المجتمع

---

[19] -وثائق مجلس الأمن

[20] – مادهو يانيكار :نفس المرجع،ص70

الدولي ،حيث أثار وزير الخارجية الليبيري السيد رودهول غريمس أثناء أشغال الجمعية العامة بتاريخ 28سبتمبر 1961 مسألة تزويد بعض الدول للحكومة البرتغالية بالسلاح[21] .

في أول جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1962 وبتاريخ 16جانفي 1962 تقدم كل من رئيس اللجنة الفرعية للأمم المتحدة و الخاصة بمتابعة القضية الأنغولية السيد كارلوس سالامنكا، والسيد ألفانسو أرينوس ممثل البرازيل و ممثل كل من بلغاريا و بولونيا ،تقدموا بمشروع عقوبات ضد البرتغال يخص المجالين الدبلوماسي و الاقتصادي بسبب عدم التزامه بتوصيات و قرارات الأمم المتحدة. [22]

في نفس أشغال الجمعية العامة ، و في الجلسة التي انعقدت في 19جانفي1962 قدّمت الكتلة الآفرو آسيوية للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار[23] خاص بالقضية الأنغولية يطلب من المجموعة الدولية الضغط على الحكومة البرتغالية من أجل الكف عن سياسة القمع المُسلّط على الشعب الأنغولي و ضرورة عقد اتفاق سلمي مع القيادات السياسية.

---

[21] –le Monde ,29/09/1961

[22] –le Monde ,17/01/1962

[23] –le Monde ,20/01/1962

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

ثم في جلسة عامة بتاريخ 26 جانفي 1962[24] لمناقشة الوضع في أنغولا طرح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بعض الحلول للقضية لخّصها في ثلاث نقاط

- البحث في كيفية التوجه نحو الطريقة المُثلى لتقرير المصير
- توفير الظروف اللازمة من أجل تجاوز العنف
- مستقبل العلاقات

وبهذا تكون القضية الأنغولية قد أخذت منعرجا حاسما في أروقة الأمم المتحدة سوف يكون لها الأثر البارز في مسار القرارات التي سوف تأتي لاحقا . وكان موقف البرتغال كما في كل مرّة رافضا لكل القرارات حيث بعث مندوبه خطاب لرئيس المجلس مؤكدا "**أن حكومته تعتبر عمل الأمم المتحدة غير قانوني و تدخلا غير لائق في شؤون دولة ذات سيادة**"[25]

أثناء أشغال الجمعية العامة بتاريخ 20 نوفمبر1962 قدّمت اللجنة الفرعية الخاصة بشؤون أنغولا في الأمم المتحدة تقريرا من أجل مناقشته في الاجتماع القادم حيث جاء فيه مطالبة الحكومة البرتغالية بإعطاء الشعب الأنغولي الحق في تقرير

---

[24] –le Monde ,27/01/1962

[25] – مادهو يانيكار :نفس المرجع،ص69

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

مصيره ووضع حد للسياسة العسكرية القمعية المتّبعة ضد الشعب الأعزل و إطلاق سراح جميع الأسرى السياسيين. [26]

في نفس السياق اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 19 ديسمبر 1962 قرارين يدينان الحرب الاستعمارية التي يقودها السلطات البرتغالية في أنغولا، مُطالِبة الدول الأعضاء مساعدة الشعب الأنغولي وتقديم طلب لمجلس الأمن بفرض عقوبات صارمة على البرتغال وقد حاز هذا القرار على أغلبية 57 صوت ضد 14[27] و امتناع 18 عضو.

وفي سنة 1963 و بتاريخ 11جويلية تقدم عدد من الدول العضو في الأمم المتحدة برسالة تحت رقم557 تطالب فيها المنظمة الدولية بضرورة التدخل لحل الأزمة في أنغولا و دعم حقها في استرجاع سيادتها،ومن بين الدول التي وقعت على العريضة نذكر:

الجزائر ،بورندي ،تشاد ،الكاميرون ،كونغوبرازافيل ،الكونغو ،غانا ،الغابون ،مدغشقر ،ليبيا ،سد احل ،العاج ،تونس ،الطوغو ،السودان ،الصومال ،مصر ،سوريا ،تنزانيا ،مالي ،موريتانيا ،المغ رب ،السيراليون

---

[26] –le Monde ,21/11/1962

[27] – من بين أهم الدول التي رفضت القرار :أستراليا ،بلجيكا ،كندا ،فرنسا ،إيطاليا ،لوكسمبورغ ،هولندا ،نيوزلندا ،و طبعا البرتغال..

وقد تم توجيه الرسالة إلى السيد رئيس مجلس الأمن من أجل عقد جلسة طارئة لدراسة ومعاينة الأوضاع في الدول التي تقع تحت سلطة الاحتلال البرتغالي،وقد ركّزت المراسلة على رفض الشعب الأنغولي للوضع المفروض عليه وبسبب ذلك فقد اختار الكفاح المسلح الذي اندلع سنة 1961 وسيلة لاسترجاع حقه.

وقد أقنعت الرّسالة الموجهة لمجلس الأمن بأن الطريقة التي تُسيّر بها البرتغال حكمها في أنغولا هي ضد توصيات و قرارات المجلس و الجمعية العامة للأمم المتحدة وضد توصيات اللائحة الأممية رقم 558 بتاريخ 24أفريل1963،"**حيث أعلن المجلس أن الموقف في الأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية يهدد السلم و الأمن في إفريقيا على نحو خطير،كما حث الحكومة البرتغالية على تنفيذ توصيات الجمعية العامة ودعا كافة الأعضاء إلى الامتناع عن تزويد البرتغال بكل ما من شأنه أن يمكنها من مواصلة قمع شعوب هذه الأقاليم ،وخاصة السلاح و العتاد الحربي**"[28]، لكن البرتغال رفضت التعاون مع اللجنة ومع قرارات الأمم المتحدة ،كما رفضت استقبال أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة الوضع في المستعمرات البرتغالية.

لكن الدول الأعضاء و الداعمة لحق الشعوب المستعمرة خاصة من الكتلة الآفرو آسيوية واصلت ضغطها داخل المنظمة الدولية من أجل افتكاك الحقوق مستغلة الهيئات الإقليمية الأخرى كمنظمة الوحدة الإفريقية حديثة التأسيس و التي سيأتي الحديث عنها لاحقا.وكان للنشاط الدبلوماسي الكثيف للجنة ال24 التي كلّفتها

[28] – حسن نافعة، نفس المرجع،ص186

المنظمة نتائج انعكست إيجابيا على القضية الأنغولية حيث وبتاريخ 22جويلية 1963 أدرج مجلس الأمن قضية المستعمرات البرتغالية في جدول أعماله وكانت آنذاك المغرب هي رئيسة المجلس حيث تم استدعاء الدول المكلّفة بمتابعة الملف الأنغولي وهي تونس،سيراليون، ليبيريا،مدغشقر من جهة و المندوب البرتغالي من جهة أخرى من أجل التدارس و التشاور حول الملف،ومكان من بين أهم القرارات التي خرجت بها اللجنة .

كما أصدر مجلس الأمن وتحت ضغط الأمن و تحت ضغط الدول الدّاعمة لحركة التحرير الأنغولية خاصة من الكتلة الآفرو آسيوية عدة قرارات تحت بند "**المسألة المتعلقة بالأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية**" ، وتجد الإشارة أن مجلس الأمن يرفض تسميت البلدان المحتلة من طرف البرتغال في وثائقه بالأقاليم ما وراء البحار كما كانت تسميها السلطات الاحتفالية ، بل اعتمدت الأقاليم الخاضعة في صورة غير مباشر لعدم اعترافها بأحقيتها بها.

ومن بين هذه القرارات نذكر القرار رقم 180 بتاريخ 1963/07/13 و القرار رقم 183 بتاريخ 1963/12/11،و القرار رقم 218 المؤرخ في 1965/11/23[29]، و الذي جاء بالكثير من الدعم المعنوي للقضية الأنغولية حيث نص على:

[29] – وزارة الخارجية المصرية، قرارات و توصيات و بيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963/1983نفس المرجع ،ص 96/90

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

1-الاعتراف فورا بحق شعوب الأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية في تقرير مصيرها.

2-الوقف الفوري لكافة أعمال القمع و السحب الفوري لسائر القوات العسكرية و غيرها من القوات المنتشرة الآن لهذا الغرض.

3-إصدار عفو سياسي مطلق و تهيئة الظروف التي تسمح بحرية عمل الأحزاب

4-ضرورة إجراء مفاوضات مع ممثلي الأحزاب المعتمدة داخل و خارج الإقليم بغية تحويل السلطة إلى المؤسسات السياسية التي تُنتخب بحرية و تُمثل شعوب هذه الأقاليم، وفقا لأحكام القرار رقم 1514 الصادر عن الأمم المتحدة.

5- منح الاستقلال بعد ذلك فورا لكافة الأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية وفق أماني شعوبها.

وبعد ذلك بفترة قصيرة صدر القرار الممم رقم 2107 بتاريخ 21 ديسمبر1965[30]، و الذي دعّم القرار السابق وكان اكثر صرامة و يعتبر في حد ذاته عقوبة اقتصادية للبرتغال ،حيث نص على مايلي:

1-يمنع بيع وشحن الأسلحة و العتاد الحربي أو المعدات و المواد اللازمة لإنتاج وصيانة الأسلحة للبرتغال.

---

[30] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع ، ص 96/90

2-قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة البرتغال .

3-إغلاق الموانئ بالنسبة لكافة السفن التي ترفع العلم البرتغالي.

4-منع سفن الدول من دخول أي ميناء في البرتغال أو في مستعمراتها.

5-رفض هبوط أو عبور سائر الطائرات التي تملكها البرتغال أو التي تعمل في خدمتها.

6-مقاطعة التبادل التجاري مع البرتغال.

7-منح شعوب الأقاليم الخاضعة للسلطة البرتغالية كل المساعدات المادية و المعنوية اللازمة لاسترداد حقوقها الثابتة. [31]

هذا لإضافة إلى القرار رقم 308 بتاريخ 1972/01/19 الذي طلبت من خلاله منظمة الوحدة الإفريقية مجلس الأمن بالاجتماع في إحدى بلدان إفريقيا و ذلك في محاولة من اجل افتكاك اكبر حقوق للشعوب المضطهدة الذي ناقش فيه قضية حقوق الإنسان وفق تقارير لجنة حقوق الإنسان .و كذلك القرار رقم 312 المؤرخ في 1972/02/04، والقرار رقم 322 بتاريخ 1972/11/22. فكل هذه القرارات كانت تصب في صالح حركة التحرير و دعوة البرتغاليين إلى إعطاء مزيد من الحريات و الدعوة لحق الشعب الأنغولي في تقرير مصيره مع التهديد بمعاقبة البرتغال

[31] – وزارة الخارجية المصرية، قرارات و توصيات .و بيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1983/1963،جمهورية مصر العربية،ط 1985، ص 96/90

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

4- منظمة الوحدة الإفريقية والقضية الأنغولية

تُعتبر قضايا التحرر في القارة الإفريقية من بين أهم القضايا التي أخذت حيّزا كبيرا من الاهتمام بالنسبة لمختلف اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية منذ تأسيسها،سواء خلال مؤتمرات القمّة التي تظم رؤساء الدول و الحكومات ،أو مجلس الوزراء ،هذا إضافة لقضايا التنمية و الاقتصاد و الوحدة و النزاعات و غيرها ، والقضية الأنغولية واحدة من المشاكل التي طالما سعت المنظمة لحلّها في هذه الاجتماعات .

4-1 على مستوى مؤتمرات القمّة (رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية):

فعلى مستوى مؤتمرات القمّة التي تظم رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية المنتمية لمنظمة الوحدة الإفريقية منذ تأسيسها سنة 1963 و حتى سنة 1975 تاريخ استقلال أنغولا تم إصدار أكثر من 13 قرارا حول تصفية الاستعمار.و إذا كانت القرارات الأخرى مثل تلك التي تخص تصفية الاستعمار ، والتمييز العنصري و تقارير لجنة التحرير الإفريقية تشمل جميع الدول الإفريقية التي تقبع تحت سيطرة الاحتلال الأوروبي ،فإن هناك حوالي ستة(06) قرارات خاصة بالقضية الأنغولية وحدها .

ففي الدورة العادية الأولى لرؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالقاهرة (الجمهورية العربية المتحدة) بتاريخ21/17جويلية1964،أصدر

المجتمعون قرارا خاص بالأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية ،حيث أدانوا فيه رفض البرتغال الاعتراف بحق الشعوب الواقعة تحت سيطرتها في تقرير مصيرهم وعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن.كما طالبوا من الحركات التحررية في المناطق الخاضعة للسيطرة البرتغالية بدعم كفاحها التحرري.من جهة أخرى أعلن المجلس عن التعاون من أجل مقاطعة البرتغال مقاطعة فعّالة.وتمديد فترة تفويض الدول(ليبيريا،مدغشقر،تونس،سيراليون) لتمثيل الدول الإفريقية في مداولات مجلس الأمن الخاص بمسألة الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية.[32] وفي نفس الدورة تم الطلب من الدول دعم حكومة المنفى كما أشرنا في الباب الخاص بالحكومة المؤقتة الأنغولية في المنفى(الفصل الثالث).

وفي اجتماع أكرا (غانا) بتاريخ 25/21 أكتوبر 1965 تم التطرق لمسألة الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية مرّة أخرى، حيث هذه المرّة تم تشجيع حركات التحرير الأنغولية للمضي في الكفاح المسلح مع قرار بمساعدتها بكل الوسائل المادية و المعنوية اللازمة، من جهة أخرى طالب القادة من الدول سواء التي تنتمي للمنظمة أو الدّاعمة للسلام في العالم بمقاطعة كل أشكال التعاون مع البرتغال خاصة في مجال توريد السلاح للجيش البرتغالي الذي يقاتل الشعب الأنغولي . [33]

[32] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع،ص51/47

[33] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع ،ص84/74

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

بعد ذلك بعد أقل من شهرين على الانقلاب الذي حدث سنة 1974 ضد سالازار و حكومته الدكتاتورية ، و في تاريخ 15/12 جوان 1974 انعقد اجتماع بمقديشو (الصومال) حيث ثمّن الاجتماع هذا الانقلاب من جهة و من جهة أخرى طالب من الحكومة الجديدة في البرتغال العمل على إعطاء الشعب الأنغولي حقه في تقرير مصيره. [34]

4-2 على مستوى اجتماعات مجلس وزراء المنظمة:

أما على مستوى اجتماعات مجلس وزراء المنظمة فكان هناك نشاط حثيث طيلة الفترة التي تلت تأسيس المنظمة و حتى استقلال أنغولا سنة 1975 حيث يمكن أن نسجل حوالي 42 قرارا خاص بتصفية الاستعمار في إفريقيا أكثر من ثلاثة عشر (13) قرارا خاص بأنغولا وحدها ن وهذا ما يُفسّر اهتمام المنظمة بهذا البلد الذي شهد أقدم و أطول استعمار في تاريخ القارة.

5-القرارات الصادرة عن المنظمة و الخاصة بتصفية الاستعمار:

كانت منظمة الوحدة الإفريقية الملجأ الوحيد لحركات التحرير الإفريقية في مختلف الدول وكانت في نفس الوقت منفذها تجاه العالم لإسماع صوتها ، ولحسن حظ هذه الحركات أن المنظمة كانت فتية و حديثة الولادة يقودها زعماء خرجوا من

---

[34] – وزارة الخارجية المصرية، قرارات و توصيات .و بيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1983/1963،جمهورية مصر العربية،ط 1985،ص320/319

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

رحم معاناة الثورة وعرفوا معنى الحرية ،لذلك لا نندهش عندما نجدهم يتّخذون من منظمة الوحدة الإفريقية منبرا للدفاع عن قضايا التحرر في القارة، استطاعت في ظرف وجيز أن تقلب موازين القوة لصالح استقلال الشعوب الإفريقية ، وذلك من خلال ترسان من القرارات التي سنّتها و دافعت عنها و عملت على إنجاحها ، كانت حركة التحرير الأنغولية احد المستفيدين منها، ومن جملة القرارات هذه نذكر ما تعلق بتصفية الاستعمار حيث أصدرت عدة قرارات بهذا الشأن ، ومن أهم هذه القرارات نذكر القرار الذي صدر أثناء الدورة العادية الحادية عشر المنعقدة في الجزائر بتاريخ 12/4 سبتمبر 1968 و الذي طلب "**من دول حلف الأطلس أن تكف مساعدها للبرتغال و أن كل مساعدة تقدم للبرتغال في حرب الإبادة بإفريقيا تعتبر عملا عدوانيا ضد الدول الإفريقية**"[35]، كما أوصى المؤتمر " **رؤساء دول وحكومات بأن يتّخذوا كل التدابير حتى تقوم الصحافة و الإذاعة و التلفيزيون ببذل جهود متواصلة للتنديد أمام الرأي العام العالمي بالجرائم البشعة للدول الاستعمارية وحلفائها ضد السكان الأفارقة للأقاليم المستعمرة**"[36]

وفي في السنة الموالية و أثناء انعقاد اجتماع الدورة العادية الثانية عشرة في أديس أبابا بتاريخ 22/17 فيفري 1969 أعاد المجتمعون التذكير بشأن تطور الوضع في الأقاليم الخاضعة للاستعمار وضرورة تطبيق توصيات الدورة الحادية عشرة.

---

[35] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع ،ص 142/132

[36] – نفسه ،ص320/319

وبعد ذلك بحوالي 7 أشهر و في الدورة العادية الثالثة عشرة في نفس المكان بتاريخ 6 سبتمبر 1969 صدر قرار حول تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية في حوالي 13 بند أهمها[37]:

- يؤكد شرعية النضال في أنغولا، زمبابوي،ناميبيان جنوب إفريقيا.
- يطلب من جميع حركات التحرير تكوين جبهة موحدة ضد الاستعمار.
- تضاعف المساعدات المالية و و الدبلوماسية لحركات التحرير.
- أن تقوم منظمة الوحدة الإفريقية بتحرك على المستوى الدولي لتحقيق النصر.

ويمكن القول انه في هذه الفترة ضاعفت المنظمة من نشاطها في دعم حركات التحرير في إفريقيا مستندة للمواثيق الدولية و ضربات الحركات الوطنية التحررية في البلدان المُستعمرة فكانت كل دورة إلا و تُذكِّر بضرورة تحقيق الشعوب لاستقلالها و تصفية الاستعمار و دعم حركات التحرير .

[37] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع ،ص 163/155

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية تحت بند:قرار عن الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية.

من جملة القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية لصالح المقاومة الأنغولية أنه أدرج بندا خاصا تحت مُسمى **الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية.**

حيث حاول من خلاله إبراز الممارسات العنصرية و اللا إنسانية التي يمارسها الاحتلال البرتغالي ضد الشعوب الواقعة تحت سلطته.

حيث صدر عدّة قرارات بهذا الشأن يمكن أن نلخصها فيما يلي:

في الدورة العادية الأولى لرؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالقاهرة (الجمهورية العربية المتحدة) بتاريخ21/17جويلية1964،اصدر المجتمعون قرارا خاص بالأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية ،حيث أدانوا فيه رفض البرتغال الاعتراف بحق الشعوب الواقعة تحت سيطرتها في تقرير مصيرهم وعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن.كما طالبوا من الحركات التحررية في المناطق الخاضعة للسيطرة البرتغالية بدعم كفاحها التحرري.كما أعلن المجلس عن التعاون من أجل مقاطعة البرتغال مقاطعة فعّالة.وتمديد فترة تفويض الدول(ليبيريا،مدغشقر،تونس،سيراليون لتمثيل الدول الإفريقية في مداولات مجلس الأمن الخاص بمسألة الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية.[38]

[38] – وزارة الخارجية المصرية،نفس المرجع ،ص 51/42

وفي نفس الباب و في اجتماع أكرا بتاريخ 25/21 أكتوبر 1965[39]، أكد الأعضاء من رؤساء دول و حكومات الأعضاء في المنظمة "**بضرورة تعزيز الكفاح المسلح الذي تقوم به حركات تحرير الأقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالي....**" ، كما طلب من البلدان المتاخمة للمستعمرات البرتغالية" **بإعطاء أكبر حرّية لانتقال الرجال و العتاد اللازم لتحقيق النجاح السريع للكفاح الذي يقوم به هذه الحركات...**" ،كما يطلب من الحركات التحررية في الأقاليم تحت السيطرة البرتغالية "**تعزيز كفاحها داخل أقاليمها وتوحيد الكفاح ضد الاستعمار، ويناشد سائر البلاد المحبة للحرية أن تمنح حركات تحرير المستعمرات البرتغالية التي تساندها منظمة الوحدة الإفريقية كل المعونة السياسية و الدبلوماسية و العسكرية اللازمة لتحرير أقاليمها بسرعة دون قيد أو شرط،وتناشد جميع الدول كي تمتنع فورا عن توريد السلاح للبرتغال ،حيث أن الدول الإفريقية تعتبر ذلك عملا عدائيا موجها ضد جميع الشعوب الإفريقية التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية**"

1-القرار الصادر عن الدورة العادية السابعة لمجلس وزراء المنظمة المنعقد في أديس أبابا (إثيوبيا) بتاريخ 31 أكتوبر 4 نوفمبر 1966، حيث جاء في ديباجة القرار أنه ارتكز في اتخاذ قراراته على المادة الثانية من ميثاق المنظمة التي تُحدد أهداف المنظمة و هي القضاء على كافة أشكال

[39] -نفسه ،ص84/74

الاستعمار ،كما ركز القرار على ضرورة تطبيق القرار الأممي رقم 218،و القرار الأممي رقم 2107[40]

2-في الدورة العادية التاسعة لمجلس وزراء المنظمة المنعقد في كينشاسا(الزائير) بتاريخ 10/4 سبتمبر 1967،ركّز المجتمعون في قراراتهم على "**أن الوسيلة الوحيدة لمكافحة البرتغال بفعالية هي تكوين جبهة موّحدة تضم حركات التحرير في كل إقليم**"

كما سجلوا بارتياح " **القرارات و التدابير الي اتخذتها منظمة الوحدة الإفريقية للسماح لأكبر عدد ممكن من الأفارقة الخاضعين للسيطرة البرتغالية بالانتفاع من برامج التدريب الخاصة التابعة للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة**"[41]، كما أوصى المجتمعومن بتشكيل لجنة مكونة من البلدان التالية: الكونغو برزافيل،الكونغو كينشاسا،غانا، الجمهورية العربية المتحدة(مصر-سوريا) ،زامبيا و ذلك لدراسة الوضع في أنغولا و القيام بكل المساعي لحمل حركات التحرير على تكوين جبهة موحدة لجعل الكفاح من أجل تحرير أنغولا أكثر فاعلية. [42]

---

[40] – الرجوع للقرارين في موضوع القضية الأنغولية في الأمم المتحدة

[41] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع ،ص119/104

[42] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع ،ص119/104

3-القرار الصادر عن الدورة العادية العاشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا بتاريخ 24/20 فيفري 1968[43]، و الذي يُقر بوجود جرائم حرب على الأراضي الواقعة تحت السلطة البرتغالية ، ويتهم الحكومة البرتغالية بإتباع سياسة توطين عنصرية بطردها للسكان الأصليين و منح أراضيهم للمستوطنين الأوروبيين ،من جهة أخرى يُثمّن دعم كل من حكومة الكونغو كينشاسا و الكونغو برزافيل بسبب الدّعم اللذان تقدمانه للثوار الأنغوليين من خلال استغلال أراضيهما في تحرك حركات التحرير.كما أدان القرار الجرائم الوحشية التي يرتكبها الجيش البرتغالي ضد الشعوب الإفريقية المكافحة، ويطلب في نفس الوقت من دول حلف الشمال الأطلسي بالكف عن تقديم المساعدات للحكومة البرتغالية ، كما طالبت من صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي للإنشاء بعدم منح أية مساعدة للبرتغال ما لم يعترف بحق الشعوب الواقعة تحت سيطرته بالاستقلال.و في نفس الوقت يطلب مجلس الوزراء من الدول الأعضاء بتقديم كل أشكال الدعم للشعب الأنغولي في كفاحه ضد الاستعمار. في المقابل يطلب من حركات التحرير الأنغولية بضرورة رص الصفوف و الوحدة.[44]

---

[43] – نفسه ،ص136/134

[44] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع ،ص143/132

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

وفي نفس الاجتماع طالب الحضور من لجنة الخمسة الخاصة بأنغولا بالاجتماع فورا لحمل كل من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا و حكومة أنغولا الثورية في المنفى من أجل توحيد الكفاح.

و في الدورة العادية الحادية عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر بتاريخ 12/4 سبتمبر 1968،تم التطرق للقضية الأنغولية بكثير من التفصيل حيث حملت أكثر من عشرة نقاط متنوعة بين الإدانة للجرائم الشنيعة التي ترتكبها البرتغال منتهكة ميثاق الأمم المتحدة باستعمالها للأسلحة المحظورة ،و لعدم اعتراف البرتغال لحق الشعوب الواقعة تحت سيطرته بحقها في تقرير مصيرها،و كذلك إدانة منظمة الحلف الأطلسي لتواطئها مع البرتغال.

كما طالب المجتمعون في هذه الدورة من الدول الأعضاء ببذل المزيد من الدعم للشعوب الإفريقية التي تكافح من أجل استقلالها ن والضغط من أجل فرض عقوبات على البرتغال. [45]

بتاريخ 15/12نوفمبر1974 وخلال الدورة العادية الحادية عشر لرؤساء دول وحكومات دول منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بمقديشو(الصومال) أصدر الحضور إعلان بشان الموقف السائد في البرتغال فيما يتعلق بكفاح التحرير الوطني في الأقاليم التي مازالت خاضعة للسيطرة البرتغالية،وبعد أن هنئوا الشعب البرتغالي لتخلصه من الديكتاتور سالازار

[45] – نفسه،ص 143/132

،معتبرين ذلك نتيجة لضربات الحركات التحررية ونتيجة من نتائج الكفاح المسلح في المستعمرات البرتغالية .

كما أكدوا على مساندة إفريقيا لكل حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال التام.وتذكر بالقرار الصادر بتاريخ22نوفمبر1972 من طرف مجلس الأمن و الذي طلب من البرتغال أن تتفق على الفور مع مواقف المجتمع الدولي وتوقف عملياتها العسكرية و أساليبها القمعية و التفاوض مع حركات التحرر على أساس الاستقلال، وبذلك عليها أن تبدأ بإجراءات الاعتراف بحق الأنغوليين وباقي المستعمرات البرتغالية و الاعتراف رسميا وصراحة بهذه الدول و حقهم في تقرير مصيرهم ،خاصة بعد التصريحات التي بات يطلقها القادة الجدد للبرتغال و البدء في المفاوضات مع الحركات التي تعترف بها المنظمة.في المقابل طالب المجتمعون أنه" **من واجب الدول الإفريقية الأعضاء في OUA ومن واجب التضامن السياسي الدولي تجاه شعوب أنغولا،غينيا بيساو،جزر الرأس الأخضر،موزمبيق و ساو تومي ألا تقيم علاقات دبلوماسية أو أي شكل من أشكال التعاون مع النظام البرتغالي الجديد طالما أنه لم يعترف بحق هذه الدول في الاستقلال،ولم يبدأ في مفاوضات مع حركات التحرير من أجل توليها السلطة** " .[46]

8-منظمة الوحدة الإفريقية و الأنشطة العسكرية المكثفة للاستعمارين ضد شعب أنغولا:

[46] – وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع،ص320/319

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

في سعيها لتضييق الخناق على النظام الاستعماري البرتغالي حاولت منظمة الوحدة الإفريقية

من خلال هياكلها و خاصة مجلس الوزراء تخصيص بند تحت مسمى **قرار عن الأنشطة العسكرية المكثفة للاستعمارين ضد شعب أنغولا ،موزمبيق و غينيا بيساو.**[47]

حيث ركّزت في هذا البند على إظهار جرائم الاستعمار و الوحشية التي يتعامل بها ضد الشعوب المحتلة .وقد أصدر في هذا الشأن عدة قرارات مُلزمة لأعضائها من أهمها البحث عن السبل الكفيلة بالدعم اللازم لحركات التحرير في هذه البلدان.

ففي الدورة غير العادية السابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في لاغوس(نيجيريا) المنعقدة بتاريخ 12/09 ديسمبر 1970،صدر القرار رقم 17 و الذي نص على مايلي:

"إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته غير العادية .....إذ يأخذ في الاعتبار النشطة العسكرية المكثفة للاستعمارين ضد شعب أنغولا ،موزمبيق و غينيا بيساو.

و إذ يُدرك أن الاستعماريين البرتغاليين يلقون تشجيعا في عدوانهم ضد إفريقيا من المساعدات المستمرة التي يحصلون عليها من حلفائهم و حلف شمال الأطلنطي .

---

[47] –نفسه ،ص 193/191

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

و إذ يُذكّر بكافة القرارات السابقة لمنظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة الخاصة بالاستعماري البرتغالي في إفريقيا.

و إذ يُدرك الحاجة لتقديم مساعدات عاجلة و متزايدة لحركات التحرير الوطني في انجولا...

1-يشجب بشدة الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها الاستعماريون في حرب الإبادة التي يشنوها ضد شعوب أنغولا.....

2-يشجب الدول -خاصة دول حلف شمال الأطلسي -التي تدعمه البرتغال في عدوانها الاستعماري عن طريق مواصلة مساعدتها لها.

3-يطلب من دول حلف شمال الأطلسي أن تسحب المساعدات التي تقدمها للبرتغال.

4-يُقرر أن يزيد بدرجة مناسبة المساعدات التي تقدمها منظمة الوحدة الإفريقية لحركات التحرير المناضلة ضد الاستعمار البرتغالي.

5-يطلب إلى السكرتير التنفيذي للجنة التحرير أن يعمل فورا على أن يزيد بدرجة ضخمة المساعدات المالية و المادية المقدمة....لمواجهة القوى الاستعمارية.

فمن خلال هذا القرار نلاحظ أن المنظمة لم تكتف فقط بالشجب بل حاولت أن تتهم النظام الاستعماري بالمجرم ،كما حمّلت الدول الداعمة و سمتها

بالاسم من أجل الكف عن دعمها للاستعمار و هي التي تتشدق بالسلم و العدالة. [48]

8- القرارات الصادرة عن المنظمة و الخاصة بلجنة تحرير إفريقيا:

تُعتبر لجنة تحيري إفريقيا من أهم اللجان التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية وكانت تُقدّم تقارير دورية عن وضعية المستعمرات الإفريقية ،تتشكل من مندوبين من الدول الأعضاء،وكانت بالتالي مصدرا مُهما في صياغة القرارات التي من شأنها أن تُساعد في كفاح الشعوب من أجل تقرير مصيرها ، فلم تكن تخلو دورة من دورات المنظمة إلّا وتُقدّم اللجنة تقريرا مفصلا عن المستعمرات الخاضعة للاحتلال الأوروبي ،فمثل أثناء انعقاد الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء الوحدة الإفريقية في القاهرة 13-17 جويلية 1964 ،تقدمت لجنة التحرير باقتراح خاص بأنغولا من أجل النظر في إصرار الحكومة البرتغالية على عدم منح قرار مصير شعوب مستعمراتها في إفريقيا ، و تقييم جهود و مواقف الدول الإفريقية من بيان الدورة السابقة التي انعقدت في أديسا بابا، الذي انبثق عليه تصفية الاستعمار البرتغالي في إفريقيا .

وأوصى المجلس بناء على توصيات اللجنة بضرورة بذل المزيد من الجهود للتحقيق الأهداف المرجوة، و ذلك بالتنسيق و توحيد نشاط المنظمات الحكومية الإفريقية و منظمات القومية.

---

[48] -وزارة الخارجية المصرية،نفس المرجع ،ص 193/191

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

و بعد مناقشة المجلس للقضايا سالفة الذكر ، خرجت لجنة التحرير ببيان ختامي بعد مراعاة لمطالب و توصيات اجتماع الدورة العادية الثالثة لمجلس الوزراء منظمة الوحدة الإفريقية ، و أخذ بعين الاعتبار ما انبثق عن اجتماع مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات ، و بعد اطلاع لجنة التنسيق للجنة التحرير على البيان الختامي للجنة التحرير الذي جاء فيه:

" **تكوين جبهة عمل مشتركة افريقية من أجل إعطاء دفع قوي لمطالبهم التحررية و العمل على الحد من الصراعات الداخلية للجبهات التحريرية و خاصة الدول المستعمرة ، و ضرورة التزام الدول المستقلة في المساهمة في صندوق التحرير الخاص ، كما أنه يبارك العمل العسكري المر فوق بالعمل السياسي للحركات التحررية** ".

وخلال اجتماع الدورة العادية الأولى لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية 2-11 أوت 1963 بدكار(السنغال) ، تم التطرق لسبل تصفية الاستعمار البرتغالي و محاربة التمييز العنصر في القارة الإفريقية، وتقييم جهود دولة الإفريقية الممثلة للقارة في مجلس الأمن كل من تونس و سيراليون و مدغشقر و ليبيريا.

كما خرج الاجتماع بتوصيات هامة منها:

1-تصفية الاستعمار البرتغالي من القارة الأفريقية

2-الاعتراف بجرائم الاستعمار البرتغالي و البريطاني في حق الشعوب الإفريقية

3-مقاطعة البرتغال سياسيا و اقتصاديا

و في اجتماع لمجلس الوزراء في دورته الرابعة في نيروني بكينيا 26-فبراير – 9 مارس 1965 ،أكد على قرارات اجتماع رؤساء الدول و الحكومات في دورته الأولى و المتمثلة تصفية الاستعمار و محاربة العنصرية و دعم الحركة التحررية في أنغولا .

و بعد المداولات انبثق على هده الدورة عدة توصيات بعد اطلاع عليها من لجنة التنسيق ، و تتمحور توصياته في :

1-دعم الحركات التحررية في افريقيا لنيل تقرير مصيرها بأي شكل من أشكال المقاومة

2-التزام كل الدول و الحكومات على مساهمتها في الصندوق الخاص يوصي بضرورة التنسيق بين الحركة التحررية الأنغولية في المنفى و الجبهة التحريرية في داخل ، حتى تكون هناك فعالية أكثر في الكفاح

3-يؤكد على صهر لجنة التحرير بتقدم كل المساعدات للحركات التحررية

وفي نفس السياق و نظرا للمهام الجِسام المنوطة باللجنة و نظرا للعراقيل التي تواجهها في أداء مهامها، وخلال اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الخامسة بمدينة أكرا (غانا) الممتدة من 14- 21 أكتوبر سنة 1965 ، قام هذا الأخير بعد مناقشة هيكلة و مهام اللجنة ، بإقرار توصيات إلى مجلس رؤساء الحكومات و تمثلت في:

-التزام الدول الإفريقية في المساهمة في دفع المساعدات المالية إلى الصندوق الخاص.

1- أوصى بالمحافظة على لجنة التحرير مع تقيد لها كامل المساعدات لتيسير مهامها

2- تعيين نواب عن اللجنة في كل الدول الإفريقية مع موافقة من السلطات المعنية

3-يتم تكليف الأمين العام الإداري نيابة عن المجلس بنقل التوصيات إلى مجلس رؤساء دول و الحكومات.

وكانت الدورة الحادية العاشرة لمجلس الوزراء المنعقد في 4-12سبتمبر 1968 بالجزائر دورة القرارات الثورية بامتياز فيما يخص ملف تصفية الاستعمار ،حيث انبثقت عنها عدّة قرارات و توصيات تصب كلّها لصالح حركات التحرير في الدول التي لازالت تُعاني ويلات الاحتلال من خلال التقارير التي رفعتها لجنة تحرير إفريقيا ،و انبثق عن مداولات هده الدورة قرارات أهمها :

1-مباركة الدور الذي تقوم به الحركات التحررية كل من غينيا بيساو ،موزبيق ، أنغولا و روديسا

2-التزام الدول الإفريقية بدفع حصصها لصندوق الخاص

3-التوصية بضرورة توحيد صفوف و الدخول الحركة المقاومة ضمن الحركة التحررية المعترف بها من قبل المنظمة الوحدة الإفريقية

4-توصية الدول الممثلة في الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها خلال انعقاد الجمعية القادمة حول تصفية الاستعمار

5-معاملة المناضلين للحركات التحرر في حالة القبض عليهم معاملة أسرى حرب، و هو ما يعد اعتراف ضمني بشرعية العمل المسلح من قبل الرأي العام العالمي في حالة تحقيقه، كما أنه يقر عليه أيضا اعترف بجرائم الاستعمار في حق الشعوب المستعمرة .

كما تقدم مجلس الوزراء بتوصيات إلى اجتماع رؤساء الدول و الحكومات تطالبها بوقف مساعدات دول أعضاء منظمة حلف شمال الأطلنطي للاستعمار البرتغالي ، وان تعمل على تفعيل الجانب الإعلامي سواء المكتوب أو المرئي أو المقروء من أجل كشف جرائم الاستعمار في القارة إلى الرأي العام العالمي .

و استنكرت **الدورة العادية الرّابعة عشر لمجلس وزراء المنظمة المنعقدة بأديس أبابا** في الفترة 27 فبراير إلى 6 مارس 1970 السياسة الاستعمارية تجاه أهداف منظمة الوحدة الإفريقية ، كما ثمنت تقدم الحركة التحريرية في أنغولا ، كما أقرت توصيات يوجّه لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات بشأن تقديم مساعدات مادية مع منح الأولوية للعمل العسكري .

و كذلك أمر بتكليف الأمين العام الإداري بالتنسيق مع دول الأعضاء لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا بأن يقدم تقريرا عن ايجابيات و سلبيات الاعتراف بالحكومة الثورية

الفصل الرابع:

القضية الأنغولية في الهيئات الدولية

الأنغولية في الخارج ، كما أكد على ضرورة دعم النقابات الإفريقية من أجل منحها بعد قومي و توحيدها ضمن نقابة افريقية.

وخلاصة القول أن أنغولا كان لها نصيب الأسد من قرارات منظمة الوحدة الإفريقية وساهمت هذه الأخيرة بشكل فعّال في استقلالها لاحقا لعدة أسباب من أهمها :

1-كون منظمة الوحدة الإفريقية كانت تعيش أزهى عصرها كونها حديثة النشأة ولابد لها من قرارات جريئة و ملموسة حتى تستقطب الدول لتفرض نفسها على الساحة الدولية.

2-و زعامات ثورية في قيادة المنظمة مثل بن بلة ، بومدين، عبد الناصر و كل القادة الأفارقة الذين لعبوا دورا حاسما في استقلال باقي الدول الإفريقية خاصة بعد تأسيس المنظمة سنة 1963

3-الظروف الدولية المحيطة بالقارة وبخاصة الصراع بين المعسكرين

الفصل الخامس

استقلال انغولا

1- ثورة القرنفل[1] و انعكاسها على القضية الأنغولية:

لقد كان السبب المباشر في ثورة القرنفل هو الغضب العارم الذي شمل عدة قطاعات حساسة في البرتغال و على رأسهم مؤسسة الجيش التي تذمرت من حروبها على المستعمرات و إصرار حكومة سالزار[2] الإبقاء على مستعمراتها الإفريقية و

[1] – ثورة القرنفل (،قامت في 25 أبريل 1974) كانت إنقلاب عسكري الأبيض ذو ميول يسارية قضى على الدكتاتورية الفاشية. نظم الثورة رائد في الجيش بمساعدة 300 ضابط معظمهم برتبة نقيب. ورغم مناشدة الضباط الأهالي ان يلازموا منازلهم فقد خرجت جموع غفيرة الى الشوارع وقدمت الى الجنود السجائر واللبن والطعام. كان ذلك في موسم تفتح القرنفل. فوضعت احدى نساء لشبونة زهرة قرنفل في ماسورة بندقية أحد الجنود. واقتدى بها الآخرون وأخذوا يقدمون أزهار القرنفل الى باقي الجنود.أنظر مركز الدراسات الاشتراكية، 25 عامًا على الثورة البرتغالية، مصر 1999

بدأت الثورة القرنفيلية بعد خمس وعشرين دقيقة من منتصف ليلة الخميس 25 أبريل 1974 في لشبونة حين قامت الإذاعة ببث أغنية مدينة البحر وكانت هذه الأغنية بمثابة إشارة انطلاق للوحدات العسكرية حول لشبونة لتنفيذ خطة انقلاب عسكري وضعت بعناية على يد الخياط الشبان الذين قادوا حركة القوات البحرية، وتم الانقلاب بفعالية ونجاح بعد مقاومة ضعيفة فاحتلت الوحدات العسكرية مباني الوزارات والمحطات الإعلامية ومكتب البريد والمطارات والاتصالات الهاتفية، وفي الصباح احتشدت الجماهير في الطرقات لتحية الجنود، وفي المساء كان الديكتاتور المخلوع مارشيلو كايتانو قد استسلم للقادة العسكريين الجدد للبرتغال، ومن اليوم التالي لترحيله إلى منفاه

[2] – أنطونيو دو أوليفيرا سالازار 28 أبريل 1889 شغل منصب رئيس الوزراء وديكتاتور البرتغال في الفترة من 1932 إلى 1968. كان رئيس الجمهورية في عام 1951 ، بصفة مؤقتة. أسس وقاد نوفو استادو ("الدولة الجديدة") التي حكمت و سيطرت على البرتغال من 1932 حتي 1974.

كان حاكمًا مستبدًا للبرتغال، أصبح رئيسًا للوزراء عام 1932م. ثم أعلن في العام التالي دستورًا جعله حاكمًا استبداديًا. . قبل أن يدخل سالازار في خدمة الحكومة كان خبيرًا في الشؤون المالية، وأستاذًا في علم الاقتصاد بجامعة مومبرا. في عام 1926 رفض أن يشغل منصب وزير المالية، لأنه كان يرى أنه لا يمتلك السلطة

التي كلّفت البرتغال ثمنا باهضا سواء في الأرواح أو في الاقتصاد كما جعلتها منبوذة من طرف المجموعة الدولية خاصة في عصر اتسم بالدعوة للتحرر ، لهدا السبب قام مجموعة من الضباط.

بدأت الثورة القرنفيلية بعد خمس وعشرين دقيقة من منتصف ليلة الخميس 25 أبريل 1974 في لشبونة حين قامت الإذاعة ببث أغنية مدينة البحر وكانت هذه الأغنية بمثابة إشارة انطلاق للوحدات العسكرية حول لشبونة لتنفيذ خطة انقلاب عسكري وضعت بعناية على يد الضباط الذين قادوا حركة القوات البحرية

الكافية لحل مشاكل البرتغال المالية. وفي عام 1928 تردت الحالة الاقتصادية في البرتغال لدرجة أن الحكومة أعطت سالازار السلطات التي طالب بها.

أقام سالازار دولة عسكرية، فوضع النقابات تحت إدارة الحكومة. ومنع حرية الصحافة والحريات السياسية، وأقام الاقتصاد على قواعد محكمة، ولكنها كانت على حساب الأجور، ورفاهية كثير من المواطنين. و في وسط الحرب العالمية الثانية احتفظ سالازار بحياد البرتغال. فأصبحت العاصمة لشبونة حلقة الوصل بين الدول الحليفة ودول المحور، حيث كان عملاؤهم يعملون بحرّية تامة في أنحاء الدولة المختلفة. ومع ذلك استطاع سالازار أن يحافظ على علاقات البرتغال التقليدية بإنجلترا، ومنح الدول الحليفة قواعد جوية وبحرية في جزر الآزور، وهي مجموعة جزر برتغالية.

تزايدت المعارضة السياسية ضده في البرتغال في أواخر الخمسينيات. لفتت سياساته نحو أنغولا وموزمبيق، وبعض المستعمرات البرتغالية الأخرى في إفريقيا أنظار العالم في أواخر الستينيات، حيث عمل سالازار على الاحتفاظ بسيطرة البرتغال على هذه المستعمرات بالرغم من عدم موافقة الأمم المتحدة والأفارقة. منذ عام 1968 بدأ يعاني من شلل في الدماغ عجز معه عن القيام بواجباته. أُبعد سالازار عن الحكم بطريقة لم يكن يتوقعها، وتولى السلطة مكانه مارسيلو كايتانو، وتوفي سالازار بعد ذلك بسنتين.من موقع https://ar.wikipedia.org/wiki

بعد نجاح الانقلاب الذي وجد مساندة شعبية كبيرة مما جعله انقلاب أبيض لم ترق فيه أي قطرة من الدم ،أصبح الجنرال السابق أنطونيو دي سبينولا [3]رئيسًا للبرتغال

كان هدف القيادة الجديدة تحسين ظروف المعيشة خاصة تحت ضغط العمال الذين خرجوا في أول ماي بمناسبة عيد العمال للاحتفال رافعين شعارات محاسبة الفاسدين .

و نظرا للظروف المحيطة بثورة القرنفل و ما تبعها من إضرابات عمالية و ثورات مضادة لها من قبل النظام القديم كادت أن تتعطل بسببه الحياة في البرتغال

و بعد الضغوطات الكبرى التي تعرض لها النظام البرتغالي من قبل الهيئات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و التي كانت تطالب الحكومة البرتغالية بضرورة إعطاء الشعب الأنغولى استقلاله ،و بعد الضربات التي كان يتلقاها الجيش البرتغالي جرّاء اندلاع العمل المسلح سنة 1961 ،و تأثير هذه الحرب على السياسة الداخلية للبرتغال التي أصبحت هشّة أكثر من أي وقت مضى مع بداية سنوات السبعينيات من القرن الماضي لم يجد النظام الجديد بدا من فتح باب الحوار مع الحركات الأنغولية من اجل إيجاد إطار اتفاق تتحصل بموجبه انغولا على استقلالها .[4] لذلك فقد قرّرت الحكومة الجديدة التوجه إلى مفاوضات مع الحركات الثورية الثلاثة في أنغولا بغية تسوية القضية نهائيا.

---

[3] – أنطونيو دي سبينولا (António de Spínola) (. 1910 – 1996 م) هو سياسي، وضابط من البرتغال ولد في إستريموز البرتغالية . يحمل رتبة عسكرية فريق أول قام بنقلاب على الرئيس سالزار خلال ثورة القرنفل سنة 1974

[4] – مجلة الاشتراكي، **20 عشرون سنة عن الثورة البرتغالية**، مجلة تصدر عن حركة الاشتراكيين الثوريين ، مصر ،22مارس 2016

2- محادثات ألفور[5] و امضاء اتفاق الاستقلال

انطلقت محادثات ألفور في العاشر من شهر جانفي سنة 1975 ، و تشكلت أطراف المفاوضات من ممثل رسمي عن الحكومة البرتغالية و ممثلين عن الحركات الأنغولية الثلاثة المشاركة في الثورة التحريرية و هي MPLA / FNLA/UNITA

و بعد مفاوضات طويلة و هامة اتفق الطرفان على إمضاء برتوكول أو ميثاق الاستقلال و الذي جاء في 11 فصلا كل فصل يحوي عددا هاما من المواد تنوعت بين الأمور السياسية الاقتصادية الاجتماعية و نقل السلطات إلى غيرها من المواد المصيرية التي تحدد طبيعة و نوع الاستقلال. فماهي أهم بنود هذا الاتفاق؟

[5] – ألفور ALVOR مدينة صغيرة ساحلية تقع جنوب البرتغال على المحيط الأطلسي

3-قراءة في بروتوكول الاستقلال الأنغولي[6]:

جاءت الفصول ال 11 للميثاق مختلفة باختلاف مجالات الحياة في انغولا ، لكنها شاملة لمختلف الجوانب ، فجاء **الفصل الأول** تحت مُسمى **استقلال أنغولا** تناول الطريقة التي ستنال بها انغولا استقلالها و الكيفية التي سيتم بها تنفيذ آليات هذا الاستقلال ، يندرج تحته 10 نقاط أساسية ،تتضمن في أول بند منه اعتراف البرتغال بالاستقلال التام لأنغولا و بذلك دعوة لباقي الدول بالاعتراف بهذه الدولة المستقلة ، كما تعترف بالحركات الثلاثة الأساسية التي ستقود البلاد بعد الاستقلال و هي :

- الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا **FNLA**
- الحركة الشعبية لتحرير أنغولا **MPLA**
- الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا **UNITA**

و في نفس الباب في المادة الثالثة منه تُعرّف أنغولا على أنها جزء لا تتجزأ حدودها الجغرافية و السياسية ،و في هذا دعوة صريحة لرفض مطالب الانفصاليين في **كبيندا** [7] الذين كانوا يطالبون باستقلالها عن انغولا منذ سنة 1963.

---

[6] – أنظر النص الكامل للميثاق الاستقلال في الملحق 06

المصدر:

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMDictionnaire?iddictionnaire=1752

[7] – تبلغ مساحة كابيندا 7.283 كيلومتر مربع كما قدر عدد سكانها في عام 2006 ب(264,584) نسمة، ويحدها المحيط الأطلسي غرباً، وجمهورية الكونغو إلى شمالاً، وجمهورية الكونغو الديمقراطية شرقاً وجنوباً. يفصل حوض نهر الكونغو كابيندا عن أنغولا. تمسك كابيندا بمطالبها بالسيادة على الذات باعتبارها كانت

أما **المادة الرابعة** من ميثاق الاستقلال فقد تم من خلالها تحديد اليوم الرسمي للاستقلال و الذي حُدّد ب تاريخ 11نوفمبر 1975، ويذاع في أنغولا من قبل الرئيس البرتغالي او يُعيّن من ينوب عنه. و تصيف المادة أنه و حتى يتم الإعلان الرسمي عن الاستقلال في نوفمبر 1975 فإن حكومة انتقالية ستتشكل ابتداء من 31 جانفي يقودها مفوض سامي .

وطبقا لهذا فإن الحكومة البرتغالية و الحركات الأنغولية مطالبة بالالتزام بالتوقف النهائي عن إطلاق النار على كامل التراب الأنغولي.

من جانبها تتعهد الحكومة البرتغالية بنقل السلطة تدريجيا إلى الانغوليين.

كما انه سيعلن عفو شامل لجميع السجناء السياسيين و الموقوفين بسبب أعمل تدخل في سياق الحرب التحريرية .

و يتناول **الفصل الثاني** دور و نشاط و صلاحيات **المفوض السامي** الذي سيحكم أنغولا بمعية الحكومة المؤقتة في الفترة الممتدة بين 31 جانفي و 11 نوفمبر 1975 ، فجاءت المواد الخاصة بهذا الفصل للتعريف بهذا المفوض و ما هي الصلاحيات التي سيضطلع بها طيلة مدة تسييره لشؤون البلاد بعد ان يتم ترسيمه من قبل الحاكم البرتغالي و يؤدي اليمين الدستورية

تحت الحماية البرتغالية، حيث عرفت باسم الكونغو البرتغالية في مايو 1963، أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية العضو رقم 39 رغم وقوعها تحت الاستعمار. في 1 أغسطس 1975، أعلنت جبهة تحرير جيب كابيندا استقلال كابيندا غير أن هذا الاستقلال لم يحظ باعتراف البرتغال أو غيرها من الدول.

دخلت قوات الحركة الشعبية لتحرير أنغولا كابيندا في 11 نوفمبر 1975 وضمتها إلى أنغولا، مستندة في ذلك على اتفاقية ألفور، والتي منحت البرتغال عبرها أنغولا استقلالها عن البرتغال، نصت على أن "كابيندا هي جزء من أنغولا". ولكن الكابيندييين لا يعتبرون الاتفاق شرعيا لأنه لم يوقعه ممثلون عن كابيندا، ولا من قبل جبهة تحرير جيب كابندا. https://ar.wikipedia.org/

لذلك، ليصبح بذلك مسؤولا أما السلطات البرتغالية و من المهام التي تدخل في صلاحيات المفوض السامي:

- يمثل رئيس الجمهورية و يضمن الاتفاق الكامل مع الحكومة الانتقالية و احترام القانون
- حماية و ضمان الأمن داخل أنغولا
- ضمان تنفيذ اتفاق الاستقلال
- ضمان انهاء عملية الاستعمار البرتغالي في أنغولا
- حضور اجتماعات مجلس الوزراء دون حق التصويت
- توجيه السياسة الخارجية لأنغولا.

أما **الفصل الثالث** فقد جاء محددا لصلاحيات **الحكومة الانتقالية** ، حيث ينص على أن الحكومة الانتقالية تُسير من طرف اللجنة الرئاسية هذه اللجنة تتكون من ثلاثة أعضاء ممثلين للحركات الثورية الثلاثة ،مهمة اللجنة الرئاسية توجيه وتنسيق الحكومة الانتقالية، بالاستشارة مع المفوض السامي إذا رأت في ذلك ضرورة بشأن المسائل المتعلقة بعمل الحكومة.

ولا تكون قرارات الحكومة الانتقالية سارية و نافذة ما لم تُتخذ بأغلبية الثلثين.

كما أن رئاسة الحكومة تكون بالتناوب بين الحركات الثلاثة

تتشكل الحكومة الانتقالية من الوزارات التالية : الداخلية والإعلام والعمل والضمان الاجتماعي، والشؤون الاقتصادية والتخطيط والمالية والعدل والنقل والاتصالات، والشؤون الصحية والاجتماعية، والأشغال العامة والإسكان والتخطيط الحضري والتعليم والثقافة والزراعة والموارد الطبيعية.

يتم تعيين الوزراء بنفس النسبة التمثيلية للحركات الثلاثة ، ويؤدون اليمين الدستورية أما رئيس الجمهورية أو مفوضه السامي

و نظرا لطبيعة الحكومة الانتقالية، يجب أن يكون توزيع الوزارات على النحو التالي:

- يقوم رئيس الجمهورية البرتغالية بتعيين وزراء للشؤون الاقتصادية والأشغال العامة والإسكان وتخطيط المدن والنقل والمواصلات.
- تُعيّن الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA وزراء الداخلية، الشؤون الصحية والاجتماعية والزراعة، ومن جهتها تُعين الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA وزراء الإعلام و التخطيط والمالية والعدل، كما يُعيّن الاتحاد الوطني لتحرير كامل انغولا UNITA وزراء العمل والضمان الاجتماعي، والتعليم والثقافة والموارد الطبيعية.
- تقوم الحكومة الانتقالية بمراقبة سير عمل الإدارة العامة
- وتعزيز وصول المواطنين الأنغوليين للوظائف ومناصب المسؤولية
- تسهر على إعداد وضمان إجراء انتخابات عامة للجمعية التأسيسية الأنغولية
- تنفيذ عملية إعادة التنظيم القضائي في أنغولا، تحديد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وإنشاء الهياكل اللازمة لضمان التطور السريع للاقتصاد أنغولا
- تقوم الحكومة الانتقالية بسن المراسيم والقوانين التشريعية .
- العمل من خلال التعاون مع المفوض السامي على ضمان وسلامة الأشخاص والممتلكات.

- ضمان وحماية الحقوق والحريات الفردية أو الجماعية.و بخصوص

الفصل الرابع فقد جاء خاصا **بلجنة الدفاع الوطني** تعريفها و مهامها

حيث تتألف لجنة الدفاع الوطني على النحو التالي:

- المفوضية السامية
- اللجنة الرئاسية.
- هيئة الأركان العامة

يعمل المفوض السامي على إبلاغ لجنة الدفاع الوطنية لجميع المسائل المتعلقة بالدفاع الوطني، على حد سواء في الداخل والخارج، وذلك حتى يتسنى:

- تحديد وتنفيذ السياسة العسكرية المنبثقة عن هذا الاتفاق.
- ضمان وحماية الحدود الحالية لأنغولا ضمان السلام والأمن والقانون والنظام العام.
- تعزيز سلامة الأشخاص والممتلكات.

يترأس المفوض السامي لجنة الدفاع التي تتخذ قراراتها عن طريق التصويت بأغلبية بسيطة

تتألف هيئة الأركان العامة من اللجنة الرئاسية ، المفوض السامي وثلاثة ضباط من قيادة حركات التحرير.

توضع الأركان العامة تحت السلطة المباشرة للمفوض السامي.

تتكون القوات المسلحة من الجنود المنتمين إلى حركات التحرر الأنغولية الثلاثة في نفس العدد الكلي مع القوات البرتغالية في القوات العسكرية المختلطة، على أساس عددي التالية:

8000 رجل ينتمون إلى الحركة الشعبيةFNLA .

8000 رجل ينتمون إلى الجبهة الشعبية MPLA .

8000 رجل ينتمون إلى الاتحاد الوطني UNITA

24000 جندي ينتمون إلى القوات المسلحة البرتغالية.

بعد 1 أكتوبر 1975 تبدأ القوات المسلحة البرتغالية بإخلاء تواجها في القوات العسكرية المختلطة ، لتنتهي بتاريخ 29 فبراير 1976

إضافة إلى هذا تقوم لجنة الدفاع الوطنية بتنظيم قوات الشرطة المختلطة للحفاظ على القانون والنظام العام.

و يكون تشكيل قيادة قوات الشرطة بنفس تشكيل الجيش أي كل حركة لها ممثل موحد وتوضع هذه القوة تحت سلطة وإشراف لجنة الدفاع الوطني.

و جاء **الفصل الخامس** خاص بفئة **باللاجئين والمشردين**

لم يهمل ميثاق الاستقلال فئة المشردين و اللاجئين الذين دفعت بهم الحرب إلى التخلي عن أملاكهم و العيش في دول أخرى كلاجئين ، لذلك طالبت من الحكومة المؤقتة و فور أدائها اليمين الدستورية للحكومة الانتقالية أن يتم تعيين لجان من قبل المفوض السامي والحكومة الانتقالية، تعمل على التخطيط وإعداد الهياكل والوسائل والقيام بالإجراءات اللازمة للتعامل مع اللاجئين . وسوف يشرف على عمل هذه اللجان من قبل وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، حيث يجب أخذ التدابير اللازمة لضمان العودة

السريعة إلى الحياة الطبيعية للمشردين وإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية للبلاد.

أما بخصوص **الحياة السياسية و تنظيمها** فقد أفرد له الميثاق **الفصل السادس** و الخاص بالانتخابات العامة للجمعية التأسيسية(أو البرلمان) الأنغولية ،حيث تم تكليف الحكومة الانتقالية بتنظيم انتخابات عامة لتشكيل جمعية تأسيسية خلال مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ تنصيبها.

يتم الترشيح للمجلس التأسيسي من قبل الحركات الثلاثة السالفة الذكر الممثلة الشرعية للشعب الأنغولي الترشيحات إلى الجمعية التأسيسية إلى الأمام بشكل خاص من قبل حركات التحرر

تُنصب الحكومة الانتقالية، لجنة مركزية، لصياغة القانون الأساسي والتحضير للانتخابات لجمعية تأسيسية، وبعد الموافقة على هذا القانون تقوم اللجنة المركزية بما يلي:

- صياغة القانون الانتخابي.
- تنظيم قوائم الناخبين.

كما تناول **الفصل السابع** من اتفاق الاستقلال قضية **الجنسية الأنغولية** ، حيث اعتبر الميثاق أن الدولة البرتغالية وحركات التحرر ثلاثة يتعهدون بالتعاون من اجل القضاء على كل ما يترتب على الاستعمار. حيث تلتزم الحركات الثلاثة على عدم التمييز بين المواطنين و أن المواطنة الأنغولية تشمل كل مواطن ولد في أنغولا أو له محل الإقامة فيه، شريطة أن يلتزم المواطن المقيم في أنغولا بتطلعات الأمة الأنغولية و هويتها.

أما الأفراد الذين لم يولدوا في أنغولا، ولكن استقروا هناك، يمكنهم كسب الجنسية الأنغولية وفقا للقواعد التي تحكم الجنسية الأنغولية المنصوص عليها في القانون الأساسي.

و لتنظيم الأمور اكثر سوف تتشكل لجنة مختلطة تدرس الاتفاقات الخاصة بتنظيم أشكال التنازل عن الجنسية الأنغولية للمواطنين البرتغاليين المقيمين في أنغولا، ووضع المواطنين المقيمين البرتغاليين في أنغولا والمواطنين الأنغوليين المقيمين في البرتغال.

و بخصوص **المواضيع الاقتصادية و المالية** فتم إدراجها تحت **الفصل الثامن** ،ومما جاء فيه أن تتعهد الدولة البرتغالية إلى تسوية مع دولة أنغولا بخصوص الممتلكات التي تعود لهذه الأخيرة على الأراضي الأنغولية او خارجها.

و في هذا السياق تتشكل لجنة مختلطة خاصة ممثلة للحركات الثلاثة تتألف من خبراء مُعينين من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية البرتغالية والحكومة الانتقالية لدولة أنغولا، لحصر وجرد قائمة الممتلكات والاعتمادات وتطرح الحلول الممكنة لتناقش من قبل الحكومتين.

و لتسهيل عمل اللجنة ،تتعهد الدولة البرتغالية لتزويد اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة مع كافة المعلومات والبيانات في التصرف فيها والتي قد تحتاج لجنة من أجل التوصل إلى استنتاجات مدروسة واقتراح حلول منصفة في إطار المبادئ الحقيقة والاحترام للحقوق المشروعة لكل طرف.

من جهتها تسعى الدولة البرتغالية لمساعدة الدولة أنغولية في إنشاء البنك المركزي بشروط يتم الاتفاق عليها في اللجنة المشتركة للمواضيع المالية. ومن مهام هذه اللجنة أيضا تنظر في جميع المسائل المالية، واقتراح حلول عادلة.

أما الأطراف الثلاثة MPLA/UNITA/FNLA فتتعهد ،باحترام الممتلكات والمصالح المشروعة للمواطنين البرتغاليين المقيمين في أنغولا.

الفصل التاسع: في التعاون بين أنغولا والبرتغال: في هذا الفصل تناول الميثاق قضية التعاون بين البلدين و المُستعمِر و المُستعمَر، الحكومة البرتغالية من جهة، وحركات التحرر من جهة أخرى، يلتزم فيه الطرفان بإقامة روابط بناءة ودائمة والتعاون في كافة المجالات، وتحديدا في المجال الثقافي والفني والعلمي والاقتصادي والتجاري ،و كذا المجالات المالية والعسكرية النقدية، على أساس الاستقلال والمساواة والحرية والاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل في المصالح.

أما **الفصل العاشر** فتم تسميته **باللجان المختلطة**

سيتم من خلاله تعيين لجان متساوية في التمثيل من قبل المفوض السامي، بالاتفاق مع اللجنة الرئاسية، لبحث واقتراح حلول للمشاكل الناجمة عن تصفية الاستعمار وإرساء أسس التعاون النشط بين البرتغال وأنغولا، وخاصة في المجالات التالية:

ا. الثقافية والفنية والعلمية.

ب. الاقتصادية والتجارية.

ج. النقدية والمالية.

د. عسكري

و جاء في ختام الميثاق **أحكام عامة** تناولها **الفصل الحادي عشر** و هي عبارة عن استدراك أو احاطة بالمواضيع العامة التي لا يمكن إدراجها في الأبواب السابقة مثل المسائل الناشئة عن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية والتي لا يمكن حلها وفقا للشروط الفنية. أعلاه يجب أن تسوى عن طريق المفاوضات بين الحكومة البرتغالية وحركات التحرر.كما تؤكد الحركات الثلاثة و الحكومة البرتغالية احترامها للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و أيضا التنصل بنشاط جميع أشكال التمييز الاجتماعي، وخاصة الفصل العنصري.

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول مباشرة بعد التوقيع عليه من طرف رئيس الجمهورية البرتغالية.

4-الأوضاع في أنغولا بين 31 جانفي و 11 نوفمبر 1975:

لم يكن إمضاء معاهدة ألفور أو ميثاق الاستقلال نهاية لاحتلال أنغولا بقدر ما كان بداية لصراع طويل أتى على الأخضر و اليابس ، فبعدما كان الأنغوليون يتهيؤون للاحتفال بالاستقلال و الحرية في بلادهم و بعدما بدأ اللاجئون و المهاجرون في الاستعداد للدخول بدأت بوادر صراع على السلطة بين الأطراف المتنازعة متمثلة في حركات التحرير الثلاثة أعادت الأمور إلى نقطة الصفر ،فماهي أهم المراحل التي مرت بها أنغولا بين تاريخ إمضاء معاهدة الاستقلال في 31 جانفي 1975 و إعلان الاستقلال 11 نوفمبر 1975؟

الفصل الخامس: استقلال أنغولا

يعتبر جل المؤرخين أن الحرب الأهلية الأنغولية لم تكن حربا داخلية أو محلية بقدر ما كانت خارجية نشبت كصراع سياسي بين المعسكرين السوفياتي و الأمريكي إبان الحرب الباردة.

حيث تُعتبر حالة أنغولا مثالاً معبراً عن الأخطار التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية ، من جهة و صراع الإديولوجيا من جهة أخرى .

و هذا ما يفسره التدخل السافر لكل من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي و الصين و البرازيل في الشؤون الداخلية لأنغولا، هذا التدخل أدى إلى حصول استقلال مؤقت سرعان ما تحول إلى حرب أهلية ،فماهي الخلفيات الحقيقة لهذه الحرب ؟

تُعتبر الحرب الأهلية الأنغولية واحدة من الظواهر التاريخية التي يجب التطرق إليها بالدراسة و التمحيص من كل جوانبها ،سواء السياسية ،الاجتماعية و الاقتصادية فرغم التقارب في التركيبة الاثنية و العقدية للشعب الأنغولي الذي كان على بعد أيام من الاستقلال قدّم في سبيله الكثير إلا انه كان عُرضة لحرب أهلية طاحنة

هذه الحرب كان أساسها الصراع على السلطة بين حركات التحرر السابقة الذكر ورغم ان اتفاق ألفور كان يعطي لكل حركة نصيبها من الحكم في أنغولا، إلا أن ذلك لم يضع حدا للأطماع التي كانت تستشري في عقول و رغبات قادتها ، فحاولت كل حركة الاستئثار بالحكم لوحدها .و ما جعلها تزداد حدة هو انها دخلت دائرة الصراع الدولي ،حيث أُعتبِرت هذه الحرب بمثابة جزء من الحرب الباردة بسبب تدخلات دولية واسعة النطاق مباشرة وغير مباشرة مثل الاتحاد السوفيتي، كوبا، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الذين كانوا أطرافا أساسية في الحرب حيث تُعتبر

حالة أنغولا مثالاً معبراً عن الأخطار التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية ، من جهة و صراع الإديولوجيا من جهة أخرى .[8]

ومن جهة أخرى يعتبر التعدد العرقي و الإثني للحركات التحررية في انغولا هو الآخر عاملا مهما في الصراع الذي نشب بعد الاستقلال ،حيث وجدت في أنغولا ثلاث حركات تحرر لمكافحة الاستعمار من 1950. كانت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في المقام الأول تعمل في المناطق الحضرية و في العاصمة لواندا و تتألف إلى حد كبير من شعب شمال مبوندو على النقيض من الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا ويونيتا حيث أن FNLA تتألف إلى حد كبير من شعب باكونغو من شمال أنغولا، أما حركة يونيتا هي فرع من الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا، فكانت تتألف بشكل رئيسي من شعب أوفمبوندو القاطن في مرتفعات الوسطى الأنغولية، كل هذه القبائل شكلت عائقا في سبيل الوحدة بعد الاستقلال.

5- الحرب الأهلية عائقا في طريق الاستقلال:

لم يكد يمض على توقيع اتفاق ألفور في 15 جانفي 1975 من طرف الحركات الثلاثة الأنغولية و الحكومة البرتغالية سوى 6 أشهر حتى قامت الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في جويلية 1975 بإجبار الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا على الخروج من العاصمة لواندا ، كما قامت على دفع الاتحاد الوطني لتحرير كامل أنغولا UNITA على الانسحاب من معقلها في الجنوب، فكان هذا التصرف سببا مباشرا في دخول أنغولا حربا أهلية امتدت على مدار ثلاثة عقود من الزمن، ونظرا لكون أنغولا كانت محط اهتمام الدول الأجنبية في ظل الصراع المتنامي خلال

[8] –جريدة الوسط، العدد 3346 – السبت 05 نوفمبر 2011م

الحرب الباردة فقد تدخلت جنوب إفريقيا في 23 أكتوبر بإرسال ما بين 1500 و2000 من قواتها من ناميبيا إلى جنوب أنغولا من أجل دعم الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا و الاتحاد الوطني لتحرير كامل أنغولا ، في محاولة تثبيت حكومة مؤيدة لها[9] و إحباط مخطط الحركة الشعبية لتحرير للسيطرة على السلطة، فلم تمر أكثر من ثلاثة أسابيع على هذا التدخل حتى استولت جنوب أفريقيا و قوات UNITA على عواصم خمس مقاطعات، بما في ذلك نوفو ريدوندو وبنغويلا.

في المقابل كان المعسكر الشيوعي يتربص الفرص لبسط نفوذه في المنطقة عندما تدخلت كوبا الحليف الاستراتيجي لل MPLA بإرسال 18000 من جنودها كجزء من تدخل عسكري واسع النطاق إضافة إلى 230 مستشاراً عسكرياً[10].

لقد كان للتدخل الكوبي دورا حاسما في صد في قوات – الاتحاد الوطني لتحرير كامل أنغولا UNITA و الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا(FNLA) مدعومة بقوات جنوب إفريقيا و التي كانت سابقا قد خسرت في معركة كيفانغودو و أُجبرت على التراجع نحو زائير، و سمحت هزيمة الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا للحركة الشعبية لتحرير أنغولا بتعزيز سلطتها في العاصمة لواندا[11] .

من جهتها كانت حكومة جنوب إفريقيا – مع بداية نوفمبر و اقتراب يوم إعلان الاستقلال– تراقب الوضع عن كثب محاولة قدر المستطاع مساعدة حلفائها ،ففي

---

[9] –Frederic Grah Mel,Hélix Houphouet–Boigny,la fin et la suite ,ED de cerap CARTHALA ,Paris,p 157

[10] - أنظر الملحق 10 وثيقة من الأرشيف القومي الكوبي

[11] Augusta Conchiglia ,Quand Cuba se battait pour l'Angola , Le monde diplomatique ,janvier 2017

اليوم الذي سبق اعلان الاستقلال 10 نوفمبر 1975 تم ترتيب اجتماع بين رئيس وزراء جنوب أفريقيا جون فورستر و جوناس سافيمبي هذا الأخير اقنع الحكومة الجنوب إفريقية بإبقاء قواتها .

في هذه الظروف بدأت حرب الإعلانات و البيانات تنتشر بين زعماء الحركات المتناحرة فأعلن أوغوستينو نيتو، زعيم الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA استقلال مقاطعة أنغولا البرتغالية تحت اسم جمهورية أنغولا الشعبية في 11 نوفمبر 1975.

في نفس الفترة أعلن زعيم الاتحاد الوطني لاستقلال كامل انغولا UNITA استقلال جمهورية أنغولا الديمقراطية الاشتراكية و عاصمتها هوامبو، و أعلنت الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FNLA إنشاء جمهورية أنغولا الديمقراطية و عاصمتها هي أمبريز مما جعل كل حركة تسمي البلاد على هواها و كل منها تدّعي السيادة على البلاد.[12]

أما الحادث الذي كان السبب المباشر في اندلاع الحرب الأهلية بين الإخوة الفرقاء هو إقدام جبهة تحرير كابيندا، المسلحة و المدعمة من الحكومة الفرنسية، الإعلان عن استقلال كابيندا تحت اسم جمهورية كابيندا و تعتبر كبيندا هي شريان حياة نظرا لغناها بالمواد الأولية و الطاقوية .

[12] –Jaques Lévesque ,La Guerre d'Angola et le role de Cuba en Afirque ,etudes internationales vol 9,N 3p 429/434

و في حوار مع أحد المواقع المتخصصة يذكر السيد نغولا كابانغو [13] يذكر بعض الظروف التي تلت ليلة اعلان الاستقلال و الأسباب التي أدت للحرب الأهلية، حيث اتهم زعيم الجبهة الوطنية لتحرير انغولا السيد كابنغو نغولا الإدارة الاستعمارية بانتهاك اتفاقات ألفور (البرتغال)، بعد أن اختارت الجبهة الشعبية كشريك مفضل وإقصاء الأطراف الأخرى التي أمضت على الاتفاق . و يضيف السيد نغولا أن الطرفين البرتغالي و الجبهة الشعبية اعتمدا هذا الانتهاك حتى قبل انعقاد القمة وذلك خلال اجتماع سري عُقد في الجزائر العاصمة (الجزائر) بين الرئيس أغوستينو نيتو والوفد البرتغالي بقيادة الرائد ميلو أنتونيس قاد.

حيث أثبت هذا اللقاء أنه كان "مهزلة" حقيقية ،أدى في ظرف قصير إلى فشل اتفاق آلفور مما أدى إلى حرب أهلية استمرت عدة سنوات كانت نتيجتها الآلاف من القتلى، المشوهين والأرامل واليتامى واللاجئين والنازحين.

ويعود نغولا إلى الحديث عن حيثيات اعلان الاستقلال فيقول أنه و بناء على اتفاق مسبق بين الأطراف الأنغولية و بناء على طلب من هولدن روبرتو كان له شرف إعلان الاستقلال الوطني، وذلك في منتصف ليلة 11 نوفمبر أمام آلاف من المواطنين والأجانب، حيث أُعلنت أنغولا كدولة مستقلة.

لكن الذي حدث أن البعض اتهم نغولا بإعلان و يجي مقاطعة مستقلة في الشمال بسبب حادثة معزولة تمثلت في رفع العلم الرسمي للجبهة الوطنية لتحرير أنغولا من طرف أحد الأشخاص بدلا عن علم أنغولا المستقلة حيث اعتبر هذا العمل

[13] –ولد نغولا كابانغو بتاريخ 11 فيفري 1943 بلواندا كان من مؤسسي الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا رفقة هولدن روبيرتو حيث خلفه على رئاسة هذه الحركة شغل عدة مناصب سياسية في البلاد و أحد معاصري و الفاعلين خلال الحرب التحريرية و الحرب الأهلية في أنغولا

بمثابة انقلاب على الاتفاق ودعوة لاستقلال مقاطعة و يجي عن أنغولا .لكن نغولا يؤكد ان هذا الأمر لم يحدث بل استعمل كذريعة للتنصل من اتفاق آلفور .

أما عن حقيقة فشل الاتفاق بين الحركات الثلاثة و قيام حرب أهلية بين الأشقاء الأنغوليين فيرجع كبانغو نغولا السبب إلى أن للبرتغال دور كبير في ذلك بسبب استعمالها لسياسة التفرقة لأن البرتغال و رغم تغير النظام إلا أن العقلية الاستعمارية لم تتغير حيث لم تهضم خروجها من أنغولا بعد اكثر من مئات السنين ، لذلك عمدت إلى اختيار شريك يناسب اطماعها و إديولوجيتها فاختارت الجبهة الشعبية و رئيسها أوغوستينو نيتو لحكم أنغولا و من هنا جاء رفض الأطراف الأخرى لهذا التوافق الأنغولي البرتغالي مما أحدث صداما دمويا نتجت عنه حربا أهلية طويلة المدى بين الفرقاء [14] .

و كنتيجة لهذه التغيرات على الساحة الأنغولية و في مبادرة لقطع الطريق على الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا المدعومة من المعسكر الشرقي و بعض الدول الإفريقية مثل الجزائر أعلنت كل من الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا FLNA و الاتحاد الوطني لتحرير كامل انغولا UNITA بتاريخ 23 نوفمبر 1975 عن حكومة ائتلافية خاصة مقرها في هوامبو. و أصبح هولدن روبرتو و جوناس سافيمبي رئيسين و تولى خوسيه نديلي و جوني بينوك إدواردو منصب رئيسا الوزراء. [15]

في هذه المرحلة الحاسمة و الحساسة من تاريخ أنغولا و بعد أن أصبحت الساحة مسرحا مفتوحا على كل الاحتمالات بدأت الدول الكبرى و الباحثة عن المصالح

---

[14] – للاطلاع على الحوار كاملا طالع الموقع: http://www.mbokamosika.com/article-la-version-du-fnla-sur-l-independance-de-l-angola-61499924.html

[15] - أنظر الحوار في نفس الوثيقة

الضيقة سواء سياسية كانت ،إستراتيجية أو إديولوجية مثل جنوب إفريقيا، كوبا ،الصين ،الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي تبدي نيتها في التدخل في الصراع بدعم أحد الأطراف المتناحرة مما زاد لهيب اشتعال الحرب الأهلية التي أتت على الأخضر و اليابس فيما بعد.

و لعل السبب الذي زاد من تعقد الأمور هو أن بعضا من جنود هذه البلدان كان فعليا على الأراضي الأنغولية كما ذكرت سابقا تحارب مع الحركات التحررية مثل القوات الكوبية و بعض الدول الأخرى كانت بصماتها واضحة من خلال الدعم المادي مثل جنوب إفريقيا و الصين و حتى الولايات المتحدة التي دخلت في خط المواجهة لأول مرة و بطريقة مباشرة في دعم أحد الأطراف المتنازعة بعدما كانت في السابق في صف الحكومة البرتغالية ،ففي هذا الباب يقول السيد هنري كسنجر [16] وزير الخارجية الأمريكي في تلك المرحلة " أنه و في أعقاب لقاء آلفور طالبت وكالة الاستخبارات الأمريكية زيادة منحة روبيرتو نيتو إلى 300 ألف دولار ،لأنه

[16] – هنري ألفريد كسنجر والأصح هاينز ألفريد كسنجر 27 مايو 1923 في فورت، بافاريا، جمهورية فايمار باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، ولد وسمي هاينز ألفريد كسنجر، كان أبوه معلماً، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام 1938 من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين الألمان. التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك. حصل على الجنسية الأميركية عام 1948 والتحق بالجيش في نفس العام. شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من 1973 إلى 1977 في عهد الرئيس جيرالد فورد، وكان، قَبْلاً، مستشارَ الأمن القومي في حكومة الرئيس ريتشارد نيكسون. لعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزياراته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978. عيّنه الرئيس رونالد ريغان في عام 1983 رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى. وأخيراً قام الرئيس جورج بوش (الابن) بتعيينه رئيساً للجنة المسؤولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001. من منصة البيانات المفتوحة من المكتبة الوطنية الفرنسية — http://data.bnf.fr/ark:/12148/cb12172096d

في هذا الوقت بالذات قرر الاتحاد السوفياتي و منذ نهاية 1974 زيادة تسليح قوات الجبهة الشعبية من أجل كسب رهان الحرب و تقوية جانبها ضد خصومها ،تمهيدا للسيطرة على أنغولا بعد الاستقلال ، من جهة أخرى كان الكوبيون يدربون أفراد الجبهة عسكريا و التي بدأت تحصل على الأسلحة من ميناء برازافيل"[17]

ويضيف الكاتب أنه في مقابل هذا التحرك السوفياتي و أنصاره فإن حكومة جيرارد فورد [18]

و رغم معارضتها للماركسية إلا أنها لم تعمد للحيلولة دون وصولها للحكم في إفريقيا لكن الخط الأحمر الذي وضعته الإدارة الأمريكية هو أن تصل هذه الحركات للحكم بدعم مباشر من السوفيات .ففي 19 أفريل 1975 وصلت تقارير تفيد بأن الخط الأحمر قد تم تجاوزه بالفعل في أنغولا ،فالنزاع القائم حسب الرئيس الزامبي كينيت

[17] –هنري كسنجر،سنوات التجديد تر هشام الدجاني ،منشورات دار العبيكان ،أبو ظبي 2010،ص712

[18] – جيرالد فورد (14 يوليو 1913 – 26 ديسمبر 2006). -الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأميركية. ولد في أوماها، نبراسكا، وهو ينتمي إلى الحزب الجمهوري. حكم الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الواقعة ما بين 1974– 1977. تخرج من جامعتي متشغان ويال. و-عمل في المحاماة. انتخب نائباً في مجلس النواب عن ولاية ميشيغان. -عينه الرئيس نيكسون نائباً له خلفاً لسبيرو أجنو. -تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأميركية إثر استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون بسبب فضيحة ووتر غيت العام 1974، -هو أول شخص يتولى منصب نائب الرئيس ثم الرئيس من دون ترشيح وانتخاب. و-استخدم صلاحياته الفيدرالية ليمنح عفوا عن كل الجرائم التي ارتكبها نيكسون في عهده. واتخذ موقفاً محافظاً اتجاه الشئون الداخلية فيما أوكل الشؤون الخارجية لهنري كسنجر. -خاض معركة الرئاسة ضد جيمي كارتر من الحزب الديموقراطي الذي فاز عليه في الانتخابات التي جرت في نوفمبر 1976 بفارق 2 في المئة من الأصوات، وقد كانت مدة رئاسته من 9 أغسطس 1974 إلى 20 يناير 1977 منصة البيانات المفتوحة من المكتبة الوطنية الفرنسية — http://data.bnf.fr/ark:/12148/cb124889486

كاوندا [19] لم يكن داخليا خاصا فالجبهة الشعبية كانت آداه في يد موسكو [20]، من هذا المنطلق أكد رئيس كاوندا و بعض رؤساء الدول الأفريقية مثل جوليوس نيريري[21] رئيس تانزانيا و موبوتو سيسيكو [22] رئيس الزائير على ضرورة التدخل الأمريكي لدعم جوناس سافيمبي ، فحسب الإدارة الأمريكية أن تدخل الاتحاد السوفياتي في القضية الأنغولية لم تشهد له القارة الإفريقية مثيل و ما لم تتدخل الولايات المتحدة في مواجهة هذا التدخل فإن السوفيات سيسطرون على باقي الحكومات الافريقية الهشة

ومن اجل حل هذه المعضلة طرح وزير الخارجية الأمريكي كسنجر على مكتب الشؤون الافريقية ووكالة الاستخبارات برنامج عمل لمساعدة سافيمبي ،حيث يقول كسنجر في هذا الموضوع :" كانت القضية الأنغولية تدفعنا لدخول الصراع مع القوى الأخرى في إفريقيا لذلك كان العمل على دعم القوى غير الشيوعية لمجابهة الجبهة الشعبية ، فكانت أولى الخطوات نحو ساحة القتال هو تعيين خبير في مكتب الشؤون الافريقية التابع لوزارة الخارجية الأمريكي حيث يكون هذا الخبير ضليع بالنزاعات ،و بعد مدة من التشاور تم الاتفاق على تعيين السفير السابق في

---

[19] – كينيث ديفيد كاوندا (ولد 28 أبريل 1924)، كان أول رئيس لزامبيا من 1964 إلى 1991

[20] – هنري كسنجر ،سنوات التجديد ، المرجع السابق،ص513

[21] – جوليوس نيريري (13 أبريل 1922 في بوتياما – 14 أكتوبر 1999 في لندن) كان سياسي تنزاني. درس بين عامي 1949 و1952 في جامعة إدنبرة بالمملكة المتحدة. أصبح بعدها مدرس، أسس عام 1954 الاتحاد الوطني الإفريقي تنغانيكا كحزب وطني. أصبح عام 1960 رئيسا للوزراء. ثم رئيسا لتنجانيقا عام 1962. من موقع wikipidia

[22] – موبوتو سيسي سيكو (14 أكتوبر 1930 – 1997)، ثاني رئيس لجمهورية الكونغو الدمقراطية من 1965 إلى 1997 (غير اسم الدولة إلى زائير في 1971 حتى 1997). من موقع wikipidia

الشيلي بين سنوات 1973/1971 [23] السيد نانت ديفيز ومن أهم المميزات التي جعلت كسنجر يقترح هذا الاسم هو كونه عمل في فيلق السلام في إفريقيا إضافة لكونه أستاذ في جامعة هاورد كما انه كان كاهنا في الكنيسة الزنجية و متعاطف مع الزنوج فكل هذه الصفات تؤهله للعب دور فعّال في أنغولا ، والجدير بالذكر أن أنغولا كانت تنتمي في هذه الفترة إلى فئة العمليات العسكرية السرية التي كانت تخوضها و تمولها الحكومة الامريكية في مواجهة المد الشيوعي مثل غواتيمالا و اللاووس ، ومن مميزات هذه الفئة السرية أن عملياتها تتميز بصفتين أساسيتين هما:

1-الأولى هي أن ميزانية تمويل هذه العمليات لا تمر عبر القنوات الرسمية كالكونغرس ووزارة المالية

2-الثانية أن الولايات المتحدة لا تعلن نهائيا عن مثل هذه العمليات لأي جهة كانت.[24]

أما على الصعيد الميداني فكان تدخل الولايات المتحدة لوجيستيكيا عبر الحدود ما الزائير لسببن الأول هو طول الحدود مع انغولا مما يصعب مراقبة النشاط و الثاني هو تحمس رئيس الزائير لدخول الو م أ معترك الحرب في أنغولا.

بتاريخ 07 ماي 1975 يبعث السيد نانت تيفيز برسالة إلى الخارجية الأمريكية يطلب منهم التريث و عدم التدخل المباشر في أنغولا خاصة قبل إعلان الاستقلال، وفي شهر جوان تبعث الإدارة الأمريكية اثنين من كبار موظفي الخارجية إلى الزائير

---

[23] –شهدت فترة هذا السفير الانقلاب على الرئيس الشيلي الموالي للمعسكر الشيوعي حيث كان لهذا السفير دورا مهما في عملية الانقلاب.

[24] – هنري كسنجر،سنوات التجديد ، المرجع السابق،ص717

للاطلاع على الوضع وهما السيد شلدون فانس سفير سابق في الزائير و وولتر كاتلر المدير الإقليمي في الزائير و كانت نتيجة عمل هذين الرجلين انهما ابلغا إدارتهما بتاريخ 27 جوان 1975 بأن موبوتو لا يريد سيطرة حكومة يدعمها السوفيات قرب حدود بلاده لذلك فهو يريد مساعدة عاجلة من الأمريكان و سيسهل لهم المهمة [25]

في هذه الظروف يذكر كسنجر أن القوات الموالية للسوفيات ممثلة في الجبهة الشعبية كانت تتقدم تدريجيا في حربها ضد الحركات الأخرى حيث استطاعت أن تطرد قوات روبيرتو من جل الأراضي الأنغولية و كرد فعل على هذا التطور و استجابة لطلب الرئيس الزائيري قامت الادارة الامريكية ممثلة في جهاز استخباراتها بضخ مبلغ 06 مليون دولار لمساعدة هولدن روبيرتو .

لقد كانت أمريكا تعلم أن انتصارات الجبهة الشعبية المدعومة سوفياتيا سيكون له الأثر الكبير على البلدان المجاورة المتحالفة مع المعسكر الغربي، كون حكومات هذه البلدان سوف تراجع حساباتها و مواقفها من أمريكا ،كون الولايات المتحدة بهذا الموقف السلبي لم يعد لها دور مؤثر في المنطقة ،لذلك وجب عليها أن تستدرك الأمر في أسرع وقت ممكن ، حيث تقرر في اجتماع بتاريخ 18 جوان 1975 بمقر الرئاسة و في اجتماع ترأسه الرئيس فورد نفسه الاتفاق على المضي قدما نحو دعم قوات روبيرتو و كانت الخطة تتمثل في تقديم الموال اللازمة حيث وصل المبلغ الإجمالي لحدود 20 مليون دولار مع الدفع بحملة إعلامية عن طريق إعطاء معلومات دقيقة للصحافة تبين فيها حجم التدخل السوفياتي في انغولا ، ثم القيام

[25] – هنري كسنجر، نفس المرجع،ص727

بحملة في الهيئات الدولية كهيئة الأمم و منظمة الوحدة الإفريقية من اجل سحب اعترافها بالجبهة الشعبية من أجل عزلها دوليا و الدعوة لانسحاب كلي للقوات الأجنبية ، و إذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد ثبتت على موقفها من الصراع الداخلي فإن الأمم المتحدة قامت بعد الإعلان استقلال انغولا في شهر ديسمبر 1975 بدعوة الدول الأجنبية للخروج من انغولا و عدم ارسال الأسلحة للجبهات المتقاتلة فيما بينها و ذلك خلال أشغال جمعيتها العامة العادية حيث تم تبني القرار بأغلبية 108 مقابل رفض 15 و امتناع 16صوت، كما طلبت من فرنسا الضغط على الدول الإفريقية التي تدور في فلكها و الناطقة بالفرنسية لمساعدة أمريكا سياسيا ، فكان مع اقتراب موعد الاستقلال و حسب التقديرات الأمريكية أن الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا UNITAيسيطر على 3/2 ثلثي الأراضي الأنغولية [26]

في ظل هذه الظروف و مع اقتراب يوم الاعلان الرسمي عن الاستقلال كانت الساحة الأنغولية تعج بالمقاتلين الأجانب كما كانت مسرحا للتحركات الدبلوماسية تحسبا لأخذ مواقع و لعب الأدوار الرئيسة بجانب الحكومة الجديدة ، ورغم النداءات المتكررة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية و هيئة الأمم لإخلاء الساحة من القوات الأجنبية إلا أن الواقع كان يثبت عكس ذلك

فجنوب أفريقيا كان نشاطها مكثفا في الحدود الجنوبية لأنغولا ،مما حذا بالجنود الكوبيون أسبوعا قبل إعلان الاستقلال مرفوقين ببعض السوفيات بالتوجه نحو لواندا أين قاموا بقيادة قوات تحالف الحركة الشعبية لتحرير أنغولا – الدول الشيوعية.

[26] – هنري كسنجر، نفس المرجع،ص724

هذا التواجد و التدخل الأجنبي في أنغولا كان انعكاسا مباشرا للحرب الباردة و صورة من صورها السلبية على الأراضي الإفريقية مثل الأحداث التي شهدتها الفيتنام في آسيا حيث ان اللاعبين الأساسيين في الحرب الباردة و هما الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية لم يذق شعبها مرارة هذه الحرب و لم تحترق أراضيها بلهيب أسلحتها الفتاكة ،لكن العكس هو الذي حصل حيث صدرت أفكارها كما انتعش اقتصادها بفضل المبيعات الهائلة للأسلحة و العتاد الحربي الذي كانت تصدره هاتين الدولتين للدول المتناحرة و للجماعات المتقاتلة و هو نفس الشيء الذي يحدث في أيامنا هاته.

يبقى في الأخير أن نقول بأن الحرب الأهلية التي نشبت غداة الاستقلال في أنغولا قد أفرغت الاستقلال من محتواه ،هذا الاستقلال الذي كان أمل الانغوليين على مر العقود للتخلص من الهيمنة البرتغالية و بناء دولة حديثة و عصرية ،فشهدت أنغولا حربا أشرس و قتالا أعمى و دمارا أشمل من الذي شهدته خلال حربها على البرتغاليين استمر طيلة عقدين من الزمن.

الخاتمة

الخاتمة:

إن دراسة ظاهرة الحركة الاستعمارية في إفريقيا بالجامعة الجزائرية لا تزال في بداياتها مقارنة بالدراسات الأخرى، لأسباب عديدة منها الأكاديمية كون أحداث الاستعمار و الحركات الوطنية و تنامي الفكر التحرري و الاستقلال في القارة السمراء ليست ببعيدة عنا من الناحية الزمنية مما يجعل المادة العلمية كالأرشيف غير متوفرة ، وهو حال دراستنا هذه التي تصل فترتها الزمنية حتى سنة 1976، كما أن الدراسات الخاصة بإفريقيا في جامعاتنا في مرحلة الدكتوراه تكاد تعد على الأصابع .

لذلك فإن اهتمامي في هذا البحث كان بالدرجة الأولى هو نفض الغبار و تسليط الضوء على جانب من جوانب الحركات التحررية في إفريقيا و المتمثلة في حركة التحرير في أنغولا علّها تكون بداية لسلسلة لمواضيع متشابهة تخدم البحث العلمي بالدرجة الأولى نثري بها مكتبتنا التاريخية ،كما يمكن للنتائج التي توصلت إليها أن تكون بداية لأسئلة أخرى يهتم الباحثون تباعا.

و من جملة النتائج التي حواها عملي المتواضع هذا أذكر:

1- تعتبر الحركة الاستعمارية التي قام بها البرتغاليون في أنغولا الأقدم في تاريخ الاستعمار الحديث ،فلم تكن مجرد حركة من اجل المادة و ازدهار التجارة ،بل تعتبر امتدادا للحروب الصليبية التي قامت بها الكنيسة بعد سقوط غرناطة أو الخلافة الإسلامية في أوروبا لأنها تتبعت المسلمين في بادئ الأمر نحو شمال إفريقيا ثم استمرت بعد ذلك نحو الجنوب في

محاولة لنشر المسيحية حتى تكون في نطر المحتلين سدا منيعا لانتشار الإسلام في هذه المناطق.

2- انعكاس الحرب الباردة بصورة واضحة على حرب التحرير في أنغولا حيث كان كل معسكر له أنصاره يسعى لدعمهم ماديا و إعلاميا و سياسيا وهو ما أثر على الحركة الوطنية حيث أصبحت الساحة تشهد معارك بين الأنغوليين أنفسهم كل حركة تسعى أن تستأثر على الساحة السياسية و القتالية ،وهو ما جعل الاحتلال البرتغالي يسعى للاستثمار في هده الخلافات لإطالة عمر الاحتلال او فشل دعاة الاستقلال.

3-رغم حداثة عهدها و قلة إمكانياتها كانت منظمة الوحدة الإفريقية تمثل دعما قويا لحركة التحرير في أنغولا سواء محليا من خلال محاولة رأب الصدع بين الأشقاء و كذا الدعم المادي المتمثل في توفير السلاح و المال ، أو في نشاطها على المستوى الدولي من خلال نشاط الدول الإفريقية العضو في الأمم المتحدة و التي كان لها الدور الفعّال في كشف جرائم الاحتلال البرتغالي في أنغولا ، من خلال الضغط على الدول لاستصدار القوانين التي تجرم الاستعمار البرتغالي، وفعلا فقد كان لهذه القرارات الدور الحاسم في استقلال أنغولا.

4-عكس ما كانت تدّعيه الحكومة البرتغالية بكون الشعب الانغولي شعب جاهل و غير متحضر تثبت لنا فترة العشيرنيات من القرن الماضي حضور قوي للمثقفين و السياسيين في الساحة الفنية و السياسية و العلمية لانغولا من خلال الجمعيات و النوادي و الأحزاب التي كانت القاطرة و السبّاقة لولوج الأنغوليين معترك السياسة ومنه المطالبة بالاستقلال.

5-رغم أن مبادرات الوطنيين من أجل الاستقلال في أنغولا كانت مع مطلع القرن العشرين إلا أن النشاط الحقيقي لم ينطلق و لم يحقق مبتغاه إلى مع نهاية الستينيات من القرن الماضي بعدما توفرت ظروف العمل المسلح و السياسي في آن واحد مع تواجد منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة

6-الملاحظة الأخرى هي أن النّشطاء السياسيين و قادة الأحزاب الذين فجّروا العمل المسلح كانوا ممن تعلّموا في المدارس الأوروبية بعدما تعذر عليه التعليم في موطنهم بسبب سياسة التجهيل التي اتبعها الاستعمار البرتغالي

7-إن حركة التحرير في أنغولا لم يكن ليكتب لها النجاح لولا دعم بعض الدول منفردة بغض النظر عن انتمائها للهيئات الدولية و تُعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي قدّمت كل الإمكانات اللازمة لدعم الثّوار في أنغولا سواء من خلال التحرك الدبلوماسي ،أو كذلك من خلال الدعم المباشر العسكري و المتمثل في تدريب الثّوار أو المادي بتقديم مبالغ مالية معتبرة كما أسلفنا الذّكر .

الملاحق

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

التي تكافح من اجل استقلالها الكامل ، وبخاصة مع الحركات الشعبية والسياسية التي تكافح ضد الاستعمار البرتغالي .

ب ـ تعزيز الوحدة بين جميع شعوب القارة الافريقية على اساس احترام الحرية والكرامة والتقدم السياسي والاقتصادي لكل من هذه الشعوب .

جـ ـ توحيد الشعوب الافريقية وفقا للارادة الحرة لكل شعب . وعن طريق الوسائل الديموقراطية والسلمية .

د ـ معارضة اية محاولة لضم اي شعب او قهره.

هـ ـ في غضون توحيد الشعوب الافريقية يجب صيانة المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة والفلاحين في كل بلد .

٤ ـ النظام الديموقراطي :

أ ـ نظام جمهوري ديموقراطي علماني لانجولا .
ب ـ ضمان حرية التعبير والوعي والدين وحرية الصحافة والاجتماع والانضمام الى الجمعيات

مكتبتنا العربية

وحرية الاقامة والتراسل .. الخ ، بالنسبة للشعب الانجولي بأسره .

جـ ـ جميع المواطنين الانجوليين بصرف النظر عن القومية او العنصر او الجنس ، او الطبقة الاجتماعية او المستوى الثقافي او المهنة او الوضع الاقتصادي او العقيدة الدينية او المعتقد الفلسفي سيكون لهم الحق في التصويت عند سن الواحدة والعشرين .

د ـ النظام الانتخابي يقوم على الاقتراع العام والمتساوي والمباشر والتصويت السري .

هـ ـ الجمعية التشريعية لشعب انجولا ستكون هي الجهاز الاعلى لسلطة الدولة التشريعية .

د ـ الجمعية التشريعية لشعب انجولا ستكون نتيجة لانتخابات عامة حرة ، وفي الانتخابات العامة الحرة فان الاحزاب السياسية الكبيرة يمكن ان تقدم مرشيحها على اساس قائمة واحدة او بقوائم منفصلة .

ز ـ الجمعية التشريعية لشعب انجولا ستضع الدستور لجمهورية انجولا .

ح ـ جميع اعضاء الجمعية التشريعية لشعب انجولا سيتمتعون بالحصانة البرلمانية .

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

مكتبتنا العربية

ط ـ الجمعية التشريعية لشعب انجولا ستعين حكومة ائتلافية تقوم بالتعزيز الفعال للوحدة بين الاقليات القومية او العنصرية . وكل مناطق البلاد ، وكل الطبقات الاجتماعية ، وكل الاحزاب السياسية وتعبر في اصالة عن ارادة الامة في دعم حرية انجولا وتقدمها وضد خضوع البلاد للمصالح الاجنبية سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او الاقليمية او الثقافية .

ى ـ حكومة جمهورية انجولا ستكون أعلى جهاز للسلطة التنفيذية .

ك ـ حكومة جمهورية انجولا ستستمد سلطاتها من الجمعية التشريعية لشعب انجولا وستكون مسئولة عن سياستها امام تلك الجمعية .

ل ـ كل اقليم مستقل ذاتيا سيكون له الحق في اصدار قوانين اقليمية تلائم ظروفه الخاصة شريطة الا تتعارض هذه القوانين مع التشريع العام لانجولا .

م ـ افرقة الجهاز الاداري باسره في البلاد .

ن ـ ضمان الامن الشخصي لجميع الاجانب الذين يطيعون القوانين السارية في البلاد وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ه ـ التعليم الاقتصادي وتنمية الانتاج :

ا ـ تخطيط الاقتصاد الانجولي وتنميته تدريجيا .

ب ـ تحويل انجولا الى بلد قوى ومزدهر وحديث وصناعي ومستقل اقتصاديا .

جـ ـ تنمية الزراعة وفق الاهداف الاولية التالية : القضاء على زراعة المحصول الواحد ، الزيادة التدريجية للانتاجية الزراعية ، والمكننة التدريجية للعمل الزراعي .

د ـ الانشاء والتوسع التدريجي للمشروعات التجارية والصناعية التابعة للدولة ، والتعاونيات التجارية والتعاونيات الانتاجية، الانشاء التدريجي للصناعة الثقيلة وللصناعات الخفيفة من اجل انتاج السلع الاستهلاكية .

هـ ـ اضطلاع الدولة بالتنقيب عن مصادر الطاقة بالبلاد .

و ـ الغاء الامتيازات التي منحها النظام الاستعماري للمشروعات الاجنبية .

ز ـ اعادة انشاء وتنمية الصناعات الافريقية التقليدية .

ح ـ تنمية المواصلات والنقل .

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

مكتبتنا العربية

ط ــ حماية الصناعة الخاصة والتجارة الخاصة .

ى ــ تشجيع الصناعة الخاصة والتجارة الخاصة اللتين تكونان مفيدين للشعب واقتصاد الدولة .

ك ــ المشروعات التي يديرها الاجانب ستكون مطالبة بالخضوع للقوانين الجديدة السارية في انجولا.

ل ــ حماية المشروعات الاقتصادية التي يديرها الاجانب والتي تكون ذات فائدة لحياة الشعب الانجولي وتقدمه ، ولتعزيز استقلاله الحقيقي .

م ــ التنمية الكثيفة للعلاقات الاقتصادية بين المدن والريف بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف ورفع مستوى معيشة الفلاحين .

ن ــ اقرار سياسة تضع في اعتبارها مصالح كل من المستخدمين واصحاب الاعمال .

س ــ انشاء بنك للدولة واصدار عملة قومية ومنع التضخم وتثبيت سعر العملة .

ع ــ فرض رقابة الدولة على التجارة الخارجية لانجولا لصالح كل الشعب .

ف ــ اعادة النظر في ديون انجولا المزعومة للبرتغال. وتخفيض العجز في ميزان انجولا التجاري والموازنة بين دخل البلاد ونفقاتها .

ص ــ الغاء النظام الضريبي الذي ادخله الاستعماريون البرتغاليون واقرار نظام ضريبي جديد عادل ورشيد ومبسط .

ث ــ ضبط الاسعار وتثبيتها .

خ ــ اتخاذ الاجراءات لمكافحة المضاربة .

٦ ــ الاصلاح الزراعي :

ا ــ اقرار اصلاح زراعي بهدف القضاء على كل المظالم والغاء الاحتكار الخاص لانتاج السلع الزراعية وتطبيق المبدأ القائل بان « الارض لمن يفلحها » .

ب ــ التاميم التام للاراضي المملوكة لمناهضي حركة الشعب والاستقلال العاجل لانجولا . وللخونة والاعداء الصرحاء لدولة انجولا المستقلة الديموقراطية .

جـ ــ اقرار حد اعلى لحيازات الافراد في الريف على ان يكون لوضع الارض في كل منطقة ما يستحقه من اعتبار .

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

مكتبتنا العربية

د ـ بعد اعادة النظر في سند الملكية لكل حيازة تشترى الدولة باسعار معقولة المساحات التي تزيد على الحدود التي يقررها القانون .

هـ ـ توزيع الارض على الفلاحين المعدمين ، وعلى اولئك الذين لا يمتلكون مساحة كافية منها .

و ـ الملاك الجدد للاراضي التي اعيد توزيعها بطريقة قانونية لن يكونوا مطالبين بدفع اية مبالغ للملاك الذين صودرت اراضيهم او للدولة .

ز ـ حماية الحقوق التي اكتسبها الفلاحون في مجرى نضال الشعب من اجل استقلال انجولا .

٧ ـ سياسة العدالة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي :

أ ـ حماية الدولة لحقوق العمال والفلاحين وجميع الطبقات الاجتماعية التي تدافع بفعالية عن استقلال انجولا وعن سيادة الشعب الانجولي ووحدته، وعن وحدة اراض البلاد .

ب ـ الالغاء الفوري لنظام العمل الاجباري (السخرة) .

جـ ـ احترام الاستقلال الحقيقي لنقابات العمال والتنظيمات المصرح بها قانونا .

د ـ اقرار يوم العمل ذي الثماني ساعات والاصدار التدريجي لتشريع جديد من أجل حماية العمال .

هـ ـ اقرار الدولة لحد ادنى لاجر العمال والتنفيذ الحازم للمبدا القائل :

اجر متساو مقابل العمل المتساو والقضاء على كل تمييز اساسه الجنس او السن او الاصل العرقي .

و ـ حماية الكنائس ودور العبادة والمؤسسات الدينية التي يقرها القانون .

ز ـ المساواة الكاملة في الحقوق دون تمييز على اساس الجنس في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وسيكون للنساء نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال .

ح ـ مساعدة الدولة للنساء الحوامل والاطفال الصغار .

ط ـ اقرار الرعاية الاجتماعية ورعاية المواطنين الانجوليين والمعوزين بسبب المرض ، او البطالة

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

مكتبتنا العربية

التي لا يكونون هم سببا لها ، او الشيخوخة او العجز .

ى ــ القضاء التدريجي على البطالة والعمل المضمون للعمال اليدويين والمكتبيين وموظفي الحكومة وخريجي المدارس .

ك ــ الرعاية الخاصة لكل المواطنين الذين اصيبوا بالعجز نتيجة لمشاركتهم الفعالة في الكفاح من اجل استقلال انجولا . ورعاية الاسرة التي توفى عائلوها من اجل الوطن الانجولي .

٨ ــ تنمية التعليم والثقافة والتدريب :

ا ــ القضاء على البنيان الاستعماري والامبريالي للتعليم واصلاح النظام التعليمي القائم وتنمية التعليم والثقافة والتدريب ووضعها في خدمة حرية الشعب الانجولي وتقدمه السلمي .

ب ــ الحملة المطفرة السريعة ضد الامية على نطاق البلاد .

جـ ــ التعليم العام سيكون في يد الدولة وتحت اشرافها المباشر .

د ــ التعليم الابتدائي الزامي ، والتقدم التدريجي نحو التعليم الابتدائي المجاني .

هـ ــ تنمية التعليم الثانوي والتقني « الفني » والمهني وبدء التعليم العالي .

و ــ اقامة علاقات ثقافية مع البلدان الاخرى وتقديم تدريب اساسي ومتقدم للمثقفين اللازمين لبناء البلاد .

ز ــ تشجيع وتنمية العلوم والتكنولوجيا والاداب والفنون .

ح ــ اقامة تسهيلات ملائمة وعالية الكفاية في المناطق الريفية من اجل الرعاية الطبية والصحية لسكان الريف ، والتنمية المتوازنة للخدمات الطبية والصحية على المستوى القومي .

ط ــ القضاء على الدعارة وادمان الخمور .

ى ــ تشجيع ومساندة الانشطة التقدمية للشباب .

ك ــ تشجيع وحماية التربية البدنية على نطاق البلاد .

٩ ــ الدفاع القومي :

ا ــ انشاء قوة وطنية ذات قدرة دفاعية كافية وتكون على اتصال وثيق بالشعب وخاضعة كلية لامرة المواطنين الانجوليين .

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

ب ـ تسليح الجيش وتجهيزه وتدريبه على الفور وبطريقة سليمة ووضع معايير موحدة لتدريس العلوم العسكرية واقامة علاقات ديموقراطية بين الضباط والجنود . وتعزيز الانضباط وتنمية وتقوية الحس القومي في داخل الجيش ، ومكافحة جميع الاتجاهات نحو الاقليمية .

١٠ ـ سياسة خارجية مستقلة وسلامية :

ا ـ اقامة وصيانة العلاقات الدبلوماسية مع جميع بلاد العالم على اساس المبادىء التالية :

الاحترام المتبادل للسيادة القومية والتكامل الاقليمي (وحدة الاراضي) ؛ عدم الاعتداء ، عدم التدخل في الشئون الداخلية ، المساواة والمنفعة المتبادلة ، التعايش السلمي .

ب ـ احترام المبادىء التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة .

جـ ـ عدم الانضمام الى اية كتلة عسكرية .

د ـ اقامة علاقات خاصة اساسها حسن الجوار والتعاون مع الدول المتاخمة لانجولا .

هـ ـ حماية الانجوليين المقيمين في الخارج .

مكتبتنا العربية

اعلان الاستقلال

الساعة .. صفر .. ١١ نوفمبر ١٩٧٥

باسم شعب انجولا ، تعلن اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير انجولا (م . ب . ل ا) ، رسميا وامام افريقيا والعالم ، استقلال انجولا .

في هذه الساعة ، يقف الشعب الانجولي واللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير انجولا ، دقيقة صمت من اجل اولئك الابطال الذين سقطوا في سبيل استقلال الوطن ، ونعلن عزمنا على ان تظل ذكراهم حية الى الابد .

وتجاوبا مع اعمق مشاعر وتطلعات الشعب ، تعلن الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، ان بلدنا الذي تاسس هو جمهورية انجولا الشعبية .

وخلال الفترة ما بين اتفاقية الفور ، وبين هذا الاعلان ، كانت الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، هي وحدها التي لم تنتهك الاتفاقيات المعقودة .

لقد احجمنا منذ زمن بعيد ، عن ان نعترف باعوان الامبريالية في الداخل ، كحركات للتحرير .

واما فيما يتعلق بالبرتغال ، فان عدم احترامها

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

لاتفاقيات الفود قد اتضح ، ضمن امور اخرى ، حين كانت تلوذ بالصمت دائما ، بشان الغزو واللذي كانت بلادنا ضحية له ، من جانب الجيوش النظامية وقوات المرتزقة ، هذا الغزو الذي بات معروفا على نطاق انحاء العالم كله ، لم يحظ حتى بالتعليق من جانب السلطات البرتغالية التي لم تمارس سيادتها، في الواقع ، سوى في المناطق التي حررتها الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، ومن جهة اخرى ، فان حركتنا تواجه في الميدان قوى رجعية مختلفة ، تشكل نوعا من القوة الدولية الفاشستية ضد شعبنا الانجولي . ويضم هذا التحالف ، قوات ، رجعية برتغالية تشارك في غزو جنوب البلاد . ولم تفشل حكومة البرتغال في مواجهة هذا الغزو فحسب ، وانما اضفت عليه ـ ضمنا ـ صفة الشرعية بصمتها وسلبيتها .

وبرغم استنكار شعب انجولا ، وكل القوى التقدمية في العالم ، تواطىء المنظمات العميلة مع جيوش الغزو ، اصرت الحكومة البرتغالية على اعتبار هذه المنظمات كحركات للتحرير ، محاولة بذلك دفع الحركة الشعبية لتحرير انجولا الى حلول لا تعني سوى الخيانة العظمى للشعب الانجولي .

ومرة اخرى نود ان نسجل هنا ، ان كفاحنا

مكتبتنا العربية

ما كان ، ولن يكون ابدا ، موجها ضد الشعب البرتغالي ، وانما على العكس من ذلك تماما ، واعتبارا من الان ، ستكون لدينا القدرة على ان نقوي العلاقات الاخوية بين الشعبين اللذين تربطهما روابط تاريخية ولغوية ، وهدف واحد هو الحرية .

لقد اظهرت الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، في اعلان تاسيسها في ديسمبر ١٩٥٦ ، عزمها الاكيد على الكفاح بكافة الوسائل من اجل استقلال انجولا التام . حيث اكدت ان « الاستعمار لن يخرج الا بالكفاح ، ولهذا لن يكون بوسع الشعب الانجولي ان يتحرر الا بالحرب الثورية ، ولن تنتصر هذه الحرب الا بتحقيق جبهة موحدة من كافة القوى المناهضة للامبريالية في انجولا ، بغض النظر عن اللون او الوضع الاجتماعي او المعتقدات الدينية او الاراء الشخصية ، وسوف تنتصر بفضل تكوين اوسع « حركة شعبية لتحرير انجولا » .

وكطليعة لشعبنا سقاها صلابته شنت الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، على نحو بطولي ، في فجر ٤ فبراير ١٩٦١ ، الكفاح المسلح لشعب انجولا ضد السيطرة البرتغالية الاستعمارية .

ان الطريق الطويل الذي قطعناه ، يمثل التاريخ البطولي لشعب قرر تحت قيادة طليعة

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

موحدة وصائبة ، ان يقاتل في سبيل حقه في الحرية والاستقلال .

وبرغم عنف القمع والارهاب الذي مارسته الامبريالية ضد شعبنا ، بهدف خنق كفاحنا ، اكد شعب انجولا بقيادة طليعته الثورية ، على نحو لا يقبل الشك ، شخصيته الافريقية الثورية .

وبفضل الاسس المبدئية التي ارساها شعب انجولا ، لتوحيد كافة الطبقات الاجتماعية الانجولية حول الخط السياسي المعبر في وضوح عن اهدافه ، وبفضل صواب تحديده لجبهة حلفائه واصدقائه ، وجبهة اعدائه ، تمكن اخيرا بقيادة الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، من ان يهزم النظام الاستعماري البرتغالي .

وبهزيمة الاستعمار ، الذي تحقق في هذه اللحظة التاريخية ، يكون برنامج الحد الادنى الذي وضعته الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، قد تحقق. وهكذا تولد جمهورية انجولا الشعبية الفتية ، تعبيرا عن ارادة الشعب وثمرة للتضحيات العظيمة التي قدمها المقاتلون من اجل التحرير الوطني .

ومع هذا فان كفاحنا لم ينته بعد . ان هدفنا هو الاستقلال التام لبلادنا وبناء المجتمع العادل والانسان الجديد .

مكتبتنا العربية

ان الكفاح الذي ما زلنا نخوضه حتى الان ضد اعوان الامبريالية الذين لن نذكر اسماءهم حتى لا تشوه هذه اللحظة الفريدة من لحظات تاريخنا ، هذا الكفاح يعد جزء متمما لهدف طرد الغزاة الاجانب ، اولئك الذين يريدون جر بلادنا الى قبضة الاستعمار الجديد .

وهكذا فان الاهتمام الاساسي لدولتنا الجديدة بشكل كامل ، بلادنا وكل شعبنا ، مكرس لان تحرر من القهر الاجنبي .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، اذ تحقق بشكل ملموس تطلعات الجماهير الشعبية العريضة ، تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، تتقدم باضطراد لتصبح دولة الديموقراطية الشعبية ، ولما كانت تتخذ نواة لها تحالف العمال والفلاحين ، فان كافة الفئات الوطنية سوف تتحد ضد الامبريالية وعملائها ، في الكفاح من اجل اقامة مجتمع يخلو من المستغلين والمستغلين .

ان قوة الارادة الشعبية ، والكفاح المسلح الطويل ، والدفاع عن مصالح اكثر الفئات الاجتماعية تعريضا للاستغلال ، كل ذلك قد كرس الحركة الشعبية لتحرير انجولا كممثل وحيد للشعب الانجولي والقوة القيادية لجمهورية انجولا الشعبية.

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

ان اجهزة الدولة في جمهورية انجولا الشعبية، سوف تعمل وفق توجيهات الحركة الشعبية لتحرير انجولا . ولسوف تتاكد اولوية الحركة الشعبية على اجهزة الدولة وابنيتها .

وليس بوسع الحركة ، على الاطلاق ، ان تكون منظمة جامدة ، بسبب ما تتمتع من حيوية كبيرة ، لارتباطها ارتباطا عميقا بديناميكية الثورة ، وسوف تتغير كما وكيفا حين تتحول في قفزة ضخمة ، الى حزب داخل جبهة ثورية عريضة .

وباعلان جمهورية انجولا الشعبية ، فان « قوات الشعب المسلحة لتحرير انجولا » (ف . ب . ل . أ .) تصبح جيشا وطنيا .

ان قوات الشعب المسلحة لتحرير انجولا ، وهي الذراع المسلحة للشعب تحت القيادة الحازمة للحركة الشعبية لتحرير انجولا ، تشكل جيشا للشعب هدفه الدفاع عن مصالح اكثر فئات شعبنا تعرضا للاستغلال ، ولان حرب التحرير الوطنية الشاقة ضد الاستعمار البرتغالي قد اصهرتها ولانها مسلحة بنظرية ثورية ، فانها ستظل اداة سياسية للكفاح ضد الامبريالية .

وتحمل القوات المسلحة الشعبية لتحرير

مكتبتنا العربية

انجولا ، بوصفها قوة لجمهورية اراضي انجولا الشعبية ، مسئولية الدفاع عن وحدة اراضي البلاد ، وبوصفها جيشا شعبيا ، فانها تتحمل عبء مشاركة الشعب في عملية الانتاج جنبا الى جنب ، من اجل انجاز الهدف العظيم ، اعادة البناء الوطني.

ان انجولا بلد متخلف ، ويتعين علينا ان ندرك بعمق مغزى هذه الحقيقة وما يترتب عليها .

ان المعالم التقليدية المتعارف عليها لتحديد التخلف ، تنطبق تماما على انجولا ، وهي تقدم لنا صورة لبؤس الشعب الانجولي الشديد ، ولكن الاكتفاء بالقول ان شعبنا متخلف ، قول لا يكفي . وانما يتعين ان نضيف على الفور ، ان انجولا بلد استغلته الامبريالية ، بلد يدور في فلك الامبريالية .

ان هذين العنصرين مجتمعان ــ التخلف والتبعية ــ يسيطران سبب اختلال توازن الاقتصاد الانجولي ، اختلالا شديدا ، بوجود قطاع يسمى بالقطاع التقليدي ، جنبا الى جنب قطاعات تقدمية ، وبوجود مناطق متخلفة تحيط بما يسمى مراكز التنمية . وذلك يفسر ايضا الفظاعة والظلم اللذان يسودان العلاقات الاجتماعية .

وان الحركة الشعبية لتحرير انجولا وهي تضع نهاية للاستعمار ، وتغلق الطريق بحزم امام

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

الاستعمار الجديد ، تؤكد في هذه اللحظة الرائعة ، اصرارها الاكيد على تغيير القطاعات الحالية تغييرا جذريا ، وتحدد هنا الان ، ان هدف اعادة البناء الاقتصادي سوف يلبي احتياجات الشعب .

لا يزال امامنا طريق طويل ، يتعين علينا ان نقطعه ويجب علينا ان نجعل الجهاز الاقتصادي والاداري يعملان بكامل قوتهما ، وان نحارب الطفيلية في اي شكل من اشكالها ، وان نقضي تدريجيا على اختلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد وبين مناطق البلاد وان نقيم دولة العدالة الاجتماعية . وسيتم تخطيط الاقتصاد لخدمة الانسان الانجولي ، لا لخدمة الامبريالية النهمة ابدا حتى يتطور بهدف ان يصبح اقتصادا موجها ، بمعنى ان يصبح اقتصادا انجوليا حقا .

وبناء عليه ، سيكون النضال من اجل اقتصاد مستقل ، سمة دائمة من سمات استراتيجيتنا .

وهكذا ، على ضوء هذه الخطوط الواضحة ، فان جمهورية انجولا الشعبية سوف تنطلق باضطراد لاقامة مشروعات لتصنيع موادها الاولية وللاضطلاع ايضا بمشروعات للصناعة الثقيلة .

ومع هذا ، ونظرا لان غالبية سكان انجولا هم من الفلاحين ، قررت الحركة الشعبية لتحرير انجولا

تدعيم الزراعة كاساس ، والصناعة كعامل حاسم لتقدمنا .

وبهذه الكيفية ، فان دولة انجولا ستكون قادرة على ان تحل مشكلة الارض ، حلا عادلا ، وان تشجع قيام التعاونيات ومشروعات الدولة لمصلحة جماهير الفلاحين .

ولسوف تحمي وتشجع الانشطة الخاصة وحتى الاجنبية فيها ، طالما كانت مفيدة للاقتصاد الوطني وتتفق مع مصالح الشعب ، كما جاء في برنامج الحد الاقصى لحركتنا .

ان جمهورية انجولا الشعبية سوف تكون منفتحة على العالم كله ، فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية . وسوف تقبل التعاون الدولي بشرط مبدئي لا جدال فيه وهو الا تكون المعونة الخارجية مشروطة او ان تفرض شروطا ، ان التاريخ الطويل للحركة الشعبية لتحرير انجولا ، يوضح بجلاء انها ، باعتبارها القوة القائدة في جمهورية انجولا الشعبية ، لن تخون مطلقا الاستقلال الوطني كمبدا مقدس .

ان علاقاتنا الدولية سوف يحددها دائما مبدا المنفعة المتبادلة .

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

ولـوف تولي جمهورية انجولا الشعبيـة اهتماما خاصا لعلاقاتها مع البرتغال . ولانها ترغب في دوام هذه العلاقات ، فسوف تقيمها على اساس جديد يخلو من اي مسحة استعمارية . فان الخلاف الحالي مع البرتغال سوف يعالج بهدوء ، وبحيث لا يترك ظلالا على علاقاتنا في المستقبل .

وبديهي ان اقتصادنا في مرحلته الاولى سوف يعاني من نقص الكوادر . ولسد هذا النقص،سوف نضع خطة سريعة لاعداد الكوادر الوطنية . وفي نفس الوقت سوف نوجه نداءا من اجل التعاون الدولي في هذا المجال . وعلى كافة المستويات ، سوف يتعين ان يتم في مدارسنا تغيير جذري ، حتى يمكنها ان تخدم الشعب وتلبي حاجات اعادة البناء الاقتصادي .

ان الامبريالية لم تضع سلاحها بعد ، فبمجرد هزيمة الاستعمار ، تريد الامبريالية الان ان تفرض علينا نظاما جديدا للاستغلال والظلم مستخدمة اعوانها المحليين ، في محاولة لا جدوى منها للقضاء على المكاسب التي حصل عليها الشعب بالفعل .

ان الاصرار الثوري لشعبنا على محاربة استغلال الانسان للانسان ، والتناقض العدائي بيننا وبين العدو ، يفرضان علينا حرب تحرير

جديدة ، تتخذ شكل المقاومة الشعبية الشاملةالتي ستستمر حتى يتحقق النصر النهائي .

وفي هذه الظروف ، تحتل قضية الانتاج ، اولوية هامة ، باعتبارها حركة نضالية ، وشرط اساسي وحيوي ، ومن اجل ان نوفر لجمهورية انجولا الشعبية وحدة عمل الجهد الانتاجي لشعبنا، ولكي يتحقق الحد الاقصى لعائد عمل الجماهير ، وتتوفر الضمانات الحقيقية لدعم قوات الشعب المسلحة لتحرير انجولا الظافرة ، فان جمهورية انجولا الشعبية ، ستتخذ كافة الاجراءات اللازمة لمواجهة متطلبات الموقف الناجم عن غزو بلادنا .

ان جمهورية انجولا الشعبية تعلن من جديد تاكيد قرارها بان تناضل من اجل وحدة اراضي انجولا وبان تقف في وجه اية محاولة لتمزيق البلاد .

وتعتبر جمهورية انجولا الشعبية ، ان طرد جيوش زائير وجنوب افريقيا والفاشيين البرتغاليين، وكذلك العملاء الانجوليين والمرتزقة من كل مكان ، هذه الجيوش التي تشكل القوات للامبريالية المتضافرة في العدوان على بلادنا ، تعتبر هذه

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

المسالة قضية حيوية لها الاولوية التي لا تحتمل التاجيل .

ان حربنا المناهضة للامبريالية في صورة المقاومة ، هي تعبير عن تناقض طبقي لا يمكن تجنبه، حيث تتعارض فيه مصالح شعبنا مع مصالح الامبريالية العالمية . ومن ثم فان التناقضات القائمة بين مختلف طبقات الشعب والفئات الاجتماعية المناهضة للامبريالية تعد في الواقع مجموعة التناقضات الثانوية ويتعين حلها على هذا الاساس .

وتعتزم جمهورية انجولا الشعبية ، تقوية وتدعيم السلطة الشعبية على المستوى القومي ، وهكذا سوف تمارس الجماهير الكادحة ، السلطة على كافة المستويات وهي الضمان الوحيد لتكوين الانسان الجديد ولانتصار ثورتنا .

وتنظر جمهورية انجولا الشعبية الى مسالة الرعاية الخاصة لضحايا الحرب والموقين ومشوهي الحرب باعتبارها واجبا وطنيا لايمكن تاجيله ، حيث قدم هؤلاء تضحيات هائلة خلال حرب التحرير الوطنية .

وسوف تكرس جمهورية انجولا الشعبية كافة جهودها من اجل ان يندمج كل ضحايا حرب التحرير الوطني في المجتمع .

مكتبتنا العربية

ان جمهورية انجولا الشعبية ، تؤكد من جديد عزمها الراسخ ، على شن حرب ضارية ضد الامية في كل انحاء البلاد ، وعلى تشجيع ونشر التعليم الحر وفق مقتضيات اصالة وعمق ثقافة شعبنا الانجولي.

وسوف تبذل الدولة كل ما في وسعها ، لتقديم المساعدة الطبية والصحية على المستوى القومي ، وتوجه اساسا نحو جماهير الفلاحين الذين حرمهم الاستعمار من هذا الحق حتى الان .

وسوف يكون الشغل الشاغل للدولة الجديدة ايضا ، القضاء على كافة انواع التمييز بسبب الجنس ، او السن ، او الاصل العرقي او العقيدة الدينية ، والتطبيق التام للمبدأ العادل « الاجر المتساوى للعمل المتساوى » .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، بتوجيه سليم من الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، سوف تشجع عملية تحرير المراة الانجولية ، وهو حق حصلت عليه بمشاركتها في كفاح التحرير الوطني وفي الانتاج من اجل تكريس الكفاح الشامل .

وتعلن جمهورية انجولا الشعبية ، انها دولة علمانية تفصل بشكل تام بين الكنيسة والدولة ، وتؤكد انها تحترم كافة الاديان ، وانها ستحمي

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

الكنائس واماكن السيادة وكل المؤسسات الدينية المعترف بها قانونا .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، اذ تدرك اهمية موقعها .. والمسئوليات التي تقع على عاتقهابالنسبة لافريقيا الجنوبية والعالم ، تجدد تاكيد تضامنها مع كل الشعوب المضطهدة في العالم ، وخاصة شعوب زيمبابوي وناميبيا ، ضد السيطرةالعنصرية.

ان شعب انجولا بقيادة طليعته الثورية ، الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، يعرب عن تضامنه النضالي مع شعب جنوب افريقيا في كفاحه ضد النظام العنصري الذي يقهره .

ويؤكد من جديد تضامنه القتالي والنضالي مع شعوب موزمبيق وغينيا بيساو ، والراس الاخضر وساوتومي وبرنسيب ، ومعطلائعهاالثورية، جبهة تحرير موزمبيق والحزب الافريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الراس الاخضر ، وحركة تحرير ساوتومي وبرنسيب ، رفاق الساعات الصعبة لكفاحنا المشترك .

ويؤكد من جديد تضامنه النضالي والقتالي مع شعب تيمور بقيادة طليعته الثورية « فريتيلين » ويجدد تاكيد تضامنه مع الشعب الفلسطيني في

كفاحه العادل من اجل حقوقه القومية وضد الصهيونية .

ان الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، والشعب الانجولي في لحظة الاستقلال الوطني ، يقدمان الشكر العميق للمعونة التي قدمتها كافة الشعوب والبلدان الصديقة لكفاحنا البطولي للتحرر الوطني وتوجه الشكر لكل الشعوب والبلدان الافريقية ، التي وقفت معنا ، وللدول الاشتراكية ، وللقوى الثورية البرتغالية وللمنظمات التقدمية ، ولحكومات الدول الغربية التي تفهمت وايدت كفاح الشعب الانجولي .

وسوف تقيم جمهورية انجولا الشعبية ، علاقاتها الدبلوماسية مع كل دول العالم ، علىاساس مبادىء الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ، وعدم التدخل واحترام السيادة الاقليمية وعدم الاعتداء والمساواة والتعايش السلمي .

ان جمهورية انجولاالشعبية ، الدولةالافريقية الحرة المستقلة ، تعبر عن تاييدها لمبادىء ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وميثاق منظمة الامم المتحدة .

الملحق رقم 1: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا (المصدر كتاب نظمي الشعراوي، أنجولا الثورة و أبعادها)

ان السياسة الخارجية لجمهورية انجولا الشعبية القائمة على مبادىء الاستقلال التام والتي اهتدت بها دائما الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، ستكون سياسة عدم الانحياز .

ان جمهورية انجولا الشعبية ، سوف تعرف كيف تحترم التزاماتها الدولية ، وستحترم طرق المواصلات الدولية عبر اراضيها .

ان جمهورية انجولا الشعبية الدولة التي ارتبطت بالكفاح ضد الامبريالية سيكون حلفاؤها الطبيعيون هم الدول الافريقية والدول الاشتراكية وكافة القوى التقدمية في العالم .

ايها المواطنون .. ايها الرفاق ..

في هذه اللحظة ، التي يتوج فيها الشعب الانجولي امجد انتصاراته التي حصل عليها نتيجة تضحيات خيرة ابنائه ، نحيى في جمهورية انجولا الشعبية ، دولتنا الاولى تحرير وطننا العزيز .

ومن كابيندا وحتى كونين ، وحدنا الشعور المشترك بوطننا حيث مزج بيننا الدم الذي أريق من اجل الحرية ونحيى ابطالنا الذين سقطوا على

مكتبتنا العربية

طريق المقاومة الطويل ، الذي دام خمسة قرون .. وانه لجدير بنا ان نحذوا حذوهم .

اننا نحترم خصائص كل منطقة ، وكل نواة سكانية في بلادنا ، لاننا جميعا ، وعلى نفس المستوى، قدمنا للوطن التضحية التي كان في حاجة لها من اجل يوحد .

ان العلم الذي يرتفع اليوم خفاقا ، كرمز للحرية ، انما هو ثمرة للدم والحماس والدموع والايثار ، التي قدمها شعب انجولا .

ولسوف نواصل متحدين وبقوة ، من كابيندا وحتى كونين ، المقاومة الشاملة لبني دولتنا الديموقراطية الشعبية .

المجد لشعب انجولا

المجد الخالد لابطالنا

الكفاح مستمر

والنصر اكيد

الملحق رقم 2: قرار مجلس الأمن رقم 1603 بتاريخ 06جوان 1961 و الخاص بأنغولا
المصدر :وثائق ممارسات مجلس الأمن

at Key West, ninety miles from Cuba. He then expressed the view that only the climax of the plan was lacking, since the action had already been prepared and could be carried out at any time.[367]/

At the 922nd meeting on 4 January 1961, the representative of the United States admitted his Government's aid to refugees forced to leave Cuba without money or property, but denied that it had supported military incursions by these groups. With regard to the break in diplomatic relations with Cuba, he cited several instances of hostile and provocative actions which destroyed the confidence and mutual respect necessary for effective diplomatic relations and made the maintenance of the United States Embassy in Havana impossible. Further, he noted that in accusing the United States of invasion plans, Cuba seemed unmindful that it had considered itself destined to "... act as a springboard for all the popular forces of Latin America following a destiny identical to that of Cuba".[368]/

At the same meeting, the representative of Ecuador introduced a draft resolution[369]/ jointly submitted with Chile. Under the draft resolution the Council would remind the parties of their Charter obligation to settle disputes by peaceful means, and recommend that every effort should be made to fulfil such an obligation.[370]/

At the 923rd meeting on 5 January 1961, the representative of France questioned the allegation of imminent "military aggression" and noted that four days had since elapsed with no such occurrence.[371]/

At the same meeting, the representative of the United Kingdom referred to another letter[372]/ from the Minister for External Relations of Cuba dated 3 January 1961 and addressed to the President of the Council which, like the previous letter, reported that direct military aggression was about to be committed against Cuba, but noted that a charge of impending aggression, or the intention to commit aggression was in any event more difficult to sustain than a charge of aggression actually committed. So far, however, no evidence had been produced which convincingly supported the accusation. He observed also that both the United States and Cuba had expressed themselves negatively on resolutions of the kind submitted by Chile and Ecuador, and maintained that further action by the Council would be unnecessary and of no positive value.[373]/

At the same meeting, the representative of Chile expressed regret that the joint draft resolution submitted by Chile and Ecuador had not been supported, since it had been prompted by a desire for constructive co-operation, and with a view to the re-establishment of normal relations. However, in the light of the negative attitudes apparent in the discussion, he would not press for a vote on the draft resolution.[374]/ The representative of Ecuador concurred in this.[375]/

At the conclusion of the meeting, the President (United Arab Republic) made a statement expressing confidence that the debate would help "in reducing the tension between the Republic of Cuba and the United States, whose relations should be governed by the Charter of the United Nations", and that, therefore, nothing would be done to aggravate the existing tensions.[376]/

SITUATION IN ANGOLA

INITIAL PROCEEDINGS

By letter[377]/ dated 20 February 1961, the representative of Liberia requested the President of the Security Council to convene an early meeting of the Council "to deal with the crisis in Angola". After expressing his Government's concern regarding recent developments in Angola, he stated that immediate action should be taken by the Security Council to prevent further deterioration and abuse of human rights and privileges in Angola.[378]/

By letter[379]/ dated 7 March 1961, the representative of Portugal protested against the request of Liberia for inscription in the Council's agenda of a matter which Portugal considered to be within its exclusive jurisdiction.

The letter from the representative of Liberia was placed on the provisional agenda of the 943rd meeting of the Council on 10 March 1961 and the agenda was adopted at the 944th meeting.[380]/ The Council considered the question at its 943rd to 946th meetings between 10 and 15 March 1961. After the adoption of the agenda, the representative of Portugal was invited to the Council table.[381]/ At the 945th meeting on 14 March 1961, the representatives of Ghana and the Congo (Brazzaville) were invited to the Council table.[382]/

At the 943rd meeting of the Council on 10 March, the representative of Liberia, explaining his reasons for the submission of the question to the Security Council, stated that consideration had become necessary because of serious loss of life in Angola and the existence of conditions which had become a complete violation of human rights. In invoking Article 34 of the Charter, the Liberian Government

367/ 921st meeting: paras. 56-60, 63-125.
368/ 922nd meeting: paras. 2-40.
369/ S/4612, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 16; 922nd meeting: paras. 42-55.
370/ See chapter X, Case 4.
371/ 923rd meeting: paras. 9-23.
372/ S/4611, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 15-16.
373/ 983rd meeting: paras. 27-43.
374/ 923rd meeting: paras. 44-63.
375/ 923rd meeting: paras. 95-111.
376/ 923rd meeting: para. 178.
377/ S/4738, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 145.
378/ At the 934th meeting on 15 February 1961, in connexion with the adoption of the provisional agenda dealing with the situation in the Congo, the representative of Liberia had proposed that a new item dealing with the disturbances in Angola be added to the provisional agenda. He requested the inscription of the item on the agenda under Article 34, because fundamental rights were being violated in Angola, and the situation was likely to endanger the maintenance of international peace and security. However, the President ruled that under rules 6 and 7 of the provisional rules of procedure, it would be impossible to add an item to the agenda in the manner suggested by the representative of Liberia (934th meeting: paras. 4-11). For consideration of the inclusion of the question in the agenda, see chapter II, Case 4.
379/ S/4760, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 227-228.
380/ 944th meeting: para. 8.
381/ 944th meeting: para. 31.
382/ 945th meeting: para. 2.

at Key West, ninety miles from Cuba. He then expressed the view that only the climax of the plan was lacking, since the action had already been prepared and could be carried out at any time.[367]/

At the 922nd meeting on 4 January 1961, the representative of the United States admitted his Government's aid to refugees forced to leave Cuba without money or property, but denied that it had supported military incursions by these groups. With regard to the break in diplomatic relations with Cuba, he cited several instances of hostile and provocative actions which destroyed the confidence and mutual respect necessary for effective diplomatic relations and made the maintenance of the United States Embassy in Havana impossible. Further, he noted that in accusing the United States of invasion plans, Cuba seemed unmindful that it had considered itself destined to "... act as a springboard for all the popular forces of Latin America following a destiny identical to that of Cuba".[368]/

At the same meeting, the representative of Ecuador introduced a draft resolution[369]/ jointly submitted with Chile. Under the draft resolution the Council would remind the parties of their Charter obligation to settle disputes by peaceful means, and recommend that every effort should be made to fulfil such an obligation.[370]/

At the 923rd meeting on 5 January 1961, the representative of France questioned the allegation of imminent "military aggression" and noted that four days had since elapsed with no such occurrence.[371]/

At the same meeting, the representative of the United Kingdom referred to another letter[372]/ from the Minister for External Relations of Cuba dated 3 January 1961 and addressed to the President of the Council which, like the previous letter, reported that direct military aggression was about to be committed against Cuba, but noted that a charge of impending aggression, or the intention to commit aggression was in any event more difficult to sustain than a charge of aggression actually committed. So far, however, no evidence had been produced which convincingly supported the accusation. He observed also that both the United States and Cuba had expressed themselves negatively on resolutions of the kind submitted by Chile and Ecuador, and maintained that further action by the Council would be unnecessary and of no positive value.[373]/

At the same meeting, the representative of Chile expressed regret that the joint draft resolution submitted by Chile and Ecuador had not been supported, since it had been prompted by a desire for constructive co-operation, and with a view to the re-establishment of normal relations. However, in the light of the negative attitudes apparent in the discussion, he would not press for a vote on the draft resolution.[374]/ The representative of Ecuador concurred in this.[375]/

At the conclusion of the meeting, the President (United Arab Republic) made a statement expressing confidence that the debate would help "in reducing the tension between the Republic of Cuba and the United States, whose relations should be governed by the Charter of the United Nations", and that, therefore, nothing would be done to aggravate the existing tensions.[376]/

SITUATION IN ANGOLA

INITIAL PROCEEDINGS

By letter[377]/ dated 20 February 1961, the representative of Liberia requested the President of the Security Council to convene an early meeting of the Council "to deal with the crisis in Angola". After expressing his Government's concern regarding recent developments in Angola, he stated that immediate action should be taken by the Security Council to prevent further deterioration and abuse of human rights and privileges in Angola.[378]/

By letter[379]/ dated 7 March 1961, the representative of Portugal protested against the request of Liberia for inscription in the Council's agenda of a matter which Portugal considered to be within its exclusive jurisdiction.

The letter from the representative of Liberia was placed on the provisional agenda of the 943rd meeting of the Council on 10 March 1961 and the agenda was adopted at the 944th meeting.[380]/ The Council considered the question at its 943rd to 946th meetings between 10 and 15 March 1961. After the adoption of the agenda, the representative of Portugal was invited to the Council table.[381]/ At the 945th meeting on 14 March 1961, the representatives of Ghana and the Congo (Brazzaville) were invited to the Council table.[382]/

At the 943rd meeting of the Council on 10 March, the representative of Liberia, explaining his reasons for the submission of the question to the Security Council, stated that consideration had become necessary because of serious loss of life in Angola and the existence of conditions which had become a complete violation of human rights. In invoking Article 34 of the Charter, the Liberian Government

367/ 921st meeting: paras. 56-60, 63-125.

368/ 922nd meeting: paras. 2-40.

369/ S/4612, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 16; 922nd meeting: paras. 42-55.

370/ See chapter X, Case 4.

371/ 923rd meeting: paras. 9-23.

372/ S/4611, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 15-16.

373/ 983rd meeting: paras. 27-43.

374/ 923rd meeting: paras. 44-63.

375/ 923rd meeting: paras. 95-111.

376/ 923rd meeting: para. 178.

377/ S/4738, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 145.

378/ At the 934th meeting on 15 February 1961, in connexion with the adoption of the provisional agenda dealing with the situation in the Congo, the representative of Liberia had proposed that a new item dealing with the disturbances in Angola be added to the provisional agenda. He requested the inscription of the item on the agenda under Article 34, because fundamental rights were being violated in Angola, and the situation was likely to endanger the maintenance of international peace and security. However, the President ruled that under rules 6 and 7 of the provisional rules of procedure, it would be impossible to add an item to the agenda in the manner suggested by the representative of Liberia (934th meeting: paras. 4-11). For consideration of the inclusion of the question in the agenda, see chapter II, Case 4.

379/ S/4760, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 227-228.

380/ 944th meeting: para. 8.

381/ 944th meeting: para. 31.

382/ 945th meeting: para. 2.

الملحق رقم 2: قرار مجلس الأمن رقم 1603 بتاريخ 06جوان 1961 و الخاص بأنغولا
المصدر :وثائق ممارسات مجلس الأمن

at Key West, ninety miles from Cuba. He then expressed the view that only the climax of the plan was lacking, since the action had already been prepared and could be carried out at any time.[367]/

At the 922nd meeting on 4 January 1961, the representative of the United States admitted his Government's aid to refugees forced to leave Cuba without money or property, but denied that it had supported military incursions by these groups. With regard to the break in diplomatic relations with Cuba, he cited several instances of hostile and provocative actions which destroyed the confidence and mutual respect necessary for effective diplomatic relations and made the maintenance of the United States Embassy in Havana impossible. Further, he noted that in accusing the United States of invasion plans, Cuba seemed unmindful that it had considered itself destined to "... act as a springboard for all the popular forces of Latin America following a destiny identical to that of Cuba".[368]/

At the same meeting, the representative of Ecuador introduced a draft resolution[369]/ jointly submitted with Chile. Under the draft resolution the Council would remind the parties of their Charter obligation to settle disputes by peaceful means, and recommend that every effort should be made to fulfil such an obligation.[370]/

At the 923rd meeting on 5 January 1961, the representative of France questioned the allegation of imminent "military aggression" and noted that four days had since elapsed with no such occurrence.[371]/

At the same meeting, the representative of the United Kingdom referred to another letter[372]/ from the Minister for External Relations of Cuba dated 3 January 1961 and addressed to the President of the Council which, like the previous letter, reported that direct military aggression was about to be committed against Cuba, but noted that a charge of impending aggression, or the intention to commit aggression was in any event more difficult to sustain than a charge of aggression actually committed. So far, however, no evidence had been produced which convincingly supported the accusation. He observed also that both the United States and Cuba had expressed themselves negatively on resolutions of the kind submitted by Chile and Ecuador, and maintained that further action by the Council would be unnecessary and of no positive value.[373]/

At the same meeting, the representative of Chile expressed regret that the joint draft resolution submitted by Chile and Ecuador had not been supported, since it had been prompted by a desire for constructive co-operation, and with a view to the re-establishment of normal relations. However, in the light of the negative attitudes apparent in the discussion, he would not press for a vote on the draft resolution.[374]/ The representative of Ecuador concurred in this.[375]/

At the conclusion of the meeting, the President (United Arab Republic) made a statement expressing confidence that the debate would help "in reducing the tension between the Republic of Cuba and the United States, whose relations should be governed by the Charter of the United Nations", and that, therefore, nothing would be done to aggravate the existing tensions.[376]/

SITUATION IN ANGOLA

INITIAL PROCEEDINGS

By letter[377]/ dated 20 February 1961, the representative of Liberia requested the President of the Security Council to convene an early meeting of the Council "to deal with the crisis in Angola". After expressing his Government's concern regarding recent developments in Angola, he stated that immediate action should be taken by the Security Council to prevent further deterioration and abuse of human rights and privileges in Angola.[378]/

By letter[379]/ dated 7 March 1961, the representative of Portugal protested against the request of Liberia for inscription in the Council's agenda of a matter which Portugal considered to be within its exclusive jurisdiction.

The letter from the representative of Liberia was placed on the provisional agenda of the 943rd meeting of the Council on 10 March 1961 and the agenda was adopted at the 944th meeting.[380]/ The Council considered the question at its 943rd to 946th meetings between 10 and 15 March 1961. After the adoption of the agenda, the representative of Portugal was invited to the Council table.[381]/ At the 945th meeting on 14 March 1961, the representatives of Ghana and the Congo (Brazzaville) were invited to the Council table.[382]/

At the 943rd meeting of the Council on 10 March, the representative of Liberia, explaining his reasons for the submission of the question to the Security Council, stated that consideration had become necessary because of serious loss of life in Angola and the existence of conditions which had become a complete violation of human rights. In invoking Article 34 of the Charter, the Liberian Government

367/ 921st meeting: paras. 56-60, 63-125.
368/ 922nd meeting: paras. 2-40.
369/ S/4612, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 16; 922nd meeting: paras. 42-55.
370/ See chapter X, Case 4.
371/ 923rd meeting: paras. 9-23.
372/ S/4611, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 15-16.
373/ 983rd meeting: paras. 27-43.
374/ 923rd meeting: paras. 44-63.
375/ 923rd meeting: paras. 95-111.
376/ 923rd meeting: para. 178.
377/ S/4738, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, p. 145.
378/ At the 934th meeting on 15 February 1961, in connexion with the adoption of the provisional agenda dealing with the situation in the Congo, the representative of Liberia had proposed that a new item dealing with the disturbances in Angola be added to the provisional agenda. He requested the inscription of the item on the agenda under Article 34, because fundamental rights were being violated in Angola, and the situation was likely to endanger the maintenance of international peace and security. However, the President ruled that under rules 6 and 7 of the provisional rules of procedure, it would be impossible to add an item to the agenda in the manner suggested by the representative of Liberia (934th meeting: paras. 4-11). For consideration of the inclusion of the question in the agenda, see chapter II, Case 4.
379/ S/4760, O.R., 16th year, Suppl. for Jan.-March 1961, pp. 227-228.
380/ 944th meeting: para. 8.
381/ 944th meeting: para. 31.
382/ 945th meeting: para. 2.

الملحق رقم 2: قرار مجلس الأمن رقم 1603 بتاريخ 06جوان 1961 و الخاص بأنغولا
المصدر :وثائق ممارسات مجلس الأمن

duction of measures and reforms in Angola. It had also established a sub-committee to investigate the situation in Angola and to report to the General Assembly. But the Government of Portugal, instead of implementing the resolution, had stepped up its military repression of the Angolan people. The acute and urgent nature of such a situation required prompt and effective action by the Security Council. To this end, the representative of Liberia introduced a draft resolution jointly sponsored with Ceylon and the United Arab Republic,[394] whereby the Council, convinced that the situation in Angola was a threat to international peace and security, would call upon the Portuguese authorities to desist forthwith from repressive measures, and act in accordance with the terms of General Assembly resolution 1603 (XV); further, it would request the Sub-Committee appointed in terms of General Assembly resolution 1603 (XV) to implement its mandate without delay, and report to the Security Council and the General Assembly as soon as possible.[395]

At the same meeting, the representative of Portugal* protested against the inclusion in the Council's agenda of a matter pertaining exclusively to the internal jurisdiction and security of Portugal, and thus in violation of Article 2 (7).[396] Articles 34 and 35 had been wrongly invoked in a previous debate, as Portugal had not created an international dispute with any of the States requesting or supporting the inscription of the item. Allegations of the violation of human rights had been made, but the discussion of human rights was excluded from the functions of the Council by Article 24 of the Charter. This Article granted specific powers to the Security Council for the discharge of those duties laid down in Chapters VI, VII, VIII and XII. It did not include Chapter IX, where Articles 55 and 56 dealing with human rights appeared.[397]

At the 955th meeting on 9 June 1961, the representative of Chile submitted amendments[398] to the joint draft resolution to: (1) in the fourth preambular paragraph, replace the words "threat to" by "is likely to endanger the maintenance of"; and (2) between operative paragraphs 3 and 4 insert the following additional paragraph: "Expresses the hope that a peaceful solution will be found to the problem of Angola in accordance with the Charter of the United Nations".

At the 956th meeting on the same day, the representative of the USSR submitted the following amendment[399] to operative paragraph 3 of the draft resolution: insert the following at the beginning of operative paragraph 3: "Condemning the colonial war against the Angolan people", and continue as in the draft resolution.

At the same meeting, the Council voted upon the draft resolution and the amendments before it.

The Chilean amendments were adopted by 9 votes in favour to none against, with 2 abstentions.[400]

The USSR amendment received 4 votes in favour, 3 against, with 4 abstentions, and was not adopted.[401]

The draft resolution, as amended, was adopted by 9 votes in favour to none against, with 2 abstentions.[402] It read as follows:[403]

"The Security Council,

"Having considered the situation in Angola,

"Deeply deploring the large-scale killings and the severely repressive measures in Angola,

"Taking note of the grave concern and strong reactions to such occurrences throughout the continent of Africa and in other parts of the world,

"Convinced that the continuance of the situation in Angola is an actual and potential cause of international friction and is likely to endanger the maintenance of international peace and security,

"Recalling General Assembly resolution 1542 (XV) of 15 December 1960 declaring Angola among others a Non-Self-Governing Territory within the meaning of Chapter XI of the Charter as well as General Assembly resolution 1514 (XV) of 14 December 1960, by which the General Assembly declared without dissent that the subjection of peoples to alien subjugation, domination and exploitation constitutes a denial of fundamental human rights, is contrary to the Charter of the United Nations and is an impediment to the promotion of world peace and co-operation and asked for immediate steps to be taken to transfer all powers to the peoples of these Territories, without any conditions or reservations, in accordance with their freely expressed will and desire, without any distinction as to race, creed or colour, in order to enable them to enjoy complete independence and freedom,

"1. Reaffirms General Assembly resolution 1603 (XV) of 20 April 1961 and calls upon Portugal to act in accordance with the terms of that resolution;

"2. Requests the Sub-Committee on the Situation in Angola, appointed under the terms of the aforesaid General Assembly resolution, to implement its mandate without delay;

"3. Calls upon the Portuguese authorities to desist forthwith from repressive measures and further to extend every facility to the Sub-Committee to enable it to perform its task expeditiously;

"4. Expresses the hope that a peaceful solution will be found to the problem of Angola in accordance with the Charter of the United Nations;

"5. Requests the Sub-Committee to report to the Security Council and the General Assembly as soon as possible."

394/ S/4828, 955th meeting: para. 38.
395/ 955th meeting: paras. 11-41.
396/ In a letter dated 3 June 1961 (S/4821, O.R., 16th year, Suppl. for April-June 1961, pp. 60-61), the representative of Portugal had protested against the request of the forty-four Member States for inscription on the Council's agenda of a matter which his Government considered to be within its exclusive jurisdiction.
397/ 950th meeting: paras. 80-108.
398/ S/4833/Rev.1, 955th meeting: paras. 66 and 68.
399/ S/4834, 956th meeting: para. 126.
400/ 956th meeting: para. 157.
401/ 956th meeting: para. 158.
402/ 956th meeting: para. 159.
403/ S/4835, O.R., 16th year, Suppl. for April-June 1961, p. 67.

الملحق رقم 2: قرار مجلس الأمن رقم 1603 بتاريخ 06جوان 1961 و الخاص بأنغولا
المصدر :وثائق ممارسات مجلس الأمن

duction of measures and reforms in Angola. It had also established a sub-committee to investigate the situation in Angola and to report to the General Assembly. But the Government of Portugal, instead of implementing the resolution, had stepped up its military repression of the Angolan people. The acute and urgent nature of such a situation required prompt and effective action by the Security Council. To this end, the representative of Liberia introduced a draft resolution jointly sponsored with Ceylon and the United Arab Republic,[394] whereby the Council, convinced that the situation in Angola was a threat to international peace and security, would call upon the Portuguese authorities to desist forthwith from repressive measures, and act in accordance with the terms of General Assembly resolution 1603 (XV); further, it would request the Sub-Committee appointed in terms of General Assembly resolution 1603 (XV) to implement its mandate without delay, and report to the Security Council and the General Assembly as soon as possible.[395]

At the same meeting, the representative of Portugal* protested against the inclusion in the Council's agenda of a matter pertaining exclusively to the internal jurisdiction and security of Portugal, and thus in violation of Article 2 (7).[396] Articles 34 and 35 had been wrongly invoked in a previous debate, as Portugal had not created an international dispute with any of the States requesting or supporting the inscription of the item. Allegations of the violation of human rights had been made, but the discussion of human rights was excluded from the functions of the Council by Article 24 of the Charter. This Article granted specific powers to the Security Council for the discharge of those duties laid down in Chapters VI, VII, VIII and XII. It did not include Chapter IX, where Articles 55 and 56 dealing with human rights appeared.[397]

At the 955th meeting on 9 June 1961, the representative of Chile submitted amendments[398] to the joint draft resolution to: (1) in the fourth preambular paragraph, replace the words "threat to" by "is likely to endanger the maintenance of"; and (2) between operative paragraphs 3 and 4 insert the following additional paragraph: "Expresses the hope that a peaceful solution will be found to the problem of Angola in accordance with the Charter of the United Nations".

At the 956th meeting on the same day, the representative of the USSR submitted the following amendment[399] to operative paragraph 3 of the draft resolution: insert the following at the beginning of operative paragraph 3: "Condemning the colonial war against the Angolan people", and continue as in the draft resolution.

At the same meeting, the Council voted upon the draft resolution and the amendments before it.

The Chilean amendments were adopted by 9 votes in favour to none against, with 2 abstentions.[400]

The USSR amendment received 4 votes in favour, 3 against, with 4 abstentions. and was not adopted.[401]

The draft resolution, as amended, was adopted by 9 votes in favour to none against, with 2 abstentions.[402] It read as follows:[403]

"The Security Council,

"Having considered the situation in Angola,

"Deeply deploring the large-scale killings and the severely repressive measures in Angola,

"Taking note of the grave concern and strong reactions to such occurrences throughout the continent of Africa and in other parts of the world,

"Convinced that the continuance of the situation in Angola is an actual and potential cause of international friction and is likely to endanger the maintenance of international peace and security,

"Recalling General Assembly resolution 1542 (XV) of 15 December 1960 declaring Angola among others a Non-Self-Governing Territory within the meaning of Chapter XI of the Charter as well as General Assembly resolution 1514 (XV) of 14 December 1960, by which the General Assembly declared without dissent that the subjection of peoples to alien subjugation, domination and exploitation constitutes a denial of fundamental human rights, is contrary to the Charter of the United Nations and is an impediment to the promotion of world peace and co-operation and asked for immediate steps to be taken to transfer all powers to the peoples of these Territories, without any conditions or reservations, in accordance with their freely expressed will and desire, without any distinction as to race, creed or colour, in order to enable them to enjoy complete independence and freedom,

"1. Reaffirms General Assembly resolution 1603 (XV) of 20 April 1961 and calls upon Portugal to act in accordance with the terms of that resolution;

"2. Requests the Sub-Committee on the Situation in Angola, appointed under the terms of the aforesaid General Assembly resolution, to implement its mandate without delay;

"3. Calls upon the Portuguese authorities to desist forthwith from repressive measures and further to extend every facility to the Sub-Committee to enable it to perform its task expeditiously;

"4. Expresses the hope that a peaceful solution will be found to the problem of Angola in accordance with the Charter of the United Nations;

"5. Requests the Sub-Committee to report to the Security Council and the General Assembly as soon as possible."

394/ S/4825, 955th meeting: para. 35.
395/ 950th meeting: paras. 11-41.
396/ In a letter dated 3 June 1961 (S/4821, O.R., 16th year, Suppl. for April-June 1961, pp. 60-61), the representative of Portugal had protested against the request of the forty-four Member States for inscription on the Council's agenda of a matter which his Government considered to be within its exclusive jurisdiction.
397/ 950th meeting: paras. 80-108.
398/ S/4833/Rev.1, 955th meeting: paras. 66 and 68.
399/ S/4834, 955th meeting: para. 126.
400/ 956th meeting: para. 157.
401/ 956th meeting: para. 158.
402/ 956th meeting: para. 159.
403/ S/4835, O.R., 16th year, Suppl. for April-June 1961, p. 67.

الملحق رقم 3:قرار صادر عن منظمة الوحدة الإفريقية بخصوص تصفية الاستعمار

المصدر:قرارات وتوصيات و بيانات منظمة الوحدة الإفريقية نوزراة الخارجية المصرية

(تابع) الدورة العادية الثالثة عشرة لمجلس منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا،٢٧ أغسطس- ٦ سبتمبر ١٩٦٩

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ١٥٥-١٦٣

CM/RES/206 (XIII)

قرار بشان تصفية الاستعمار والفصل العنصرى

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثالثة عشرة بأديس ابابا (اثيوبيا) من ٢٧ اغسطس الى ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ .

اذ يذكر بالقرارات رقم CM/150 الى ..... CM/155 التى تبناها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته الخامسة المنعقدة فى الجزائر وخاصة الفقرة الثالثة من القرار .... CM/155... .

واذ يلاحظ بقلق بانه لم يحدث اى تحسن بالنسبة الى وضع السكان فى هذه الاقاليم بل على العكس ان الوضع قد تدهور .

واقتناعا بان مختلف المساعدات التى تقدمها دول حلف شمال الاطلنطى تسمح للنظم العنصرية بتقوية الحرب الاستعمارية وتشكل هكذا عقبة كبيرة امام الشعوب الأفريقية المعنية فى معركتها للتحرير .

واذ يذكر بتحدى نظام افريقيا الجنوبية للراى العام العالمى برفضه تطبيق قرارات الامم المتحدة بشان ناميبيا .

واذ يلاحظ ان البرتغال مصر على موقفه المعارض لأمانى شعوب الاقاليم الخاضعة لحكم الاستعمار .

واذ يندد بنظام ايان سميث للاقلية العنصرية الذى فرض دستورا مجحفا فى زيمبابوى وذلك ليتوى وجود الاستعمار والتفرقة العنصرية فى هذه المنطقة .

واذ يندد كذلك بموقف المملكة المتحدة بصفتها السلطة الادارية لعدم اتخاذ التدابير اللازمة للاطاحة بهذا النظام .

واذ يعى بالصعوبات والعقبات التى تحول دون الانتصار على السلطات الاجنبية والنظم العنصرية غير الشرعية والتى تحول دون نجاح معركة التحرير فى افريقيا

١ ــ يؤكد من جديد شرعية النضال فى زيمبابوى وموزامبيق وانجولا وغينيا بيساو وناميبيا وجنوب افريقيا وما يسمى بالصومال الفرنسى (جيبوتى) وما يسمى بالصحراء الاسبانية وجزر الكومورو .

٢ ــ يقرر تقديم التوصيات التالية الى الدورة العادية السادسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

(ا) ان يطلب من جميع حركات التحرير تكوين جبهة نضال موحدة لتحقيق الانتصار فى اقرب وقت ضد قوى الطغيان والاستغلال .

(ب) الا تقدم أية مساعدة الى حركات التحرير التى لا تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

(ج) ان تضاعف المساعدة المادية والمالية والدبلوماسية الى حركات التحرير .

(د) ان تدخل تحسينات على وسائل اعلام البلاد الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية وذلك لتصعيد الحرب النفسية ضد الاستعمار الأجنبى .

(هـ) ان تقوم دول منظمة الوحدة الأفريقية من جديد بتحرك دبلوماسى محكم على مستوى المنظمات الدولية حتى يتحقق النصر النهائى لتحرير افريقيا .

(و) يلفت نظر المجتمع الدولى باستمرار الى الجريمة التى ترتكبها نظم جنوب افريقيا والبرتغال والمملكة المتحدة العنصرية والاستعمارية .

(ز) ان تساهم دول منظمة الوحدة الافريقية فى حدود امكانياتها فى صندوق الامم المتحدة الخاص باقاليم افريقيا الجنوبية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والعنصرية .

(ح) ان يناشد الدول العظمى الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن بالقيام بواجبهم ازاء مشكلة الاستعمار والفصل العنصرى من اجل صيانة السلام والأمن الدوليين .

(ط) ان يطالب اسبانيا بتطبيق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بشان ما يسمى بالصحراء الاسبانية (قرار رقم ٢٤٦٨) (XXIII) .

(ى) ان يطالب فرنسا بالاستجابة الى مطامح شعوب ما يسمى بالصومال الفرنسى (جيبوتى) وجزر الكومورو لتحقيق استقلالها .

(ك) ان يؤكد من جديد مسئولية المملكة المتحدة بوصفها السلطة الادارية فى تدهور الوضع فى زيمبابوى .

(ل) ان تبذل دول منظمة الوحدة الافريقية كل جهودها حتى يستبعد ــ طبقا لميثاق الامم المتحدة ــ نظام جنوب افريقيا الذى لا يقوم على اسس شرعية من منظمة الامم المتحدة وباقى المنظمات الدولية .

الملحق رقم 4:قرار صادر عن منظمة الوحدة الإفريقية بخصوص الاقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية

المصدر:قرارات وتوصيات و بيانات منظمة الوحدة الإفريقية نوزراة الخارجية المصرية

(تابع) الدورة غير العادية السابعة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في لاجوس، نيجيريا، ٩-١٢ ديسمبر ١٩٧٠

المصدر: "قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ١٩١-١٩٣"

الاستعمار وبالتضامن والتعاون الافريقى فضلا عن سائر القرارات السابقة التى اصدرتها منظمة الوحدة الافريقية بشان مسالة المرتزقة .

واذ يذكر ايضا بمختلف قرارات الامم المتحدة والاحكام المعنية من ميثاق الامم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار وبالسيادة الوطنية وسلامة الاراضى .

واذ يذكر ايضا بصفة خاصة بقرار مجلس الامن رقم ٢٩٠ الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

١ — يشجب بشدة العدوان الغادر الذى شنته البرتغال ضد جمهورية غينيا .

٢ — يندد بكل المرتزقة الذين اغاروا على جمهورية غينيا وبكل القوى التى شاركت فى التخطيط لهذا العدوان .

٣ — يندد بكافة القوى التى تواطأت مع البرتغال فى هذا العدوان البربرى بطريق مباشر او غير مباشر.

٤ — يشجب بصفة خاصة دول حلف الاطلنطى التى تجعل البرتغال من خلال تواطئها ومساعداتها — قادرة على شن مختلف الهجمات ضد اراضى ودول افريقية عديدة .

٥ — يطلب الى المجتمع الدولى والامم المتحدة ان تضع نهاية للاعمال الاجرامية التى ترتكبها البرتغال وبلوغا لهذه الغاية يطالب بوقف كافة المساعدات العسكرية للبرتغال على مختلف انواعها واساليبها .

٦ — يطالب بان تقدم البرتغال لجمهورية غينيا التعويضات المناسبة كفيلة تنفيذا لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٢٩٠ الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

٧ — يقرر توقيع عقوبات رادعة على كل من شارك وساعد فى هذا العدوان ضد جمهورية غينيا او حرض عليه .

٨ — يطلب الى كافة الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ان تمنع دخول ومرور اى مرتزق واى نشاط تقوم به اية منظمة تستخدم المرتزقة ضد الدول الافريقية .

٩ — يطلب الى كل الدول الاعضاء ان تعتبر على الفور كل المرتزقة خارجين على القانون وان تقبض عليهم وتسلمهم الى البلد الذى يوجهون نشاطهم ضده.

١٠ — يطلب الى الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ان توفر على الفور المساعدات الكاملة لجمهورية غينيا حتى تتمكن من مواجهة آثار العدوان .

١١ — يقرر اقامة صندوق خاص تابع لمنظمة الوحدة الافريقية لتوفير المساعدات المالية والعسكرية والفنية لغينيا ويدعو سائر الدول الافريقية الاعضاء لان تسهم فى هذا الصندوق .

١٢ — يطلب الى لجنة الدفاع دراسة السبل والوسائل الكفيلة باقامة نظام دفاعى مناسب وسريع للدول الافريقية وتنفيذ هذا القرار وان تبعث بتقرير فى ذلك من خلال مجلس الوزراء الى الاجتماع القادم لرؤساء الدول والحكومات الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية.

١٣ — يطلب الى الامين العام الادارى اعداد مشروع اتفاقية تحرم تجنيد وتدريب واعداد واستخدام المرتزقة وتحظر مرور هؤلاء المرتزقة وتزويدهم بالعتاد الحربى فى كل البلاد . وتقديم هذا المشروع الى مجلس الوزراء فى دورته العادية السابعة عشرة لبحثه .

١٤ — يطلب من الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية اتخاذ تدابير خاصة بغية كشف انشطة المرتزقة فى افريقيا واخطار الدول الاعضاء بذلك حتى تتمكن المنظمة من اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء المبرم على المرتزقة فى افريقيا .

١٥ — يقرر الاحتفال بيوم ٢٢ نوفمبر باعتبار انه يوم النضال ضد الاستعمار البرتغالى فى افريقيا .

ECM/RES/18 (VII)

ق ١٨ : قرار عن الانشطة العسكرية

المكثفة للاستعماريين البرتغاليين ضد

شعب انجولا وموزامبيق وغينيا بيساو

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته السابعة غير العادية بلاجوس (نيجيريا) فى الفترة من ٩ — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

اذ يأخذ فى الاعتبار الانشطة العسكرية المكثفة للاستعماريين البرتغاليين ضد شعب انجولا وموزامبيق وغينيا بيساو .

واذ يدرك ان الاستعماريين البرتغاليين يلقون تشجيعا فى عدوانهم ضد افريقيا من المساعدات المستمرة التى يحصلون عليها من حلفائهم وحلف شمال الاطلنطى .

واذ يذكر بكافة القرارات السابقة لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة الخاصة بالاستعمار البرتغالى فى افريقيا .

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ١٢٤-١٣١.

٢ — يوصي رؤساء الدول والحكومات باعادة النظر في وضع حكومة انجولا في المنفى ذلك ان هذا الوضع من شأنه الا يدفع بعض حركات التحرير الى التراخي فحسب بل ويحد من ديناميكية وقوة الكفاح.

٣ — يطلب بالحاح من البلدان المتاخمة للاقاليم الخاضعة للسيطرة الاجنبية وخاصة من البلدان المجاورة لزمبابوى وجنوب افريقيا وموزامبيق وانجولا ان تسهل مرور الكوادر الحقيقية للحركات المناضلة والسماح لها بالتسلل الى مراكز عملياتهم ويرجو لجنة التنسيق لتحرير افريقيا أن تنسق عمليات المرور بالتشاور مع الحكومات المعنية .

٤ — يدعو الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية لمواصلة جهودها من اجل توحيد الصفوف داخل حركات التحرير .

٥ — شكر حكومة وشعب تنزانيا للمساعدة السخية التي تقدمها للجنة .

CM/RES/137 (X)

قرار بشأن الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية العاشرة باديس ابابا (اثيوبيا) في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٨ .

بعد ان اخذ علما بتقريري الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية ولجنة التحرير .

واذ يذكر بكل القرارات السابقة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

اذ يعبر عن قلقه لقيام البرتغال بصفة مستمرة بطرد السكان الاصليين للاقاليم الخاضعة له الى جنوب افريقيا ولتشجيعه المهاجرين الاجانب على الاستيطان بهذه المناطق .

اذ يسجل بارتياح كفاح شعوب هذه الاقاليم المتوالي من اجل الحرية والاستقلال .

اذ يقدر ويسجل بارتياح كلمات مندوبي الكونغو كينشاسا والكونغو برازافيل الذي تفيد ان حكومتي البلدين توافقان على تسهيل حرية مرور مناضلي الحكومة الثورية لانجولا في المنفى والحركة الشعبية لتحرير انجولا عبر اراضيهما .

اذ يعي الخطر الذي يمثله وجود البرتغال في هذه الاقاليم بالنسبة للكفاح في زمبابوى .

١ — يدين كجريمة ضد الانسانية الجرائم البشعة التي يقترفها البرتغال ضد الشعب الافريقي المكافح من اجل حريته واستقلاله .

٢ — يدين المصالح الاقتصادية والمالية وغيرها من المصالح التي تقف حاجزا امام مسيرة الشعب الافريقي نحو استقلاله .

٣ — يطلب من الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلنطي :

(ا) ان تكف حالا عن تقديم اية مساعدة عسكرية الى الحكومة البرتغالية بما فيها تدريب العسكريين البرتغاليين في نطاق منظمة حلف شمال الاطلنطي او في نطاق آخر لان ذلك من شأنه ان يشجع هذه الحكومة على مواصلة سياسة القمع التي تشنها ضد الشعب الافريقي في الاقاليم الخاضعة لسيطرتها .

(ب) ان تمنع بيع وتوريد الاسلحة الى البرتغال وكذلك المعدات العسكرية او التي يمكن استعمالها لصنع او صيانة الاسلحة والذخيرة .

٤ — يطلب بالحاح من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي للانشاء والتعمير عدم منح اية مساعدة الى البرتغال ما دام لم يعترف بحق الشعب الخاضع لسيطرته في الحرية والاستقلال .

٥ — يدين مرة اخرى البرتغال لرفضه احترام قرارات منظمة الامم المتحدة .

٦ — يلفت نظر المجموعة الدولية الى ما يمثله وجود البرتغال في هذه الاقاليم من خطر على السلام والامن الدوليين .

٧ — يدين البرتغال بشدة لسياسته العدوانية تجاه البلدان الافريقية المستقلة المجاورة للاقاليم الخاضعة له وخاصة تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية .

٨ — يناشد مرة اخرى كل الدول الافريقية المستقلة مضاعفة مساعدتها المادية والمعنوية التي تقدمها لسكان هذه الاقاليم في كفاحهم .

٩ — يطلب بالحاح من حركات التحرير ضم صفوفها في الكفاح الذي تخوضه .

١٠ — يطلب من لجنة الخمسة الخاصة بانجولا ان تجتمع فورا لحمل كل من الحركة الشعبية لتحرير انجولا وحكومة انجولا الثورية في المنفى على تكوين جبهة موحدة ويدعو في هذا الصدد حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو الشعبية للتدخل قبل هذا الاجتماع بغية العمل على اطلاق سراح المحتجزين الموجودين في قبضة كل من الحركتين وايجاد جو من التصالح قبل تحقيق وحدة الحركتين في النهاية .

تابع للملحق 4

(تابع) الدورة العادية الحادية عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر، ٤-١٢ سبتمبر ١٩٦٨

المصدر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط ١٩٨٥، ص ١٣٢-١٤٣.

٦ — يطلب كذلك من مجلس الامن ان يجتمع دون تاخير طبقا للفقرة ١٣ من القرار ..... (XXII) 2372 الصادر عن الجمعية العامة ولتنفيذ احكام الباب السابع من الميثاق على نظام جنوب افريقيا لمواصلة رفضه التخلى عن ادارة ناميبيا لصالح منظمة الامم المتحدة

٧ — يطلب من كل الدول المحبة للسلام والحرية والاستقلال أن تتعاون دون تحفظ مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا فى القيام بمهمته .

٨ — يطلب من المجتمع الدولى ان يقدم كل مساعدته المعنوية والمادية مباشرة او عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة الى المناضلين ضد الاضطهاد فى ناميبيا .

٩ — يؤكد من جديد توصيته الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الواردة فى القرار .... CM/RES/139 (X) بترشيح افريقى الى منصب مندوب منظمة الامم المتحدة السامى لناميبيا .

١٠ — يقرر تتبع تطورات مسألة ناميبيا .

CM/RES/151 (XI)

قرار حول الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المجتمع فى دورته العادية الحادية عشرة فى الجزائر من ٤ الى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

واذ يأخذ علما بتقارير الامين العام الادارى ولجنة التحرير ولجنة الخمسة الخاصة بأنجولا .

واذ يذكر بقرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء الخاصة بالموضوع .

واذ يسجل بارتياح التقدم الذى حققه الوطنيون الانارتة فى كفاحهم الشرعى من اجل التحرير .

واذ يشجب المساعدة المتعددة الاشكال التى يتلقاها البرتغال من حلفائه فى منظمة حلف شمال الاطلنطى ومن المتعاملين معه اقتصاديا وماليا .

واذ يعبر عن انشغاله البالغ بتهديدات البرتغال واعماله العدوانية المستمرة ضد الدول الافريقية المتاخمة للاقاليم الواقعة تحت سيطرته .

واذ يؤكد ايمانه بأن الجرائم المدبرة ضد الشعوب الافريقية من طرف البرتغال جرائم بشعة ضد الانسانية .

١ — يؤكد شرعية كفاح الشعوب ضد الاضطهاد البرتغالى الاستعمارى .

٢ — يدين بشدة الجرائم الشنعاء للبرتغال الذى ينتهك ميثاق منظمة الامم المتحدة باستعماله للنابالم وللغازات السامة وغيرها من الاسلحة ضد الشعوب الافريقية التى تكافح من اجل الحرية والاستقلال ، وتمثل هذه الاعمال خطرا على السلام والامن الدوليين .

٣ — يدين البرتغال لاعتداءاته ضد الدول المستقلة المتاخمة للاقاليم الخاضعة لسيطرته .

٤ — يدين البرتغال لرفضه المستمر الاعتراف بحق شعوب الاقاليم الخاضعة لسيطرته فى تقرير مصيرها والاستقلال متجاهلا بذلك قرارات الامم المتحدة .

٥ — يدين بشدة منظمة حلف شمال الاطلنطى لمساعدته العسكرية ويطلب من الدول الاعضاء فى هذه المنظمة ان تمتنع عن تقديم اى مساعدة اقتصادية وعسكرية الى البرتغال من شأنها ان تسمح له بمواصلة حربه الاستعمارية .

٦ — يدين التحالف الشرير بين البرتغال وانظمة الاقلية العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا وهو تحالف يرمى الى الابقاء على الاستعمار والاضطهاد فى جنوب القارة الافريقية .

٧ — يطلب من الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية أن تقدم المزيد من المساعدة المادية الى حركات التحرير لتسمح لها بتصحيح الوضع الاقتصادى فى المناطق المحررة وبتنظيم حياة السكان فيها .

٨ — يطلب من المجموعة الافريقية لدى منظمة الوحدة الافريقية ان تعمل من اجل تطبيق عقوبات اجبارية ضد البرتغال طبقا للفقرة السابعة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٩ — ترجو كل الدول ان تقدم المساعدة المعنوية والمادية الى كل من يكافحون كفاحا شرعيا ضد الاضطهاد البرتغالى فى افريقيا .

١٠ — يهنىء الوطنيين الانارتة للتقدم الذى ما انفكوا يحققونه فى كفاحهم الشرعى من اجل تحرير اوطانهم . ويناشدهم الابقاء على علاقات طيبة مع كل الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية وذلك فى صالح كفاحهم .

الملحق رقم 5: مؤتمر القمة الخامس لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر سبتمبر 1968

الملحق رقم6

اتفاق آلفور و اعلان استقلال انغولا:

المصدر: موقع

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMDictionnaire?iddictionnaire=1752

ACCORD D'ALVOR SUR L'INDÉPENDANCE DE L'ANGOLA

Date: 15 janvier 1975

La Révolution des Oeillets, qui survient au Portugal en 1974, provoque une redéfinition des relations avec les mouvements de libération de l'Angola, une province portugaise d'outre-mer. À ce moment, un demi million de Portugais vivent en Angola qui compte 5,7 millions d'habitants. Un cessez-le-feu est conclu avec les trois principaux groupes d'opposition - accord d'Alvor - et une Constitution provisoire adoptée en janvier 1975, en attendant l'indépendance fixée pour le 11 novembre 1975.

Sélection et mise en page par l'équipe de Perspective monde

The Portuguese state and the Angolan national liberation movements - the National Front for the Liberation of Angola (FNLA), the People's Movement for the Liberation of Angola (MPLA) and the National Union for the Total Independence of Angola (UNITA) - having met at Alvor, in the Algarve, from 10 to 15 January 1975, to negotiate the procedure and the calendar of the access of Angola to independence, have agreed the following:

Chapter I: On the independence of Angola

1. The Portuguese state recognises the liberation movements - National Front for the Liberation of Angola (FNLA), the People's Movement for the Liberation of Angola (MPLA) and the National Union for the Total Independence of Angola (UNITA) - as the sole legitimate representatives of the people of Angola.

2. The Portuguese state solemnly restates its recognition of the right of the people of Angola to independence.

3. Angola forms one indivisible unit, within its present geographical and political boundaries, and in this context Cabinda is an unalienable component part of Angolan territory.

4. The independence and full sovereignty of Angola shall be solemnly proclaimed on 11 November 1975 in Angola by the President of the Portuguese Republic or by a specially appointed representative of the president.

5. Until independence is proclaimed, the power shall be wielded by the High Commissioner and by a transitional government, which shall take office on 31 January 1975.

6. The Portuguese state and the three liberation movements formally affirm, under this agreement, a general ceasefire, already being observed de facto by their armed forces throughout Angolan territory. After this date, any use of force other than as decided by the rightful authorities to prevent internal acts of violence or acts of aggression from outside the country shall be considered to be illicit.

7. After the ceasefire, the armed forces of the FNLA, MPLA and UNITA shall take up positions in the regions and places where they are at present positioned, until such time as the provisions laid down in Chapter IV of this agreement shall be put into practice.

8. The Portuguese state undertakes to transfer progressively, no later than the term of the transitional period, all the powers it enjoys and wields in Angola to the Angolan organs of sovereignty.

9. With the conclusion of this agreement, an amnesty is held to be granted to cover all the effects of the patriotic acts performed in the course of the national liberation struggle in Angola, which would have been considered to be liable to punishment under legislation in force at the time of their performance.

10. The independent state of Angola shall exert its sovereignty fully and freely, both internally and on the international plane.

Chapter II: On the High Commissioner

11. During the transitional period, the President of the Republic and the Portuguese government shall be represented in Angola by the High Commissioner, who shall defend the interests of the Portuguese Republic.

12. The High Commissioner in Angola shall be appointed and released from office by the President of the Portuguese Republic, by whom he shall be sworn in and to whom he is politically responsible.

13. It is for the High Commissioner to:

a. Represent the President of the Republic, ensuring and guaranteeing, in full agreement with the transitional government, the observance of the law;

b. Safeguard and guarantee the physical security of Angolan territory, in close co-operation with the transitional government;

c. Ensure the fulfilment of this agreement and of such others as may come to be made between the liberation movements and the Portuguese state;

d. Guarantee and promote the process of decolonisation of Angola;

e. Ratify all acts which concern, or refer to, the Portuguese state;

f. Attend the meetings of the Council of Ministers, when he thinks fit, where he may participate in their discussions, but without the right to vote;

g. Sign, approve and have published the decree-laws and the decrees drafted by the transitional government;

h. Ensure, together with the presidential committee, the direction of the National Defence Committee, and to direct the foreign policy of Angola during the transitional period, aided in this by the presidential committee.

Chapter III: On the transitional government

14. The transitional government is chaired and directed by the presidential committee.

15. The presidential committee comprises three members, one from each liberation movement, and its main task is to direct and co-ordinate the transitional government.

16. Whenever it thinks fit, the presidential committee may consult the High Commissioner on matters concerning the work of the government.

17. The decisions of the transitional government shall be taken by a majority of two-thirds; the members of the presidential committee shall chair it in turn.

18. The transitional government shall comprise the following ministries: the interior, information, labour and social security, economic affairs, planning and finance, justice, transport and communications, health and social affairs, public works, housing and town planning, education and culture, agriculture, natural resources.

19. The following offices of secretaries of state are hereby instituted:

a. Two in the ministry of the interior;

b. Two in the ministry of information;

c. Two in the ministry of labour and social security;

d. Three in the ministry of economic affairs, to be know respectively as the secretary of state for trade and tourism, the secretary of state for industry and power and the secretary of state for fisheries.

20. The ministers of the transitional government shall be appointed in the same proportion by the FNLA, MPLA and UNITA and by the President of the Republic and shall be sworn in by the High Commissioneer.

21. Bearing in mind the transitional nature of the government, the distribution of the ministries shall be as follows:

a. The President of the Portuguese Republic shall appoint the ministers of economic affairs, of public works, housing and town planning and of transport and communications;

b. The FNLA shall appoint the ministers of the interior, of health and social affairs and of agriculture;

c. The MPLA shall appoint the ministers of information, of planning and finance and of justice;

d. The UNITA shall appoint the ministers of labour and social security, of education and culture and of natural resources.

22. The offices of the secretaries of state provided for in this agreement shall be distributed as follows:

a. The FNLA shall appoint one secretary of state for information, one secretary of state for labour and social security and the secretary of state for trade and tourism;

b. The MPLA shall appoint a secretary of state for the interior, a secretary of state for labour and social security and a secretary of state for industry and power;

c. The UNITA shall appoint a secretary of state for the interior, a secretary of state for information and the secretary of state for fisheries.

23. The transitional government may institute further posts of secretary and under-secretary of state, but in their distribution the rule of political heterogeneity shall be observed.

24. It is for the transitional government to:

a. Further, and co-operate in, the successful management of the process of decolonisation until total independence is reached;

b. Superintend the whole field of public administration, ensuring its functioning and promoting access of Angolan citizens to posts and positions of responsibility;

c. Conduct internal politics;

d. Prepare and guarantee the holding of general elections for the Constituent Assembly of Angola;

e. Perform, through decree-laws, the legislative function and draft decrees, regulatory decrees and instructions for the proper implementation of the laws;

f. Guarantee, in co-operation with the High Commissioner, the safety of persons and property;

g. Carry out the judicial reorganisation of Angola;

h. Define economic, financial and monetary policy and create the structures needed to ensure the rapid development of the economy of Angola;

i. Guarantee and safeguard individual or collective rights and freedoms.

25. The presidential committee and the ministers are jointly responsible for the acts of the government.

26. The transitional government may not be dismissed on the initiative of the High Commissioner; any change in its composition shall be effected by agreement between the High Commissioner and the liberation movements.

27. The High Commissioner and the presidential committee shall seek to solve all the difficulties arising from the work of the government in a spirit of friendship and through reciprocal consultations.

Chapter IV: On the national defence committee

28. A national defence committee is hereby set up, composed as follows:

The High Commissioner;

The presidential committee;

A unified general staff.

29. The High Commissioner shall inform the national defence committee of all matters concerning national defence, both internally and abroad, so as to:

a. Define and carry out the military policy arising from this agreement;

b. Ensure and safeguard the present frontiers of Angola;

c. Guarantee peace and security and public law and order;

d. Promote the safety of persons and property.

30. The decisions of the national defence committee shall be taken by a simple majority; the High Commissioner, who will chair the committee, shall have a vote.

31. A unified general staff is hereby set up, which shall comprise the commanders of the three branches of the Portuguese armed forces in Angola and three commanding officers of the liberation movements.

The unified general staff shall be placed under the direct authority of the High Commissioner.

32. The armed forces belonging to the three liberation movements shall be integrated into the same total number with the Portuguese forces in the mixed military forces, on the following numerical basis:

8000 men belonging to the FNLA;

8000 men belonging to the MPLA;

8000 men belonging to the UNITA;

24000 men belonging to the Portuguese armed forces.

33. The national defence committee shall effect the progressive integration of the armed forces in the mixed military forces specified in the previous article; in principle, the following calendar should be respected:

[*]Between February and May, inclusive, and per month a total of 500 men from each of the liberation movements will be integrated and 1500 men of the Portuguese armed forces.[/*]

[*]Between June and September, inclusive, and per month, a total of 1500 men from each of the liberation movements will be integrated and 4500 men of the Portuguese armed forces.[/*]

34. Such Portuguese armed forces contingents as exceed the quotas laid down in art. 32 shall be evacuated from Angola by 30 April 1975.

35. The evacuation of the contingent of the Portuguese armed forces integrated in the mixed military forces shall begin after 1 October 1975 and shall be completed by 29 February 1976.

36. The national defence committee shall organise mixed police forces to maintain public law and order.

37. The unified police command shall have three members, one from each of the liberation movements, and leadership shall be put in commission, the chair being taken by each member in turn. The force shall be placed under the authority and supervision of the national defence committee.

Chapter V: On refugees and displaced persons

38. Immediately after the swearing-in of the transitional government, mixed equal-representation committees shall be set up, on nominations by the High Commissioner and by the transitional government, to plan and prepare the structures, means and procedure

necessary to deal with Angolan refugees. The work of these committees will be supervised by the ministry of health and social affairs.

39. Those persons housed in the « peace villages » may return to their own villages and homes.

The mixed equal-representation committees shall propose to the High Commissioner and to the transitional government social, economic and other measures to ensure a speedy return to normal ways of life of displaced persons and the reintegration of their various forms of activity in the economic life of the country.

Chapter VI: On general elections for the Constituent Assembly of Angola

40. The transitional government shall organise general elections for a constituent assembly within not more than nine months from the date of its installation, that is, 31 January 1975.

41. Candidatures to the constituent assembly shall be put forward exclusively by the liberation movements - FNLA, MPLA and UNITA - as the sole legitimate representatives of the people of Angola.

42. Once the transitional government is installed, a central committee shall be instituted, with equal representation of the liberation movements, to draft the basic law and to prepare the elections to the constituent assembly.

43. When the basic law has been approved by the presidential committee, the central committee shall:

a. Draft the electoral law;

b. Organise lists of voters;

c. Register the lists of candidates for election to the constituent assembly put forward by the liberation movements.

44. The basic law shall remain in force until the constitution of Angola comes into force, but it may not run counter to the terms of this agreement.

Chapter VII: On Angolan nationality

45. The Portuguese state and the three liberation movements - FNLA, MPLA and UNITA - undertake to co-operate to eliminate all the consequences of colonialism. On this topic, the FNLA, the MPLA and the UNITA stress their policy of non-discrimination, according to which the quality of Angolan citizenship is definable by birth in Angola or by domicile therein, always provided that those domiciled in Angola identify themselves with the aspirations of the Angolan nation through a conscious choice.

46. The FNLA, the MPLA and the UNITA hereby undertake to consider as Angolan citizens all individuals born in Angola, provided that they do not declare, on the terms and within the time limits to be laid down, that they wish to maintain their present nationality or to choose another one.

47. Individuals not born in Angola, but settled there, may seek Angolan nationality in accordance with such rules governing Angolan nationality as come to be laid down in the basic law.

48. A mixed committee with equal representation will study special agreements to regulate the forms of concession of Angolan citizenship to Portuguese citizens domiciled in Angola, and the status of Portuguese citizens resident in Angola and of Angolan citizens resident in Portugal.

Chapter VIII: On economic and financial topics

49. The Portuguese state undertakes to regularise with the state of Angola the situation arising from the existence of property belonging to the latter outside Angolan territory, so as to facilitate the transfer of such property, or the equivalent value, to the territory and ownership of Angola.

50. The FNLA, the MPA and the UNITA declare themselves ready to accept the responsibility arising from the financial undertakings assumed by the Portuguese state on behalf of, and relating to, Angola, always provided that they have been assumed in the real interest of the people of Angola.

51. A special mixed equal-representation committee, composed of experts appointed by the provisional government of the Portuguese Republic and by the transitional government of the state of Angola, shall list the property mentioned in art. 49 and the credits referred to in art. 50, shall effect such acts of valuation as it thinks fit and shall put before the two governments such solutions as it holds to be just.

52. The Portuguese state undertakes to provide the committee specified in the previous article with all the information and data at its disposition and which the committee may need in order to reach well thought out conclusions and to propose equitable solutions within the principles of truth, respect for the legitimate rights of each party and the most loyal co-operation.

53. The Portuguese state will aid the state of Angola in setting up a central issuing bank. The Portuguese state undertakes to transfer to the state of Angola the powers, the assets and the debits of the Angolan department of the Bank of Angola, on conditions to be agreed in the mixed committee for financial topics. This committee will also consider all questions related to the Portugal department of the same bank, proposing just solutions to the extent that they concern and affect Angola.

54. The FNLA, MPLA and UNITA undertake to respect the property and the legitimate interests of the Portuguese citizens domiciled in Angola.

Chapter IX: On co-operation between Angola and Portugal

55. The Portuguese government on the one hand, and the liberation movements on the other, agree to set up between Portugal and Angola links of constructive, lasting co-operation in all fields, specifically in the cultural, technical, scientific, economic, commercial, monetary, financial and military spheres, on the basis of independence, equality, freedom, mutual respect and reciprocity of interests.

Chapter X: On mixed commissions

56. Technical mixed equal-representation committees will be set up by the High Commissioner,in agreement with the presidential committee, to research and propose solutions for problems arising from decolonisation and to lay down the foundations of active co-operation between Portugal and Angola, especially in the following spheres:

a. Cultural, technical and scientific;

b. Economic and commercial;

c. Monetary and financial;

d. Military;

e. The acquisition of Angolan nationality by Portuguese citizens.

57. The committees mentioned in the previous article shall carry out their work and negotiations in a climate of constructive co-operation and loyal spirit of compromise. Their conclusions shall be put as quickly as possible before the High Commissioner and the presidential committee for their consideration and for the drafting of agreements between Portugal and Angola.

Chapter XI: General provisions

58. Any questions arising as to the interpretation and application of this agreement which cannot be solved on the terms of art. 27 above shall be settled by negotiation between the Portuguese government and the liberation movements.

59. The Portuguese state, the FNLA, MPLA and UNITA, true to the social and political ideals repeatedly stated by their leaders, reaffirm their respect for the principles enshrined in the Charter of the United Nations and in the Universal Declaration of Human Rights, and also actively repudiate all forms of social discrimination, especially apartheid.

60. The present agreement shall come into force immediately after it has been approved by the President of the Portuguese Republic.

The delegations of the Portuguese government, the FNLA, MPLA and UNITA stress the climate of perfect co-operation and cordiality in which the negotiations took place and feel great satisfaction at reaching this agreement, which will meet the just aspirations of the Angolan people and of which the Portuguese people are rightly proud; henceforth they will be linked by ties of profound friendship and common desire for constructive co-operation for the progress of Angola, of Portugal, of Africa and of the world as a whole

الملحق رقم 07: تصريح نغولا باكونغو بشأن خرق ال MPLA لبنود اتفاق اعلان الاستقلال

La version du FNLA sur l'indépendance de l'Angola

Chaque mouvement de libération: FNLA, MPLA et UNITA a sa propre version sur la manière dont

l'indépendance nationale de l'Angola avait été proclamée "unilatéralement" (sic) le 11 Novembre 1975. Les trois versions sont contradictoires et controversées dans la mesure où le pays avait été divisé en deux Républiques: Une au nord et une autre au Sud. . Ngola Kabangu, un ancien combattant de la liberté et chef de la FNLA, a déposé à la cour ce qui s'ést, selon lui, réellement passé.

Le chef du FNLA a commencé par accuser l'administration coloniale d'avoir violé les Accords d'Alvor (Portugal), signé en Janvier 1975, ayant choisi MPLA, comme son partenaire privilégié, à l'exclusion des deux autres partis. Ngola Kabangu fait valoir que cette violation a été adoptée avant même la tenue de ce sommet au cours d'une réunion secrète tenue à Alger (Algérie) entre le président Agostinho Neto, le MPLA, et une délégation portugaise dirigée par le major Melo Antunes.

Cette rencontre s'est avérée une véritable "farce" pour le FNLA et l'UNITA, après la signature des accords,dont la conséquenjce fut l'échec ayant entraîné une guerre civile de plusieurs années, avec un bilan de plusieurs milliers des morts , des mutilés, des veuves, des orphelins, et des réfugiés et des déplacés de guerres.. "Après ces accords les mouvements ont cessé de s'entendre, bien qu'il y ait eu des tentatives pour chercher le chemin qui nous conduirait à la compréhension.

Melo Antunes, qui était considéré comme l'idéologue en chef du "Mouvement de Capitaines" au Portugal, selon Ngola Kabangu ont contribué négativement à travers le cours du conflit armé en Angola, en faisant valoir que, après la présentation du projet du FNLA qui a conduit à des accords, mais la situation allait changer pour le pire après la découverte de la "fameuse" réunion en Algérie, l'un des pays qui soutenait sans réserve le MPLA, au cours d e la guerre de guérilla.

Déclaration de l'Indépendance Nationale.

Ngola Kabangu, qui dit que c'était lui-même qui a annoncé l'indépendance nationale, à la demande de Alvaro Holden Roberto, à minuit, le 11 Novembre, son parti l'a fait conformémengt aux des accords précités. "C'est moi Ngola Kabangu,qui ai, au nom de l'ancien président Alvaro Holden Roberto, devant des milliers de ressortissants nationaux et étrangers, proclamé l'Angola , comme un pays indépendant, contrairement à ce qui a été servi, à mentir au public. Je dois dire que dans Uige personne n'a proclamé une République du Nord », a-t-il dit.

Ngola Kabangu, le compagnon et le confident de l'ancien Holden Roberto, afirme qu'en Alvor,les parties impliquées dans ce processus historique ont convenu que le 11 Novembre 1975, à minuit, l'Angola doit être proclamé comme un pays indépendant. «Et cela arriva de côté du FNLA". Selon la source, l'annonce a eu lieu devant le Palais provinciale de Uige , quand il était attelé le drapeau

portugais et remplacé par un autre du FNLA, car à cette époque, il ya toujours une nouvelle république qui venait de naître ce jour mémorable.

Ensuite,il a a révélé que le drapeau a été remis au citoyen portugais Lima Ferreira qui avait été chargé de le remettre au représentant portugais à Kinshasa, sous les ordres exprès du conseil du FNLA. "Elle a été prise avec tout le respect, plié et remis à quelqu'un qui avait la nationalité portugaise pour que celui-ci puisse le donner à l'ambassade de

Portugal à Léopoldville au Congo. Ce citoyen, peut-être, est toujours en vie et je peut confirmer mes déclarations. "

Kabangu a dit que tout le reste tourne autour de la proclamation de l'indépendance nationale de son parti dans la province de Uige, qui était censé être destiné à diviser le pays, et ça ne correspond pas à la verité. «Ce que j'ai raconté ici, peut être confirmé par des milliers de ressortissants nationaux et étrangers qui ont été témoins de la loi, a-t-il insisté. «C'est la vérité sur ce qui s'est passé le jour de la proclamation de l'indépendance nationale dans la province de Uige, at-il conclu.

L'echec du Portugal

Même s'ils etait satisfait de la réalisation de l'indépendance nationale, les Angolais eux-mêmes qui ont combattu sans relâche contre la domination étrangère, à atteindre de cette façon,Le polititien de la FNLA se révolte contre l'ancienne puissance coloniale, pour ne pas avoir fait de la cérémonie «de la transmission instruments de la souveraineté », lorsque l'administration portugaise a cessé de gestion de sa province d'outre-mer ancienne.

«Quand nous nous sommes arrêtés à l'administration d'occupation d'une puissance coloniale à la suite d'un accord entre le colonisateur et colonisé, il doit y avoir un transfert de cérémonie de la souveraineté des instruments de la puissance coloniale pour le nouvel état naissant,mais en Angola, ce n'est pas ce qui s'est passé, àcause de l'irresponsabilité des Portugais qui ne voulaient pas quitter le pays, après un régne de cinq cents douloureuses années, at-il souligné.

Compte tenu de ce combattant de la liberté, avec vaste carrière militaire et politique au sein du FNLA, partout dans le monde est "standard ce qui rend cette instruments de transmission, mais il y avait ici», réaffirmant qu'il y avait eu mauvaise foi des Portugais. Il a rappelé que le fait que le MPLA a été choisi comme le partenaire idéal pour le Mouvement des Forces Armées (MFA), qui était composée principalement par le Parti communiste portugais (PCP), est considéré comme la cause principale de l'absence de cérémonie.

Les déclarations de Ngola Kabangu sont fondées sur le fait que MFA a informé le gouvernement portugais d'avoir fait un «noyau dur» au cours du processus de décolonisation de l'Angola. Kabangu déplore l'attitude des autorités portugaises à l'époque étant donné que la «souveraineté du peuple

angolais a été jeté à la mer,offerte aux poissons de la baie de Luanda." Selon le vétéran de la politique, au cours du processus de décolonisation, les Portugais se sont retirés tranquillement.

MPLA a violé les accords d' Alvor.

.

Poursuivant sa déclaration, Kabangu a déclaré sans tergiversations que «ce processus a été vicié et de couloré en termes idéologiques, parce que les Portugais avaient déjà choisi le bon partenaire, le MPLA, et tout a été péparé pour l'assaut du MPLA pour prendre le pouvoir avec l'appui forces armées portugaises et cubaines.

«C'est la vérité de l'histoire. Certains d'entre nous en tant qu'acteurs de la lutte contre le colonialisme et faisant partie intégrante des Accords de Alvor sont encore en vie et il n'y a rien à cacher à la nouvelle génération », at-il dit, ajoutant qu '« il est nécessaire de raconter l'histoire précisément, la vérité et l'honnêteté intellectuelle. Avec chaque année qui passe notamment ,les nouvelles versions le 11 Novembre, fabriquer des mensonges et préfèrent louer les bataille comme celle de Kifangondo, at-il déclaré, visiblement irrité.

Bataille de Kifangondo.

Ngola Kabangu a été indigné exaltation excessive la fameuse bataille de Kifangondo par des membre du MPLA, à quelques kilomètres au nord de Luanda, qui est considéré comme l'un des plus sanglants, au cours de laquelle ont été répudiée marionnettes de ELNA (forces armée de la FNLA) soi-disant pour empêcher la proclamation de l'indépendance nationale. "

Selon Kabangu, ils n'étaient pas des«marionnettes», mais «guérilleros qui étaient épuisés après avoir participé à une longue guerre de libération nationale, face à un internationaliste armés qui a été un noyau dur composé d'une armée classique, armés par un ancien pouvoir qui était l'Union soviétique. " Kabangu a été demandé par quels moyens les guérilleros pouvaient affronter une armée classique, fatiguée et en espérant de proclamer l'indépendance? ".

Il a rappelé qu'il est indispensable de dire la vérité sur la bataille vantée de Kifangondo, car selon lui, ils ne concordent pas et les déclarations qui nuisent à la sensibilité des combattants de la liberté nombreuses personnes qui se sont donnés corps et âme à la libération de ce «peuple généreux et héroïque» souffert pendant quatorze années de guerre. "Seule la vérité doit être dite, pour le reste ne vaut pas d'être pour tromper les gens sur la réalité des faits", at-il conclu.

الملحق رقم 09: تقرير سري سويسري حول الوضعية في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

en
Datum 4.IV
Visa
EPD -4. April 1961
Ref. 4.A.21.31. Lissabon

AMBASSADE
LÉGATION DE SUISSE
AU PORTUGAL

LISBONNE 3, le 25 mars 1961.
Travessa do Patrocinio 1
Téléphone : 67.32.32/3

Réf. B.12. - B/AE
Lettre politique

Monsieur le Ministre Robert K o h l i ,
Secrétaire général
du Département politique fédéral,
B e r n e .

Encore sur les récents incidents en Angola.

Monsieur le Secrétaire général,

Je n'essaierai pas d'illustrer les événements survenus au nord de l'Angola en indiquant les différentes localités où les insurgés ont ravagé et tué sans discrimination et j'hésite même à donner des chiffres au sujet des victimes. D'après la presse portugaise, le nombre des terroristes-assaillants aurait dépassé 300. Sont-ils tous venus du dehors ? C'est peu probable. On est par conséquent amené à admettre que de nombreux indigènes angolais se sont joints aux meneurs et agitateurs provenant du Congo ex-belge. Il suffit de penser que les attaques ont spécialement eu lieu dans la zone où la culture exclusive du coton est imposée, aux conditions connues. Une nouvelle parue dans la N.Z.Z. du 23 mars et provenant de Brazzaville informe que, d'après les rapports de réfugiés, deux compagnies de soldats angolais se seraient mutinées à Maquela de Zombo et auraient tué les officiers portugais. Si pareille nouvelle devait être véridique - chose qu'il n'a absolument pas été possible de contrôler ici -, la situation en Angola apparaîtrait encore bien plus grave que ce qu'on peut imaginer, attendu que plus du 50 % de l'armée portugaise stationnant dans cette province est composé de soldats angolais noirs. Déjà comme pour les événements du mois de février à Luanda, il ne fait aucun doute que la centrale organisatrice de ces actes de rébellion se trouve à Léopoldville, quartier-général de l'U.P.A. (Union des populations d'Angola), constituée en juillet 1960, dirigée par des Angolais résidant au Congo belge et au Congo français et étroitement liée au "Mouvement de libération de Cabinda". Au sur-

dodis.ch/15226

américain pour l'Afrique" qui se trouve à New York. Si les terroristes, agissant en Angola jusqu'à plus de 3 - 400 kms à l'intérieur des frontières étaient plus de 300, les victimes semblent bien devoir se chiffrer à des centaines. Une première liste comprenant les noms, qui vient d'être publiée sans indiquer aucun nom d'officier, mentionne à elle seule plus de 45 blancs (hommes, femmes et enfants) tués. Qu'en est-il des noirs ? On n'en connaîtra peut-être jamais le nombre, surtout si l'on pense qu'actuellement, au cours des opérations de nettoyage des régions attaquées, la répression sera des plus dures.

Selon les informations que j'ai pu recueillir d'une personnalité très proche du Président du Conseil, confirmées par un collègue et d'autres sources et qui ont d'ailleurs été publiées aussi par la N.Z.Z. précitée, la Confédération des colons angolais, ainsi que celle des industriels, des commerçants, des propriétaires et d'autres catégories, ont adressé au Gouvernement portugais, le 16 mars déjà, des télégrammes urgents et péremptoires demandant aide et protection. On exige des renforts de troupes et des armes; on réclame aussi une amélioration des conditions de vie des indigènes, surtout en ce qui concerne les salaires et l'assistance sociale. Les télégrammes demandent, en outre, le transfert du Ministère de l'Outre-mer à Luanda, la proclamation de l'état d'urgence, la soumission du territoire à un commandement militaire et la formation d'une milice armée. Pareille requête, qui coûtera de gros sacrifices financiers au Gouvernement, contribue à renforcer dans la métropole aussi bien que dans les provinces d'outre-mer le courant des durs, à savoir de ceux qui veulent résister à tout prix. En Angola donc, comme cela a été le cas pour l'Algérie, on verra peut-être se former le parti des ultras. C'est en tout cas à la suite de ces télégrammes et dans le but d'apaiser un peu les esprits que le Ministre de l'Outre-mer s'est rendu il y a quelques jours en Angola, accompagné de plusieurs fonctionnaires supérieurs du Ministère. Le déplacement du Ministre Lopes Alves s'est fait dans des conditions vraiment exceptionnelles à cause de son état de santé. Le professeur qui le soignait avait adressé une lettre au Ministre des Affaires Etrangères pour l'informer du grave danger auquel s'exposait son patient avec de déplacement. Malgré cela, le Ministre de l'Outre-mer est

./.

dodis.ch/15226

parti avec sa femme entre autres et son médecin personnel. On avait parlé avec persistance, comme vous le savez, d'un remaniement au sein du Conseil des Ministres, mais il paraît qu'on hésite beaucoup en haut lieu à effectuer n'importe quel changement.

A ce propos, qu'il me soit permis incidemment de mentionner encore une fois les divergences qui partagent les membres du Conseil des Ministres. Il y a les "durs", ceux qui insistent pour faire bloc autour de la personne de Salazar, décidés à ne point lâcher ou fléchir, et ceux qui prônent une politique plus conciliante tant à l'intérieur qu'à l'extérieur. Comme je l'ai déjà relevé, il semble que la ligne des "durs" ait des chances de l'emporter.

D'autre part, des bruits courent au sujet des provinces de l'outre-mer, avec lesquelles on envisagerait de créer une espèce de confédération avec la métropole, à l'instar de ce qu'a entrepris de Gaulle en fondant la Communauté française. Il ne s'agit toutefois que de rumeurs difficiles à contrôler. En tout cas, le Ministre de l'Outre-mer, une fois fixé en Angola, jouit, d'après la Constitution portugaise même, de pouvoirs législatifs. Il n'est donc pas exclu qu'il soit amené à prendre des décisions de principe, surtout si l'on considère que les blancs de l'Angola ont clairement fait entendre au Ministre qu'il ne devait pas venir chez eux pour faire des discours, mais pour agir.

Les télégrammes précités définissent la situation en Angola comme désespérée et reprochent au Gouvernement central d'avoir trop négligé l'étude et la solution de problèmes urgents signalés depuis longtemps.

Veuillez agréer, Monsieur le Secrétaire général, l'assurance de ma considération distinguée.

L'Ambassadeur de Suisse :

28 mars 1961

PS.- Une deuxième liste mentionnant les noms des victimes vient d'être publiée. Elle comprend 45 blancs et 3 métis. Toujours pas de noms d'officiers ou de soldats portugais.

الملحق 10: العلاقة بين ال MPLA و دولة كوبا خلال فترة التحضير للاستقلال(المصدر الأرشيف الأمني الكوبي)

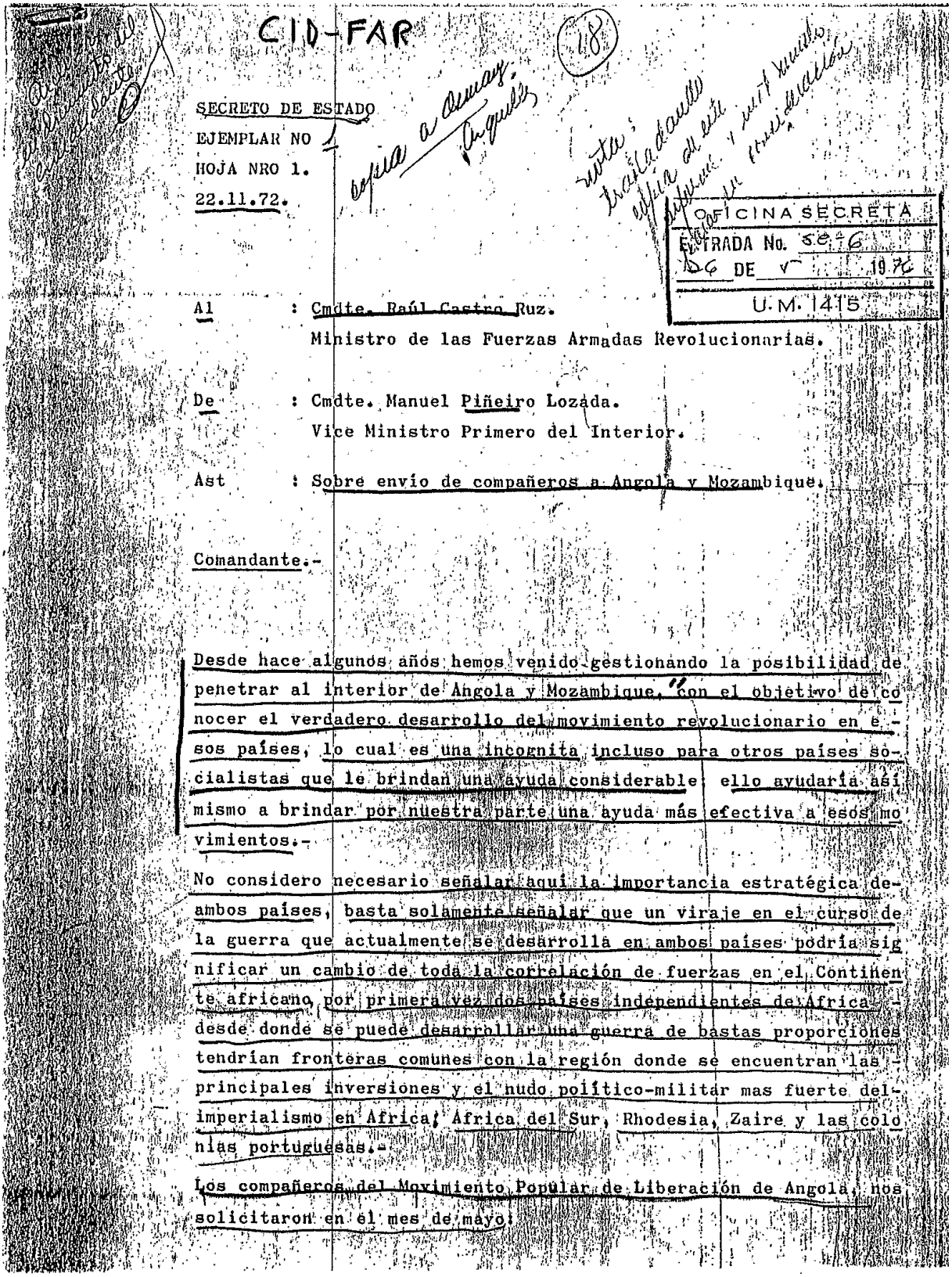

CID-FAR

SECRETO DE ESTADO
EJEMPLAR NO 1
HOJA NRO 1.
22.11.72.

OFICINA SECRETA
ENTRADA No. 5626
DE 1972
U.M. 1415

Al : Cmdte. Raúl Castro Ruz.
Ministro de las Fuerzas Armadas Revolucionarias.

De : Cmdte. Manuel Piñeiro Lozada.
Vice Ministro Primero del Interior.

Ast : Sobre envío de compañeros a Angola y Mozambique.

Comandante.-

Desde hace algunos años hemos venido gestionando la posibilidad de penetrar al interior de Angola y Mozambique, con el objetivo de conocer el verdadero desarrollo del movimiento revolucionario en esos países, lo cual es una incognita incluso para otros países socialistas que le brindan una ayuda considerable ello ayudaría así mismo a brindar por nuestra parte una ayuda más efectiva a esos movimientos.-

No considero necesario señalar aquí la importancia estratégica de ambos países, basta solamente señalar que un viraje en el curso de la guerra que actualmente se desarrolla en ambos países podría significar un cambio de toda la correlación de fuerzas en el Continente africano por primera vez dos países independientes de Africa desde donde se puede desarrollar una guerra de bastas proporciones tendrían fronteras comunes con la región donde se encuentran las principales inversiones y el nudo político-militar mas fuerte del imperialismo en Africa; Africa del Sur, Rhodesia, Zaire y las colonias portuguesas.-

Los compañeros del Movimiento Popular de Liberación de Angola, nos solicitaron en el mes de mayo;

الملحق 10: العلاقة بين ال MPLA و دولة كوبا خلال فترة التحضير للاستقلال(المصدر الأرشيف الأمني الكوبي)

SECRETO DE ESTADO
EJEMPLAR NO 1
HOJA NRO 3.

En estos momentos ambos movimientos están en espera de nuestras decisiones al respecto.-

Todo lo que le comunico para su conocimiento y efectos procedentes.-

Cmdte. Manuel Piñeiro Losada.
Vice Ministro Primero del Interior.

Ejemplar 1 : Destino
Copia : Archivo
Ejec : Oscar
Meca : Noelia
Rgt : 000328

04457.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

0.191.17

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL 28 Février 1975

CONFIDENTIEL

Note sur la décolonisation

(Aspects multilatéraux et bilatéraux intéressant la Suisse)

I. Etat actuel de la décolonisation

a) Le grand mouvement de décolonisation a eu lieu principalement au cours des années soixante. Près de 50 territoires sont devenus des Etats souverains et d'autres sont en voie de le devenir. Dans ce changement, les Nations Unies ont joué un rôle considérable, fondé sur la Charte elle-même ainsi que sur la Déclaration sur l'octroi de l'indépendance aux pays et aux peuples coloniaux, adoptée par l'Assemblée générale le 14 décembre 1960.

L'Assemblée générale a adopté, par la suite, de nombreuses recommandations adressées aux puissances administrantes intéressées et visant à assurer l'application de la Déclaration. Elle a réaffirmé que la persistance du colonialisme sous toutes ses formes et dans toutes ses manifestations, notamment le racisme, l'apartheid et les intérêts étrangers, économiques ou autres, qui exploitent les peuples coloniaux, tout comme la poursuite des guerres coloniales qui, en Afrique australe, visaient à écraser les mouvements de libération nationale, mettaient en danger la paix et la sécurité internationales.

A l'heure actuelle, ne sont plus considérés comme territoires non autonomes que la Namibie, la Rhodésie, le Sahara espagnol et plusieurs micro-territoires surtout dans les Caraïbes et le Pacifique. La question des territoires administrés par le

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

Portugal (Guinée-Bissau, Ile du Cap-Vert, Mozambique, Angola), qui a pendant de longues années pris une grande place dans les discussions au sein des organisations du système des Nations Unies, a été réglée ou est en voie de règlement à la suite du changement de régime à Lisbonne.

) Le sud-ouest africain, auquel le nom de Namibie veut donner une identité par anticipation, a constitué lors de la dernière Assemblée générale, comme les années précédentes, un des points importants de l'ordre du jour de la Quatrième Commission. Le principal chef d'inculpation retenu contre Pretoria à ce sujet a été son mépris de la Résolution 2145, adoptée le 27 octobre 1966 par l'Assemblée générale, qui a mis fin au mandat sud-africain sur cette région et a placé celle-ci sous la responsabilité directe de l'ONU. Le Conseil de sécurité, qui avait, en octobre 1971, accepté l'avis consultatif de la Cour internationale de justice selon lequel la présence de l'Afrique du Sud en Namibie est illégale, fut lui aussi saisi de la question de la Namibie au terme de la 29ème Assemblée générale et adopta à l'unanimité une résolution enjoignant Pretoria de s'engager solennellement à respecter les droits de la Namibie et à en rendre compte jusqu'au 30 mai 1975.

) Le problème de la Rhodésie figure chaque année à l'ordre du jour de l'Assemblée générale. Les diverses tentatives de négociation dans lesquelles les autorités de Salisbury se sont engagées ces derniers temps, n'ont pas désarmé les accusations. Pour le Tiers-Monde, soutenu par les pays communistes, la cause reste entendue: il y a longtemps que le régime de M. Smith se serait effondré s'il n'était pas soutenu par les pays capitalistes. Les sanctions elles-mêmes ont été présentées comme une ruse de l'Occident pour gagner du temps. Deux résolutions ont été adoptées sur ce point, l'une demandant l'autodétermination du peuple Zimbabwe, l'autre faisant état de la violation des sanctions et demandant qu'elles soient respectées.

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

d) La question du Sahara espagnol, a été portée à l'ordre du jour de la dernière Assemblée générale sur l'initiative du Maroc et de la Mauritanie, appuyés par l'ensemble du groupe arabe. Au cours du débat, la délégation espagnole a relevé qu'il était de son devoir de se conformer aux résolutions pertinentes de l'Assemblée générale et d'organiser un référendum dans ce territoire. Pour le Maroc, comme pour la Mauritanie, la puissance occupante a détruit les conditions d'une authentique consultation référendaire. Dès lors, sa prétention de vouloir couvrir de l'autorité des Nations Unies la consultation populaire qu'elle prépare ne saurait être juridiquement acceptée. Selon ces deux pays, le Sahara occidental ne pose pas un problème d'indépendance, mais de restauration d'intégrité territoriale. Cette thèse a conduit à l'adoption d'une résolution sollicitant l'avis consultatif de la Cour internationale de justice sur certains aspects de la question.

e) Au sujet des différents micro-territoires situés surtout dans les Caraïbes et le Pacifique, la dernière Assemblée générale a adopté une série de résolutions préconisant leur indépendance dans les meilleurs délais, ceci en dépit des préoccupations avancées par les puissances administrantes, et parfois par les représentants des peuples intéressés eux-mêmes, quant à la viabilité économique de ces territoires une fois l'indépendance acquise.

f) En ce qui concerne les intérêts étrangers, considérés comme faisant obstacle à l'indépendance des peuples coloniaux, les pays du Tiers-Monde ont une fois encore dénoncé, pendant la dernière Assemblée générale, le rôle du capitalisme occidental dans les territoires sous domination coloniale. Les investissements étrangers, notamment les engagements des sociétés transnationales, ont été présentés comme le principal instrument du néocolonialisme économique dans le "pillage systématique" des ressources du Tiers-Monde. Au terme du débat sur

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

cette question a été adoptée une résolution condamnant l'activité des intérêts étrangers dans les territoires non autonomes.

g) L'Assemblée générale a approuvé le 12 octobre 1970 un Programme d'action pour l'application intégrale de la Déclaration sur l'octroi de l'indépendance aux pays et aux peuples coloniaux de 1960 (mentionnée plus haut), qui prévoit, en particulier, que "lorsque cela se révélera nécessaire, des représentants des mouvements de libération seront invités par l'Organisation des Nations Unies et par d'autres organismes des Nations Unies à participer, selon qu'il conviendra, aux débats que ces organes consacreront à leur pays". En 1972, la 4ème Commission décidait d'inviter, en consultation avec l'Organisation de l'unité africaine, les représentants des mouvements de libération nationale intéressés qui souhaitaient participer, en qualité d'observateurs, à l'examen des questions de la Rhodésie, des territoires sous domination portugaise et de la Namibie.

Par la suite, l'Assemblée générale demanda aux institutions spécialisées et autres organismes des Nations Unies

i) d'inviter les représentants des mouvements de libération des territoires coloniaux à participer, selon qu'il conviendra, aux débats que ces organismes consacreront à leur pays;

ii) de donner tout l'appui moral et matériel nécessaires à ces mouvements.

Donnant suite à ces décisions, pratiquement tous les organismes de la famille des Nations Unies adoptèrent des résolutions ou changèrent leurs règlements en vue d'inviter les mouvements de libération à participer à leurs réunions en tant qu'observateurs. Cette invitation se limita d'abord aux délibérations

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

concernant les mouvements de libération et les territoires libérés ou qu'ils entendaient libérer. Par la suite, certaines institutions spécialisées décidèrent d'étendre ce droit, qui s'applique en règle générale aux mouvements reconnus par l'Organisation de l'unité africaine (OUA) et parfois par la Ligue des Etats arabes (à savoir l'OLP), à tous leurs débats et réunions.

Au surplus, les organismes des Nations Unies reçurent également de leurs organes directeurs le mandat d'appuyer moralement et surtout matériellement les mouvements en question. A partir de ce moment, les mouvements pouvaient donc s'adresser aux différents organes et organisations spécialisées des Nations Unies pour obtenir une aide, par exemple dans le domaine de l'éducation par l'UNESCO, dans celui de l'agriculture par la FAO, etc.

Cette aide mit toutefois du temps à se concrétiser, faute de moyens financiers surtout. C'est seulement en 1974, lorsque le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) créa à cet effet un fonds nouveau alimenté par des contributions volontaires, qu'il fut possible d'exécuter certains projets. Les réalisations toutefois restent rares et les pays en développement, surtout ceux d'Afrique noire, ne manquent pas de déplorer ce qu'ils considèrent comme un manque d'engagement de la part des organismes concernés.

Il convient d'ajouter ici que le Conseil de la FAO et le Conseil économique et social des Nations Unies (ECOSOC) ont donné récemment l'autorisation au Directeur exécutif du Programme alimentaire mondial (PAM) "d'accorder une assistance, sous toutes ses formes, par l'entremise de l'Organisation de l'unité africaine, aux populations des territoires d'Afrique encore soumis à une domination coloniale ou étrangère et notamment à celles des zones libérées de ces territoires et à leurs mouvements de libération nationale".

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

h) En résumé, on peut constater que le mouvement de décolonisation qui a commencé dans les années soixante touche à sa fin. Seuls restent en cause les territoires de la Namibie, de la Rhodésie, du Sahara espagnol et quelques micro-territoires. Aussi, la liquidation de l'empire colonial portugais expose l'Afrique du Sud plus que jamais à la pression internationale. Cette pression a été d'autant plus forte au cours de la dernière Assemblée générale que les africains et le groupe arabe se sont assuré un appui réciproque à propos des questions d'Afrique du Sud et de Palestine. Enfin, il convient de relever le rôle toujours plus en vue joué par les mouvements de libération africains dès lors que ceux du Mozambique et de l'Angola, comme auparavant celui de la Guinée-Bissau, sont appelés à former les gouvernements des territoires qui deviennent indépendants.

Prises de position de la Suisse dans les organisations internationales

La Suisse est appelée à prendre position sur les problèmes liés à la décolonisation dans les institutions spécialisées et les autres organismes du système des Nations Unies dont elle est membre.

a) Mouvements de libération

Les considérations suivantes inspirent en règle générale les prises de position des délégations suisses :

Les textes de base des organisations (Constitutions, Règlements généraux, etc.) ne permettent en général l'octroi ni d'un statut d'observateur ni d'une aide aux mouvements de libération. A cela s'ajoute que les décisions prises dans ce contexte peuvent constituer une immixion de la part des organisations internationales dans les affaires intérieures des

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

Etats visés. En outre, une prise de position en faveur d'un mouvement de libération peut être interprétée comme une prise de position en faveur d'une des parties à un conflit armé et n'est par conséquent pas compatible avec notre politique de neutralité.

Ces considérations amènent en principe les délégations suisses aux différentes conférences à s'abstenir lors des votes sur la question de l'octroi du statut d'observateur aux mouvements de libération. Cette attitude ne nous empêche cependant pas de manifester notre préoccupation pour les problèmes humanitaires que pose la lutte pour la décolonisation. C'est ainsi que la délégation suisse à l'Assemblée mondiale de la santé, en 1974, a reçu l'instruction de voter en faveur de l'aide que l'Organisation était appelée à fournir aux mouvements de libération. Dans une explication de vote, la délégation suisse déclara que son vote positif ne signifiait pas une prise de position sur les problèmes politiques en cause. Dans les autres cas, les délégations suisses déclarent dans des explications de vote que leur abstention ne signifie pas un manque de compréhension pour les problèmes humanitaires qui se posent dans les territoires en question.

Certaines organisations du système des Nations Unies ont décidé de créer, en ce qui les concerne, une situation juridique claire et de modifier leurs textes de base afin de permettre l'octroi d'un statut d'observateur ainsi que d'une aide aux mouvements de libération. Lorsqu'il s'agit seulement d'adapter les textes réglementaires à une situation créée par des décisions politiques antérieures, les délégations suisses votent en principe en faveur de telles propositions. Lorsque l'adaptation des textes implique en même temps une décision de principe de donner un statut d'observateur ou une aide, les délégations suisses s'abstiennent.

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

Plus récemment, sur la base de directives de l'Assemblée générale des Nations Unies, les institutions spécialisées sont appelées à assumer, comme l'ONU elle-même, les frais de voyage encourus par les observateurs des mouvements de libération. Dans les votes sur cette question, les délégations suisses s'abstiennent.

b) Portugal, Afrique du Sud, Rhodésie, Namibie

A la suite du changement de régime intervenu en avril 1974, le Portugal, qui avait été privé de certains droits dans les organismes de l'ONU, est progressivement réintégré dans ceux-ci. La Suisse, naturellement, soutient cette évolution.

L'Afrique du Sud a été suspendue complètement dans ces droits de membre (ou même exclue) de la plupart des organisations internationales et ne participe généralement plus aux conférences. Les délégations suisses votent contre ces suspensions ou exclusions, les textes de base des organisations concernées ne permettant pas que de telles mesures soient prises pour des raisons purement politiques. Dans des explications de vote, les délégations suisses déclarent toutefois que ceci ne signifie pas une prise de position favorable à l'égard de la politique d'apartheid, que le représentant du Gouvernement suisse a d'ailleurs condamnée lors de la Conférence des Nations Unies sur les droits de l'homme à Teheran en 1968.

La même considération vaut pour la Rhodésie, dans la mesure où elle participait aux travaux d'une organisation (par exemple à l'OMM).

A partir de l'année passée, par la voix du Commissaire des Nations Unies, la Namibie a demandé de devenir membre ou membre associé de différentes organisations. Dans la mesure où les constitutions des organisations concernées le permettent, les délégations suisses votent en faveur de telles demandes.

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

. Relations bilatérales de la Suisse avec les territoires en voie de décolonisation

Conformément à sa politique de neutralité et à son corollaire de non-ingérence dans les affaires intérieures d'un Etat tiers, la Suisse s'abstient par principe de s'immiscer dans tout processus de décolonisation. Elle ne reconnait officiellement, par exemple, ni gouvernements en exil, ni mouvements de libération et attend que les critères de reconnaissance en droit des gens soient réunis pour décider de la reconnaissance d'un nouvel Etat et l'établissement éventuel de relations diplomatiques selon les intérêts en jeu.

Conformément à sa disponibilité traditionnelle, la Confédération reste prête, dans la mesure de ses possibilités, à toute action de médiation ou d'aide numanitaire que pourraient expressément solliciter les parties en cause.

Par les représentations consulaires qui y sont éventuellement établies, des relations officielles peuvent déjà exister avec des territoires en voie de décolonisation dès avant leur indépendance. Elles subsistent jusqu'à l'accession à l'indépendance et peuvent être élevées au niveau diplomatique selon l'importance des liens en cause (importance politique, colonie suisse, investissements, etc.).

Les cas particuliers d'actualité énumérés ci-dessous peuvent servir à illustrer la position de la Suisse dans la pratique :

a) Guinée-Bissau

A l'instar des autres Occidentaux, la Suisse n'a pas reconnu l'indépendance proclamée par le mouvement de libération PAIGC en septembre 1973, alors que les conditions de reconnaissance n'étaient manifestement pas remplies ni en droit, ni dans les faits, mais a attendu pour le faire que le Gouvernement de

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

Lisbonne ait mené à terme ses délicates négociations, ait signifié qu'il ne s'opposait plus à une reconnaissance par des tiers et ait recommandé l'adhésion de la Guinée-Bissau à l'ONU.

Au cours de 1974, la Suisse a contribué à une aide humanitaire à la Guinée-Bissau sous forme d'un don de lait par l'intermédiaire de la Croix-Rouge internationale.

En raison des échanges bilatéraux quasi inexistants et de l'absence de colonie suisse en Guinée-Bissau, l'établissement de relations diplomatiques ne revêt pas un caractère urgent.

b) Mozambique et Angola

Les dispositions nécessaires ont été prises pour pouvoir reconnaître ces deux pays à leur accession à l'indépendance fixée respectivement au 25 juin et au 11 novembre 1975 et pour y élever, le cas échéant, nos représentations consulaires en représentations diplomatiques. Entre-temps, des contacts normaux existent avec les gouvernements de transition récemment créés et avec les mouvements de libération qui les composent par l'intermédiaire de nos représentations dans les pays concernés.

La Suisse a participé à des actions d'aide humanitaire au Mozambique en 1974. Cette aide, d'une valeur totale de 400'000.- francs, comprenait des vitamines et autres médicaments et des outils agricoles. Elle a été fournie par le canal du Comité international de la Croix-Rouge (CICR), de la Croix-Rouge suisse, du Conseil oecuménique des Eglises et de Caritas.

En ce qui concerne l'Angola, aucune demande d'aide ne nous a été présentée à ce jour. Cependant, la Suisse est disposée, dans la mesure de ses possibilités budgétaires, à répondre

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

favorablement à d'éventuelles demandes angolaises.

c) Rhodésie

La Suisse ne reconnaît pas et ne maintient aucune relation avec cet Etat, dont l'indépendance a été proclamée unilatéralement par les représentants de la minorité blanche rhodésienne le 11 novembre 1965. Ne se considérant pas liée par les sanctions obligatoires décrétées par le Conseil de sécurité contre la Rhodésie, la Suisse a néanmoins pris diverses mesures à titre autonome pour que les sanctions ne puissent pas être détournées via la Suisse, notamment en réglementant les importations de Rhodésie au niveau d'un courant normal basé sur la moyenne des importations de 1964 à 1966.

Le Consulat de Suisse à Salisbury a été fermé le 16 mars 1970 et les affaires de la colonie suisse sont rattachées depuis lors à notre poste à Johannesburg.

d) Namibie ou Sud-Ouest Africain

La Suisse observe pour le moment une attitude prudente à l'égard de ce territoire en raison des controverses quant à son statut et à l'héritage du mandat confié par la Société des Nations à l'Afrique du Sud au lendemain de la première guerre mondiale.

Dans la pratique, la Confédération n'y entretient plus de représentation consulaire depuis 1966; les échanges commerciaux sont insignifiants et soumis à aucune restriction. La Suisse reconnaît par ailleurs les documents de voyage pour la Namibie, délivrés par l'ONU depuis 1961.

./.

الملحق رقم 11: تقرير سري سويسري حول انتهاء الحرب في أنغولا (المصدر الأرشيف الفدرالي السويسري)

En 1972 et 1975, elle a contribué financièrement au Programme d'enseignement et de formation des Nations Unies pour l'Afrique australe, dont bénéficient entre autres les expatriés namibiens.

En octobre de la même année, l'ancien ambassadeur de Suisse à Vienne, M. Escher, a effectué une mission exploratoire en Namibie et auprès des autorités sud-africaines en tant que représentant personnel du Secrétaire général de l'ONU.

e) Coopération technique

Il n'y a pas eu d'aide bilatérale directe ces dernières années. Toutefois, dans la plupart des pays en question, le délégué à la Coopération technique a participé au financement d'un nombre limité de projets réalisés par des institutions religieuses (hôpitaux et ateliers d'apprentissage surtout).

الملحق رقم 12

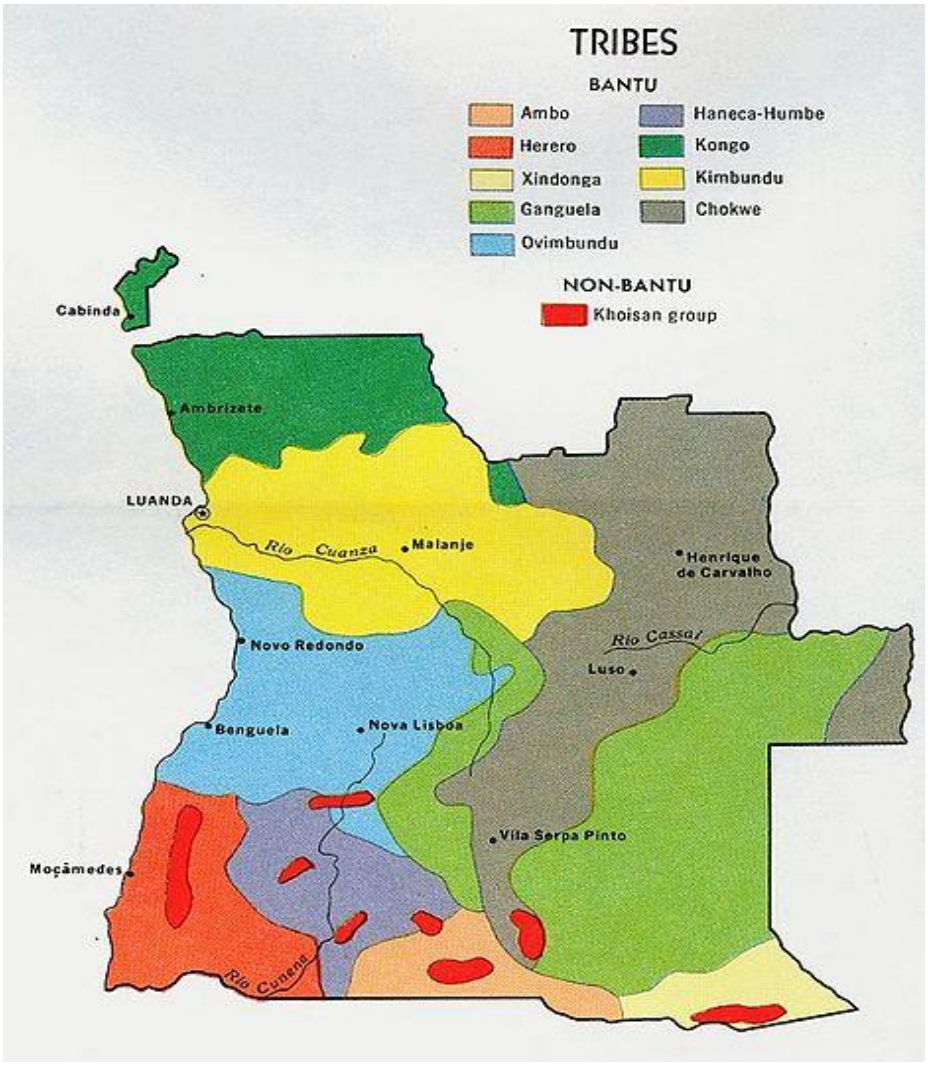

خريطة توضح انتشار أهم القبائل في أنغولا

الملحق رقم 13

خريطة توضح أهم المدن الأنغولية

الملحق رقم 14

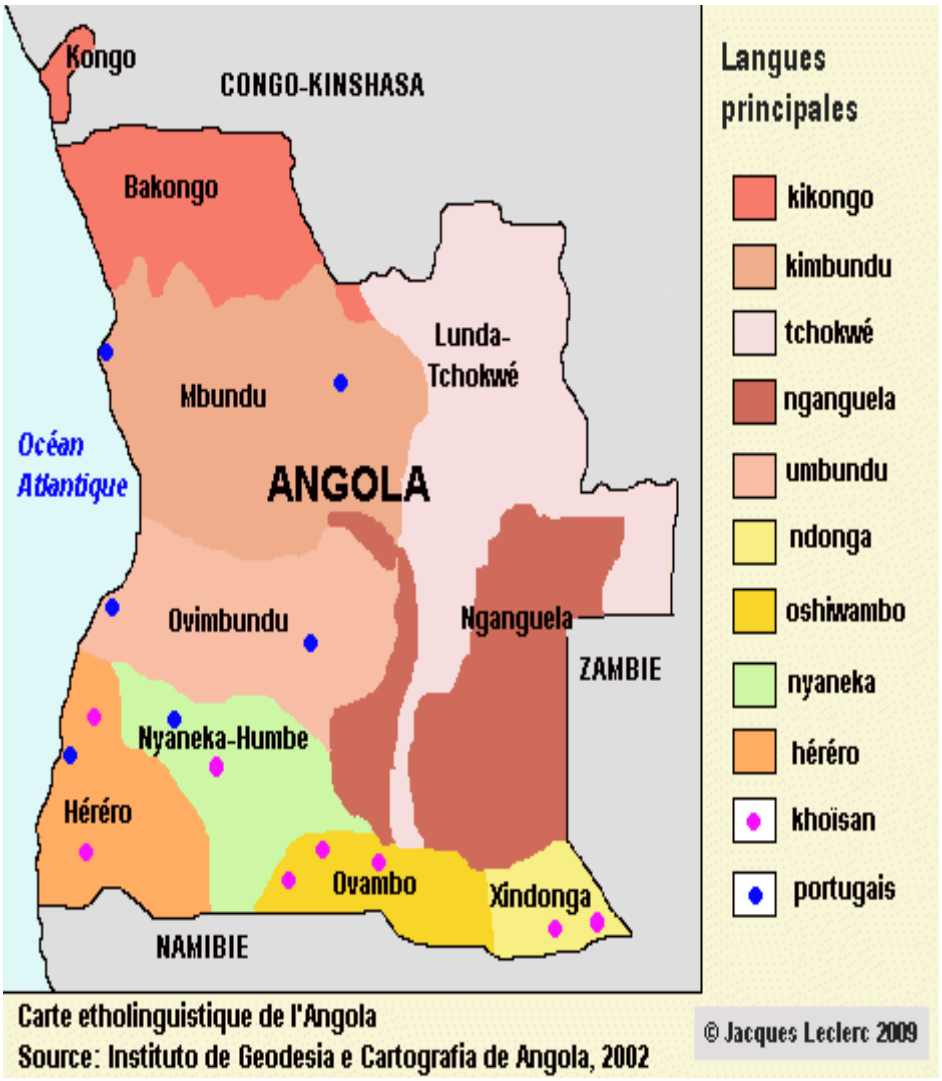

خريطة توضح أهم اللغات المنتشرة في أنغولا

الملحق رقم 15

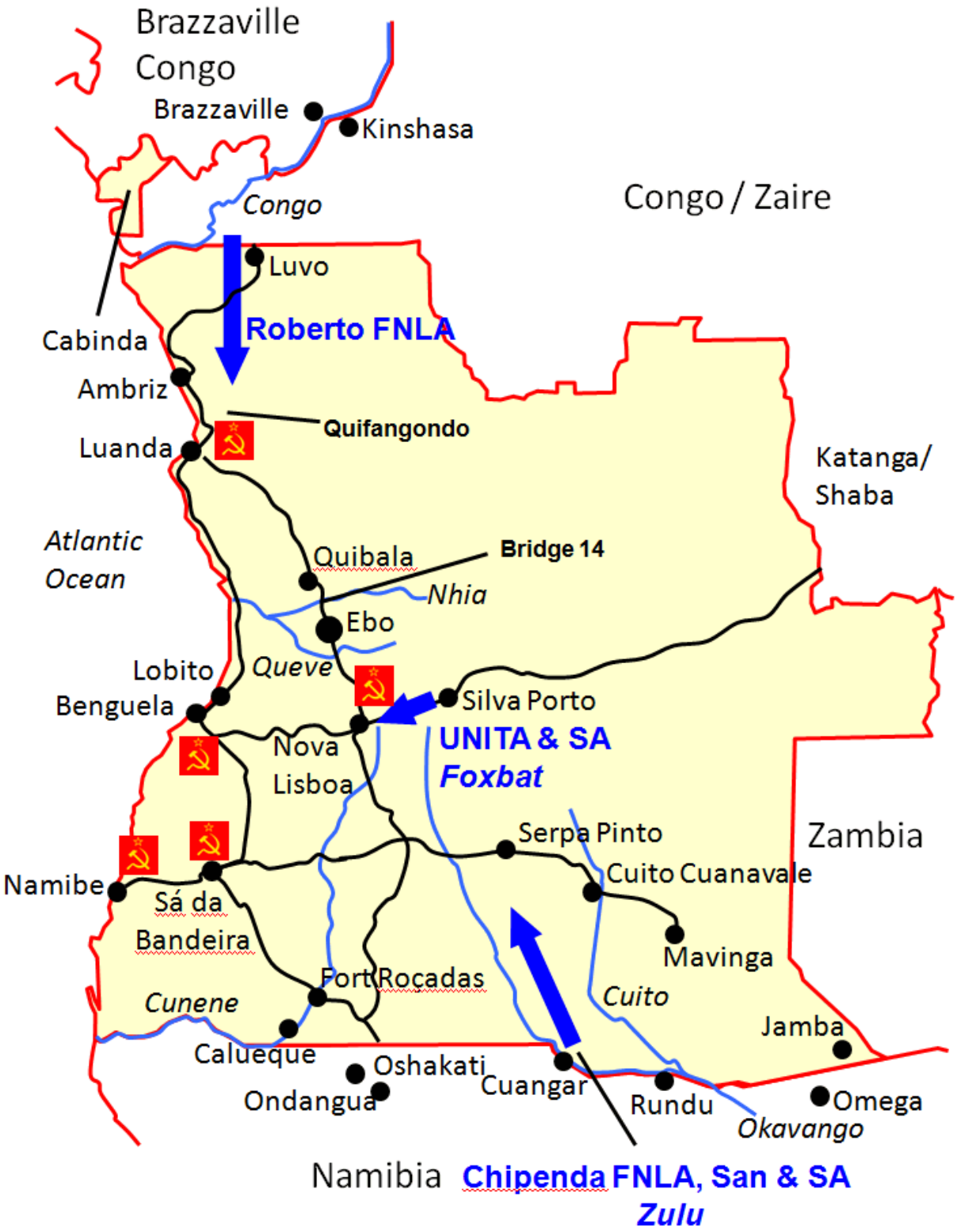

خريطة توضح مناطق انتشار أهم حركات التحرير في أنغولا

الملحق رقم 16

طابع أصدرته الجزائر يبين دعمها للقضية الأنغولية

قائمة المصادر و المراجع

الأرشيف

1-وثائق مجلس الأمن

2- وزارة الخارجية المصرية، قرارات و توصيات .و بيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1983/1963،جمهورية مصر العربية،ط 1985

3-برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنغولا.

4- Ministère des Affaires Etrangers , Commission de Archives Diplomatiques, Direction Afrique –levant ,ANGOLA ,1966,T2,JUIN-DEC

5- الأرشيف الفدرالي السويسري

6- أرشيف الامن الوطني كوبا المفتوح -http://nsarchive.gwu.edu

الجرائد :

1-جريدة السلام العدد 25،618 افريل 2013

2-جريدة المصري اليوم، عدد 03 أكتوبر 2013

3-المجاهد ،العدد27،100مارس 1961

4-مجلة الاشتراكي، تصدر عن حركة الاشتراكيين الثوريين .

5-جريدة الوسط،العدد 3346 - السبت 05 نوفمبر 2011م

6-le Monde Diplomatique, Novembre 1970

7-le Monde ,1970/07/18

8-le Monde ,29/09/1961

9-le Monde ,17/01/1962

10- le Monde ,20/01/1962

11- le Monde ,21/11/1962

12- le Monde ,27/01/1962

13- le Monde ,07/05/1974

باللغة العربية:

1-بكاي منصف ،دور الجزائر في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية،دار الأمة للنشر الجزائر ،2016

2-جديون .وير:تاريخ جنوب إفريقية، تر عبد الرحمن عبد الله ، دار المريخ للنشر،الرياص،1986

3- الجمل شوقي :التضامن الإفريقي و أثره على القضايا العربية،الدار المصرية للتأليف و الترجمة،القاهرة 1964

4-حماد مجدي :صراع القوى الكبرى في أنجولا،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام،القاهرة 1977.

5- خلف الله عبد الغني : مستقبل إفريقيا , مطبعة الاتحاد ،القاهرة ، 1961

6-دافي جيمس :البرتغال في إفريقية، سلسلة كتب سياسية،ترجمة جاد طه ،الدار القومية للطباعة و النشر، د ت

7-دروزيل ج.ب، التاريخ الدبلوماسي، تعريب نورالدين حاطوم ،دار الفكر،دمشق 1966

8-رياض زاهر :استعمار إفريقية،الدار القومية للطباعة و النشر،القاهرة 1965

9- الشعراوي حلمي:أنجولا ..الثورة و أبعادها،منشورات وزارة الثقافة و الفنون،العراق17،1978

10- شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم:تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار الزهراء الرياض،2002، ط2

11- شوقي عطا الله الجمل،عبد الله عبد الرزاق ابراهيم:تاريخ المسلمين في إفريقيا و مشكلاتهم،دار الثقافة للنشر والتوزيع،القاهرة 1996

12- ظاهر جاسم محمد : إفريقيا ما وراء البحار من الاستعمار إلى الاستقلال ،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2003

13- عاشور سعيد عبد الفتاح :أروبا العصور الوسطى،ج1،التاريخ السياسي،مكتبة الأنجلو مصرية،ط2

14- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر (1914/1815)،دار المعرفة الجامعية،القاهرة 2000

15- عوض محسن : أنجولا من الثورة إلى الاستقلال، مجموعة كتب أفريقية،الجمعية الأفريقية،القاهرة 1979.

16- فرغلي على تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر(الكشوفات،الاستعمار،الاستقلال)،مكتبة العلم و الإيمان للنشر و التوزيع،ط2008،1

17- في جي دي : تاريخ غرب إفريقيا،تر الدكتور السيد يوسف نصر،دار المعارف، مصر،الطبعة الأولى،1972.

18- فيرونيك دودوي :من الحرب إلى السياسة: حركات التحرير و المقاومة في طور الانتقال ،مركز برغهوف للأبحاث ،أفريل 2009

19- فيشر ألبرت: تاريخ أوربا في العصر الحديث, تعريب احمد نجيب وهاشم وديع الضبع, دار المعارف القاهرة , 1984

20- كسنجر هنري ،سنوات التجديد تر هشام الدجاني ،منشورات دار العبيكان ،أبو ظبي 2010

21- مادهو يانيكار:أنغولا تحترق،سلسلة كتب سياسية،تر أحمد حسن إبراهيم، مطابع الدار القومية،القاهرة،دون تاريخ

22- معوض أحمد نازلي :الصراعات الدولية على أرض أنغولا،مجلة السياسة الدولية، القاهرة عدد أفريل 1976.

23- وزارة الخارجية المصرية :قرارات و توصيات و بيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1983/1963،جمهورية مصر العربية،ط 1985

24- اليونيسكو: تاريخ إفريقيا العام، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام،المجلد السابع، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية، (1935/1880)، 1990

25- محمد يسري الجوهري:السلالات البشرية،مكتبة دار الطلبة العرب،، ط3 بيروت،1969

باللغة الأجنبية:

1- Ali Mazuri, Chritoph Wondji ,Histoire Générale de l'Afrique depuis 1935 ,ED UNISCO 1998

2- Augusta Conchiglia ,Quand Cuba se battait pour l'Angola , Le monde diplomatique,janvier 2017

3- Messiant, Christine , l'Angola Colonial, histoire et société ,ED SCHWABE AG BALE , SUISSE 2006 .

4- Echikh Sliman,l'Algerie porte de l'Afrique .Casbah Edition.Alger 1999

5- EL Khawas Mohammed, U.S Foreign policy To worlds Angola and Mozambique (1960-74)in a current bibliography on Affairs. Vol 8,no 3,1975

6- Fondation Agostinho neto, Agostinho neto ,edéditions Alexandrines,paris20 2016

7- Frederic Grah Mel,Hélix Houphouet-Boigny,la fin et la suite ,ED de cerap CARTHALA ,Paris S.D

8- François-Xavier Fauvelle-Aymar, Histoire de l'Afrique du Sud, Paris, Seuil, 2006 p. 219

9- Kalflèche Jean-Marc , Jonas Savimbi: une autre voie pour l'Afrique,ed Critérion, 1992

10- Lévesque Jaques ,La Guerre d'Angola et le role de Cuba en Afirque ,etudes internationales vol 9,N 3

11- Marchés Tropicaux et miditérranées.VOL 26

12- Muriel Gomez-Perez ,l'Afrique des Générations, Édition Karthala

13- Olivera Marques, Histoire du Portugal et de son empire colonial, Edition Karthala

14- Rysard Kapuscinski,D'une guerre a l'autre; Angola 1975;Ed Flamarion2011.

15- Elina de la Souchére , la guerre africaine frein la libéralisation du régime, le Monde diplomatique. Aout 1972

16- Muriel Gomez-Perez ,l'Afrique des Générations, Édition Karthala

17- UNESCO,Cordela R Cavalcanti ,Republic Populair d'Angola,Paris 1979

18- Shepher Gerard ,can US policy change in Africa today ? ,From Counter Revolution to Majority rule, APRIL1976

19- Sournia Gérard (sous la direction de), Atlas de l'Afrique, 2000, Éditions du Jaguar, Paris

قائمة المجلات و الدوريات و الدراسات المتخصصة

1- أبو العينين محمود ، السيد فليفل:التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2002/2001،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة 2002

2-بوزغينة عيسى ،النقابية في الجزائر ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع نوقشت سنة1993، ،إشراف الأستاذ علي الكنز.

3-بوعزيز يحى ،الاستعمار الحديث في إفريقيا،مجلة المؤرخ العربي،العدد31، المغرب 1987

4-زغلول عبد ربه سعد ،الاستعمار البرتغالي في أنجولا، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 22 1975

5-الفوال نجوى ، القضايا السياسية الافريقية من خلال جريدة الأهرام،رسالة ماجستير،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ،القاهرة 1984.

6-القرعي أحمد يوسف ،حركة التحرير المسلح في أنغولا،مجلة السياسة الدولية، مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام للنشر،العدد 20،أفريل 1970

7-لبيب سلوى محمد ،الاستقلال و الصراع في أنغولا، مجلة السياسة الدولية،القاهرة نعدد يناير 1976.

8-مجلة إفريقيا قارتنا ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر ،العدد السادس ،افريل 2015-

9-معوض أحمد نازلي ،الصراعات الدولية على أرض أنغولا،مجلة السياسة الدولية، القاهرة عدد أفريل 1976.

10- الموسوعة العربية،المجلد السابع عشر، دار الفكر دمشق

11- مركز الدراسات الاشتراكية، 25 عامًا على الثورة البرتغالية، مصر 1999

12- منصور سامي ،المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز،مجلة السياسة الدولية،عدد6،القاهرة أكتوبر 1966

13- نافعة حسن ، الأمم المتحدة في نصف قرن،تصفية الاستعمار،مجلة المعرفة عدد 202، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت أكتوبر 1995.

مواقع الانترنيت :

1-http://www.ritimo.org/Chronologie-et-histoire-recente-de-l-Angola

2-http://www.aljazeera.net/news/international/2011/9/24

3-http://www.mbokamosika.com/article-la-version-du-fnla-sur-l-independance-de-l-angola-61499924.html

4-http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMDictionnaire?iddictionnaire=1752

5-www.associationarchive.com

الفهرس العام

شكر و تقدير:

إهداء

مقدمة:

الفصل الأول : الخلفيات و المنطلقات للقضية الأنغولية:

I- أنغولا التاريخ و الجغرافيا:.....11

1- التعريف بأنغولا:.....11

2-تاريخ أنغولا 11

3- ظهور أول كيان سياسي في المنطقة.....18

4-الاحتلال البرتغالي لإفريقيا.....20

5-أهمية أنغولا بالنسبة للبر تغال.....24

6- قضية المستعمرات البرتغالية في إفريقيا و مؤتمر برلين 1881.....31

7-مؤتمر برلين 1885/1884 والأطماع الأوروبية في القارة الإفريقية.....33

8-انعكاس قرارات المؤتمر على المستعمرات البرتغالية.....38

الفصل الثاني:مرحلة النضال السياسي و بداية تشكل الحركة الوطنية في أنغولا بين 1961/1956

I- الأوضاع السياسية ،الاقتصادية و الاجتماعية في أنغولا مع مطلع القرن العشرين 42

أ- الأوضاع السياسية 42

1-مرحلة النضال السياسي سنوات الخمسينات و الستينات في أنغولا 46

1-1 ارهاصات المقاومة السياسية في هذه الفترة.....46

1-2 : الظروف و العوامل التي أدت إلى تصاعد العمل السياسي.....50

أ- التمييز العنصري.....50

ب- الأوضاع الاقتصادية.....55

ج-الوضع الاجتماعي.....59

II- عوامل يقظة الحركة الوطنية الأنغولية.....64

1-مبادئ ولسن و الدعوة للتحرر الوطني.....65

2- ظهور النقابات العمالية.....68

3-الشخصيات والحركات السياسيةالمؤطّرة للعمل التحرري في أنغولا....72

4- أهم الحركات السياسية المؤطرة للعمل السياسي و الثوري في أنغولا.....72

4-1 الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا(FNLA).....77

4-2 الاتحاد الوطني لاستقلال كامل أنغولا:(UNITA) 77

4-3 الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA).....78

5-البرنامج السياسي.....80

6-المرجعية و الإيديولوجية 81

الفصل الثالث :بداية الكفاح المسلح في أنغولا

I- الأسباب التي أدت للقيام العمل المسلّح في أنغولا 85

1-الأسباب غير المباشرة.....85

2-الأسباب المباشرة.....86

2-1 السياسة القمعية لحكومة سالازار بين 1961/1950

II- اندلاع الكفاح المسلح في أنغولا.....90

1- نظرة على أهم العمليات العسكرية في أنغولا بين 1975/1961.....91

2-مصادر تسليح حركات المقاومة التحريرية الأنغولية.....100

3-مواقف الدول الكبرى من حركات التحرير الأنغولية وتأثيرها على ساحة المعركة.....103

3-1 الموقف الأمريكي من الصراع بين الحركات السياسية في أنغولا....104

3-2الدعم السوفياتي لحركة التحرير الأنغولية.....107

3-3 الدعم الصيني لحركات التحرير في أنغولا.....110

3-4 دور الجزائر في دعم حركة التحرير في انغولا.....111

4-المشاكل و الصعوبات التي واجهت معركة التحرير الأنغولية.....114

5-الحكومة الأنغولية في المنفى.....120

5-1 أسباب فشل حكومة أنغولا في المنفى.....121

6-انعكاس الحرب في أنغولا على حكومة البرتغال.....125

استعمال البرتغال للأسلحة المحظورة.....127

الفصل الرابع القضية الأنغولية في الهيئات الدولية:

1-القضية الأنغولية في هيئة الأمم المتحدة.....130

1-1 تأسيس منظمة الأمم المتحدة.....130

2-الأمم المتحدة و قضية الاستعمار 134

3-موقف الأمم المتّحدة من الكفاح المسلح في أنغولا.....136

4- منظمة الوحدة الإفريقية والقضية الأنغولية.....153

4-1 على مستوى مؤتمرات القمّة (رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية).....153

4-2 على مستوى اجتماعات مجلس وزراء المنظمة.....155

5-القرارات الصادرة عن المنظمة و الخاصة بتصفية الاستعمار.....158

6-القرارات الصادرة عن المنظمة و الخاصة بلجنة تحرير إفريقيا.....166

الفصل الخامس الطريق إلى الاستقلال:

1- ثورة القرنفل و انعكاسها على القضية الأنغولية.....173

2-محادثات ألفور و امضاء اتفاق الاستقلال.....176

3-قراءة في بروتوكول الاستقلال الأنغولي.....177

4-الأوضاع في أنغولا بين 31 جانفي و 11 نوفمبر 1975.....186

5-الحرب الأهلية عائقا في طريق الاستقلال.....188

الخاتمة.....20

1

الملاحق.....205

قائمة المصادر و المراجع.....269

الفهرس العام 280